الاثنين 24 كانون الثاني 2022
العدد 4543 السنة السادسة عشرة
lundi 24 Janvier 2022 nº 4543 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

مؤشّر «السلطة» لتضخّم الأسعار

• **ماهر سلامة**
المعايير الأوروبيّة لإعادة هيكلة المصارف

• **زياد حافظ**
استراتيجيّة التشبيك

أنصار الله تضمّ «إسرائيل» إلى قائمة الأهداف [10]

«الأخبار» تنشر البنود الـ 12 في ورقة الطلبات الخليجيّة (الأميركيّة)

جدول زمني لنزع السلاح ومراقبة الحدود [6]

سعد الحريري
الهاوية... لا حافّتها
[5 ـ 2]

(دالاتي ونهرا)

سوريا

استثمار أميركي في غزوة الحسكة

12

تقرير

حراك روسي على خطّ دمشق ـ الرياض

12

رحيك

بسام الملا **«الآغا» أقفل باب الحكايا**

14

على الغلاف

بري مستاء وجنبلاط «منهار» وإربالٌ في «المستقبل»

هل يتدخل السعوديون والأميركيون لتجميد قرار الحريري؟

الرابعة عصر اليوم، هو الموعد المفترض لإعلان سعد الحريري رسمياً عزوفه عن انتخابات 2022، هو وكل تياره معه، فاتحاً الباب أمام مرحلة انتقالية عند الطائفة السنية على وجه التحديد، ونقلها من أحادية الزعامة التي صنعها الرئيس رفيق الحريري وورثها نجله، إلى تعدّدية لا شعار أو تمثيل واضحٌ لها. الأكيد أن استيعاب هذا الخروج، لن يكون سهلاً، ليس بالنسبة إلى تيار «المستقبل» وجمهوره وبيئته فحسب، بل أيضاً لخصوم الحريري وحلفائه، وكل القوى السياسية التي تتهيّب الموقف.

في اليومين الماضيين استكمل الحريري لقاءاته مع فريقه السياسي والنيابي ومسؤولين، ومن المُفترض

الرياض تريد تأجيلاً للقرار لا إلغاء له والسفيرة الأميركية تعود على عجل

أن يستكمل لقاءاته باجتماع تنظيمي صباح اليوم مع كوادر مستقبلية، على أن يختمه بكلمة مباشرة على الهواء عصراً لإعلان الموقف النهائي.

مفاجأة سعودية؟

ووسط الأجواء التي تؤكد إصرار الحريري على موقفه، وردت معلومات عن تطوّر لافت في المواقف السعودي من قرار زعيم «المستقبل». ونقلت أوساط على صلة بالرياض معلومات عن رسالة بعثت بها قيادة المملكة إلى رئيس الحكومة السابق تدعوه إلى «التروّي» في إعلان قراره، مشيرة إلى أن السعودية ترغب في تأجيل القرار وليس بالضرورة التراجع عنه، وأن هذا الموقف يأتي في سياق محاولة لتعديل الوقائع السياسية الداخلية ربطاً بالانتخابات، وسط مخاوف من أن يؤدي قرار الحريري إلى عزوف قيادات سنّية أخرى عن المشاركة، بالتالي تهديد استحقاق الانتخابات برمته.

وفيما لفتت المصادر إلى أن الحريري لم يغيّر موقفه، أشارت إلى أن السعودية فتحت الباب أمام حوار مفقود منذ وقت طويل مع زعيم «المستقبل». وأوضحت أن موقف الرياض، كما مواقف عواصم أخرى، جاء بعدما فوجئت بالأجواء اللبنانية القلقة من قرار الحريري، وبعد تلقّي هذه العواصم في الأيام الماضية سيلاً من الاتصالات من قبل قوى وشخصيات لبنانية حليفة لها تدعوها إلى التدخل لدى الحريري لتأجيل قراره ولو لأسابيع، إفساحاً في المجال أمام جولة من الاتصالات لوضع تصور جديد. وتجدر الإشارة إلى أن موقف مصر من قرار الحريري كان حذراً للغاية، وبلغ حد عدم استقباله في القاهرة قبل إعلان موقفه النهائي، خشية تحميلها مسؤولية القرار، في وقت ترغب ببقائه في قلب المشهد السياسي اللبناني، وتبدي قلقاً من تداعيات القرار على الطائفة السنية في لبنان.

المصادر، صاحبة الرواية، برّرت التدخل السعودي المفاجئ بأن «الجميع كان يفترض بأن الحريري إنما يقوم بمناورة كبيرة وأنه ليس بصدد الخروج من الانتخابات. ولكن إبلاغه قيادة دولة الإمارات بقراره، وإيصاله الرسالة نفسها إلى عواصم أخرى، ثم مبادرته إلى تحديد موعد عودته إلى بيروت، دفع بكل هؤلاء إلى محاولة احتواء الموقف». وأشارت المصادر إلى أن القلق «انسحب على الأميركيين الذين تلقوا أيضاً عدداً كبيراً من الاتصالات اللبنانية وغير اللبنانية، وتقرر بناء عليه أن تعود السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا إلى لبنان للاجتماع بالحريري ومحاولة ثنيه عن قراره». في مقابل هذه الرواية، فإن كل من التقى الحريري في اليومين الماضيين، خرج بكلام واضح عن إصراره على العزوف، وأنه اعتذر من كل من تواصلوا معه من الخارج، وأكد قراره الخروج من السباق الانتخابي، مشدداً على أن قراره يشمل كل تيار «المستقبل»، وأنه سيكون ممنوعاً على أي شخصية قيادية من التيار الترشح إلى الانتخابات باسم «المستقبل»، وسط أجواء تشير إلى أن أول من سيلتزم القرار سيكون عمته النائبة بهية الحريري التي لن تخوض هي أو أي من أفراد عائلتها السباق الانتخابي، كما ينسحب القرار على شخصيات بارزة يتقدمها الرئيس فؤاد السنيورة.

وكان الحريري واصل لقاءاته في اليومين الماضيين، وقد كان صريحاً، بل صادماً، مع بعض زواره، لا سيما قيادات من التيار دعته إلى اقتراح بديل لا يقود إلى الغياب الكامل عن الانتخابات. لكن النقاش المباشر كان أكثر صراحة مع شخصيات مثل الرئيس نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط. الأول نبه الحريري إلى مخاطر قراره والانعكاسات السلبية على الواقع العام في البلاد. وقالت مصادر عين التينة إن «بري كان مستاء، وحاول إقناع الحريري الذي اجتمع به نحو ساعة ونصف ساعة، العودة عن قرار العزوف عن الترشح، أو أقله عدم سحب تيار المستقبل من كامل العملية الانتخابية»، لكن الحريري كان حاسماً بأن «لا مجال للعودة حالياً لظروف مختلفة».

وكان جنبلاط أكثر صراحة بالتعبير عن مخاوفه من ترك قوى كثيرة في لبنان ضحية الحصار في حال قرر الحريري عدم خوض الانتخابات. وقالت مصادر مطلعة إن جنبلاط الذي صدم بإصرار الحريري وما وصله سابقاً من كلام عن لسانه، تحدث صراحة عن مخاوفه الشخصية من القرار، طارحاً مسألة الخطر على الكتلة النيابية التي يمثلها والتي ستكون مهددة في مقاعد درزية في بيروت والشوف وبعبدا والبقاع الغربي، كما لفت إلى أن قرار الحريري سيجعل جنبلاط يرضخ لشروط قائد القوات اللبنانية سمير جعجع بالنسبة لخريطة الترشيحات في الشوف وعالية والمتن الجنوبي أيضاً. وعلى هذا المنوال، سمع الحريري الكلام نفسه من الرؤساء السنيورة وتمام سلام ونجيب ميقاتي خلال العشاء الذي جمعهم ليل أول من أمس في دارة ميقاتي، إذ كرر هؤلاء على مسامعه مخاوفهم من الانعكاسات السلبية لهذا القرار على الوضع العام في لبنان، وعلى موقع ونفوذ الطائفة السنية على وجه الخصوص. لكن الحريري كان في كل اللقاءات صريحاً في شرح الأسباب التي قادته إلى قراره، كما كانت أجوبته صادمة لكثيرين عندما كان يقول لهم: دبروا أموركم، وجدوا الحلول التي تناسبكم، لكنني لن أغير قراري!

إربال في «المستقبل»

على المستوى الشعبي، شهد «بيت الوسط» تجمعات لمناصرين مستقبليين أكدوا تأييدهم للحريري، مطالبين إياه «العودة عن قراره، لكي يكون صوتهم في مجلس النواب»، وهو خاطب هؤلاء بالقول: «أنا أعلم أن هذه الأيام صعبة، ولكن هذا البيت سيكون مفتوحاً لكم ولكل اللبنانيين، رفيق الحريري لم يستشهد لكي نغلق بيتنا، وأنا أفديكم بالروح والدم. أشكركم على مشاعركم وعلى مجيئكم ووجودكم هنا، وأنا اليوم سمعتكم وأريد منكم أن تستمعوا إلي غداً (اليوم)، لأني ساعود وأؤكد لكم أن هذا البيت لن يُقفل».

وفيما بدا واضحاً أن المشاركة البيروتية عفوية بالإجمال، لفتت مصادر مواكبة إلى أن الحضور الأكبر كان من وادي خالد وبلدات عكارية، في مقابل مشاركة ضعيفة من مدينة طرابلس. وتردد أن قيادات شمالية أنفقت أموالاً لتأمين حشد من عاصمة الشمال، وأن بعض من قبض من المشاركين «ليسوا مناصرين لتيار المستقبل».

مصادر في التيار أكدت أن «الجميع ينتظر ما سيقوله الحريري اليوم»، وأشارت إلى حالة «إربـاك واضحة نتيجة الواقع الإشكالي الذي سيخلقه هذا الانسحاب». وأوضحت أن «الحريري لن يعلن الانسحاب وحده، فهو خلال الاجتماعات رفض أن يترشّح أحد باسم المستقبل أو أن يعمد أحد إلى تركيب لوائح باسمه». كما كشفت المصادر عن وجود «اعتراض كبير على هذا القرار من النائبة بهية الحريري ونجلها أحمد الذي غاب عن هذه الاجتماعات واستكمل زيارته إلى الولايات المتحدة، وهو سلوك يعبّر عن رفض ما يقوم به سعد الحريري». ولفتت المصادر إلى أن «النقاش الدائر الآن هو حول ما إذا كانت الحريري ونجلها سيلتزمان بهذا القرار أم إنهما سيغردان خارج السرب، بالاتفاق مع مستقبليين آخرين، تحديداً من الكوادر الشابة التي كانت من أكثر المشاكسين لهذا القرار، كالنائب سامي فتفت». وبينما سُرّبت معلومات عن أن الرئيس فؤاد السنيورة سيُقدّم للحريري مقترحاً أخيراً بمثابة حل وسط، أكدت مصادر في «المستقبل» أن «ما يحكى غير جدي، فالسنيورة أيضاً مرتبك، ويعلم بأن استبعاد الحريري هو قرار دولي وليس في يده وحده».

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

ابراهيم الأمين

الحريري يربكُ الحلفاء والخصوم: خذوا لبنانكم وأعطوني راحة البال!

حياد سلبي أو عصيان سياسي أو مقاطعة عامة أو صرخة احتجاج أو هو مجرد ربط للنزاع! كل نتائج الاستطلاعات التي أجريت لحساب قوى أو شخصيات، خلال الشهور القليلة الماضية، أظهرت أن نسبة كبيرة من اللبنانيين تميل إلى عدم المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة. والاستنفار الإعلامي والسياسي الذي نشهده ليل نهار، لا يعكس حقيقة الانكفاء الكبير عند الناس. وهو انكفاء يجري التعبير عنه بطرق مختلفة وفي كل الأمكنة. عند الشيعة حيث العصبية الحزبية الأقوى المتمثلة بحزب الله، تُسمع أصوات تنبه الحزب إلى أن الناس سيمتنعون عن المشاركة في الانتخابات. هم لا يريدون التصويت لغير المقاومة. لكنهم ليسوا راضين عن التحالفات القائمة ولا عن أداء الحزب نفسه. وعند الدروز، ثمة حيرة وصمت لا ينفع معهما كل العمل الخيري الذي استفاق عليه وليد جنبلاط، ولا التحريض السياسي أو الدعوة إلى معارك كبرى حيث لا حول ولا قوة ولا ما يحزنون. أما الغضب عند المسيحيين فهو أقرب إلى محاولة قد تدفع نسبة أقل منهم إلى العزوف عن المشاركة. لكن التصويت سيظهر حجم التناقض الذي تعيشه هذه الفئة وصعوبة الخيارات الاستراتيجية. وتبقى الأزمة الكبرى عند السنة. أزمة بدأت يوم اغتيال رفيق الحريري ولن تنتهي بعزوف ابنه عن المشاركة في العمل السياسي المباشر. هي أزمة

يظهر الحريري خشية من الذين يسعون إلى وراثته ولذلك يحسم بأنه لن يقبل بأي نشاط باسم التيار

تتصل بالمكانة التي يفترض السنة أنهم حرموا منها، لكنهم ممنوعون من المراجعة الهادئة والعاقلة.

لكن لبنان العام 2022 ليس لبنان العام 1992. لا الواقع الداخلي ولا الإقليمي أو الدولي كما كان. لا يمكن للسنة في لبنان تكرار تجربة المسيحيين على إثر إقرار الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية برعاية سورية كاملة لتنفيذ اتفاق الطائف. ما نشهده اليوم أزمة تخض كل الشارع السني، لكنها تقف عند حائط بيت الوسط. إنها الفصل الأكثر قساوة في حكاية الحريرية. الفصل الذي لا يتضمن إسدال الستارة، بل بناء جدار من حول المسرح، وتركه كما هو حال البناء المهجور. منزل مقفل، لا صوت يخرج منه ولا ضوء.

لسعد الحريري مكانة خاصة عند السنة في لبنان. يمكن ببساطة فهم العاطفة الكبيرة التي يكنّها الناس تجاه هذا الشاب، بوصفه وريث أقوى زعيم عرفه السنة في تاريخهم المعاصر. في استطلاع أجري قبل مدة على عيّنة كبيرة شملت كل السنة في لبنان، أعربت غالبية تصل إلى 72 في المئة عن خيبتها من أداء الرجل. لكنها زادت نقطة عندما قالت إنها تختار سعد الحريري رئيساً للحكومة. هذا ليس تناقضاً. لأن التدقيق يجعل المهتم يسمع تفسيرات كثيرة حول ما يحصل. يبرر الناس للرجل إخفاقاته. ولدى جمهور الحريري استعداد دائم لاتهام كل الآخرين بالتآمر عليه وتعطيله ومنعه من العمل والإنتاج. وهو استعداد يفسّر رغبة هذا الجمهور بأن يبقى سعد زعيماً بلا منافس. وهو استعداد يفسر عجز كل البدلاء عن احتلال مكانة واضحة في القلب والعقل السنيين. ثمة أشياء لا يمكن تحصيلها لا بالعلم ولا بالمال ولا بالقوة. ثمة أشياء تأتي تلقائية. هكذا يتعامل غالبية السنة مع سعد الحريري. يرغبون به، ويعبّرون عن قهرهم لأنه عاجز عن فعل كذا وكذا وكذا... حتى وهو يستعد للمغادرة، يعبّرون عن ضيق من عدم القدرة على إقناعه بالبقاء، ولو كلفهم ذلك خسائر إضافية في الحياة والنفوذ والدور. غالبية السنة في لبنان تتصرف كمن لا يريد الترحم على أيام الحريرية في وقت لاحق، وينظرون بقرف ورفض إلى كل من يطرح نفسه بديلاً عن الحريري اليوم. يحصل كل ذلك، في بلد لا يوجد فيه مشروع يدفع السنة كما بقية الناس إلى البحث عن بديل من نوع مختلف.

بالنسبة لسعد الحريري الأمر بسيط. وهو لديه نظريته الكاملة التي آمن بها منذ فشل مشروع إعادته إلى السراي الكبير. كان سعد الحريري يراهن على تحولات تدفع إلى تغيير في الموقف السعودي - الأميركي منه، كما كان يراهن على ضغط الأزمة لرسم معادلات جديدة للحكم في لبنان. وعندما وصل إلى الحائط المسدود، لم يقرر إعفاء نفسه من مهمة تكليف الحكومة فقط، بل الخروج من اللعبة كلها. وعندما استحق الضغط المباشر عليه، وعلى أعماله، وجد ضالته في الابتعاد تماماً عن المشهد. ولولا استحقاق الانتخابات النيابية، لما كان الحريري اضطر لإشهار قراره بالانسحاب. كان ابتعد وترك الأمور تسير بهدوء. لكن استحقاقاً له بعده الداخلي وحساباته الخارجية، جعل الرجل يعلن أنه لا يجد نفسه في موقع القادر على القيام بجولة جديدة من هذه اللعبة.

بالنسبة لسعد الحريري الأمر واضح:

خارجياً، هناك اشتباك دولي وإقليمي كبير. ولبنان إحدى ساحات المواجهة. والقوى العظمى غير قادرة على التقدم نحو حلول إبداعية. هو مثل كثيرين لا يؤمن بأن جو بايدن قادر على فعل الكثير. كما ينظر إلى أوروبا بجدية أقل. لكن الحريري يعرف أن ما يجري في المنطقة العربية ليس أمراً عادياً، وأن المواجهة القائمة بين المحور الذي تقوده السعودية والمحور الذي تقوده إيران، ستكون له آثار سلبية كبيرة على بلد كلبنان. وهو مؤمن - حتى يثبت العكس - أن لبنان ممنوع عليه الاستقرار والتعافي، وأن جلّ ما سيحصل عليه الناس هنا، لا يتجاوز صندوقة إعاشة.

داخلياً، ينظر الحريري إلى المعادلة السياسية القائمة حالياً على أنها واقع صلب. لا تغير فيه انتخابات ولا تحالفات. ولا يجد غضاضة في استعادة كل الصيغ السياسية التي سبقت ورافقت وتلت انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، قبل أن يعود إلى واقع الحكم بعد انتخابات العام 2009، وصولاً إلى واقع البلاد عشية وبعد انتفاضة 17 تشرين. وخلاصته الأوضح أن المعادلة اللبنانية تمنع قيام تحالف سياسي جدي لإنتاج حكم مستقر. بالتالي فإن أي انتخابات لن تغير من المعادلات القوية القائمة على الأرض. وفي هذا المجال، لا يوفر الحريري حليفاً أو خصماً أو مستقلاً من النقد. يوجه سهامه تجاه الجميع، من حزب الله والرئيس نبيه بري إلى وليد جنبلاط وسمير جعجع وميشال عون وجبران باسيل، وصولاً إلى البدائل التي طرحت نفسها باسم المجتمع المدني. وهو يرى في كل هؤلاء شركاء في تحمل المسؤولية عن فشل المعالجة الشاملة للأزمة.

حزبياً، يتصرف سعد الحريري مع تياره الأزرق بواقعية شديدة. لا يهمل واقع أن الناس تحتاج وجود التيار، ولا يهمل أن واقع البلاد يمنح التيار دوراً إضافياً، لكنه ينظر إلى التيار على أنه بات أصغر بكثير مما كان عليه قبل 17 عاماً. ويعبر بصراحة عن خشيته على ما تبقى من الرصيد، ويقول إن الانسحاب ليس سوى خطوة إلى الخلف لإعادة النظر في كل شيء. وهو قرار يقتضي تجميد العمل ومنع التصرف بما بقي من أصول لدى التيار. ولديه أمل بأن يتمكن بعد وقت من استعادة النشاط ولعب الدور الذي يسمح بالأمل في نمو ما. وفي هذه النقطة، يظهر الحريري خشية من الذين يسعون إلى وراثته الآن. ولذلك يقول كلاماً حاسماً بأنه لن يقبل بأي نشاط باسم التيار. لكنه يتصرف بواقعية نسبية عندما يقول للناس: تقدموا، وافعلوا ذلك بصفتكم الشخصية أو بما تمثلون شخصياً، لكن لا تستثمروا في دماء رفيق الحريري ولا في دموع ابنه، ولنترك الناس لتحكم.

خلاصة الحريري، أنه لا يرى نفسه عاجزاً فقط، بل يرى البلاد والمنطقة والعالم في حالة عجز عن تغيير مطلوب. وهو، في مكان ما، ليس قلقاً على خسارة ما تبقى له من رصيد على صعيد جمهوره أو حتى عند اللاعبين الكبار. لقد استمع الحريري خلال اليومين الماضيين ليس فقط إلى أصوات أنصاره الذين يطالبونه البقاء والمواجهة، بل استمع إلى مناجاة حلفائه من كبار القوم الذين يخشون تحول خروجه إلى كرة ثلج تطيح ما بقي لهم من قواعد وتحالفات ونفوذ... حتى أنه استمع إلى مطالب خارجية لم ترده منذ سنوات تدعوه إلى التروي والتفكير.

لكن الحريري الحاسم بقراره الانسحاب، يتصرف على أساس أنه ينفذ قراراً لبنانياً - سعودياً - إماراتياً - فرنسياً - أميركياً بالخروج من اللعبة لفترة من الوقت، يجد نفسه مضطراً لقول بعض الكلام العام لأنصاره ولبقية اللبنانيين. وسيجد من يكتب له العبارات المدبّجة عن البيت الذي سيبقى مفتوحاً وعن الدور الذي لن يذوب في أي تسوية سياسية، لكنه يعرف أن الناس ستحفظ واحدة: اعذروني، فلست قادراً على خدمتكم اليوم!

في المناقشات الجانبية مع الحريري، بدا أن المعترضين على قراره يقيسون مواقفهم ربطاً بأدوارهم هم. من وليد جنبلاط الذي يتصرف كمن يخسر بقية ثروته، إلى نبيه بري القلق على غياب الشركاء في مواجهة الخصوم، إلى الكنيسة التي تخشى غياب المرادف. حتى سمير جعجع الذي قبل أن ينفذ دوراً سعودياً في إغاظة سعد الحريري، وجد ما يدعو إلى القلق.

وفي دائرة المحيطين بالحريري، هناك جسم كبير يعج فيه الانتهازيون كما الخائفون على مصائرهم. فؤاد السنيورة الذي لا يقبل به جمهور المستقبل قائماً بالأعمال، يسعى لفرض تصور تحت عنوان «فلسفة وخطة العمل مع الانسحاب»، وهو هنا، إنما يحاول اختراع دور له. يعرف السنيورة وكل المجموعة التي تقف خلفه (مجموعة العشرين الشهيرة أو أيتام الحريري الأب) أن تيار المستقبل لن يكون قادراً على مجاراته في أفكاره وتطلعاته. لكن السنيورة يريد إطاراً فعالاً، وهو يعرف أن آخر الحيل المعروفة بنادي رؤساء الحكومات السابقين باتت في حكم المنتهية الصلاحية. سعد الحريري وتمام سلام ينسحبان ونجيب ميقاتي في قلب الحكم، ولا يمكن للآخرين مجالسة السنيورة في مقهى!

وفي قلب المشهد، تبقى العائلة التي تلعب دوراً سياسياً مباشراً، من العمة بهية التي تواجه الآن استحقاقاً كبيراً بين البقاء في «القرية» مثبتة موقعاً لا خوف عليه أساساً، وبين اضطرارها لمجاراة قرار سعد وبالتالي الخروج من السباق أيضاً والبحث عن بديل مؤقت. بينما ينشغل ولداها بخطط بديلة لضمان المستقبل المالي والحياتي قبل كل شيء. أما بقية قيادات التيار، ففي حالة بطالة من زمن بعيد، وجلهم شارد يبحث عن ملاذ آمن في لحظة الاشتباك الكبرى.

قرار سعد الحريري لن يكون أمراً عادياً. سيجد خصومه قبل حلفائه أن الحدث كبير وكبير جداً. أما الذين يقفون عند حافة النهر وينتظرون، فالخشية أن ينظروا أمامهم ولا يجدون جواباً على سؤال حول الفوضى المقبلة التي لن تعفي أحداً من العقاب. وربما من المفيد القول إن جميع اللاعبين اللبنانيين سيتحملون نصيبهم من قرار الحريري بالانسحاب، أما هو، فلديه فرصة شخصية لمرحلة انتقالية قد تقوده إلى خيار البقاء بعيداً طوال الوقت!

على الغلاف

بيروت التي اعتادت غياب «الزعيم»:

كلّ الحب لسعد... كلّ اللوم على سعد

طريق الجديدة، معقل تيار «المستقبل» ورافعته، ليست «زيّ ما هيّ»، كما كانت دائماً قبل الانتخابات النيابية. لا أعلام زرقاء ولا صور جديدة لـ«الشيخ سعد» إلا ما عُلّق سابقاً وبهُت لونه. أحدث ما عُلّق، منذ أشهر، «اليافطة» الخضراء التي تحمل صورة وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان وتتدلّى من أحد المباني المطلّة على الملعب البلدي. قبل «فورة» اليومين الماضيين لشبان المنطقة الذين قصدوا «بيت الوسط» لتبنّي «الحبيب» عن قراره، انزل أهالي المنطقة ابن «الرفيق» من على الأعمدة والشرفات بعدما اعتادوا غيابه. «الفورة» الأخيرة لا تحجب التململ الذي يعشش في طريف الجديدة، وفي بقية مناطق بيروت، من المزرعة إلى المصيطبة والملا والصنائع إلى راس بيروت. يعيش كثير من البيارتة «فراغاً زعاماتياً» وإعادة نظرٍ بالتوجهات والأشخاص. شيء من تلمّس الطريق ومحاولة البحث عن «قائد حقيقي» في «المجتمع السني». يبدّد خوفه من خسارة مكتسباته في بنية النظام المكرّسة في اتفاف الطائف

ندى أيوب

عاش سعد الحريري في مشاعر قسم كبير من محبّيه على إرث والده، ما منحه شرعية «تاريخية» في المجتمع البيروتي – السني، واهم من يظن أنها انتهت بصفقة رئاسية أتت بميشال عون رئيساً و بانكفاء خصماتي واجتماعي أو بعدٍ عن شارعه. لكنّ، واهم أيضاً من لا يرى أن هذه الشرعية نفسها وصلت إلى حدودها الدنيا، للأسباب عينها. ما بين الحالتين

> «الضياع» الذي يشعر به البيارتة يعزّز «الخوف الوجودي» ويقود فئة إلى التطرف وفئة أخرى إلى الإحباط

خيط رفيع وفترة دقيقة وساحة متروكة وطامحون ذوو خيال واسع كثر، من رئيس نادي الأنصار نبيل بدر إلى النائب فؤاد مخزومي، وليس انتهاء بالشقيق بهاء الحريري.

كتلة وازنة ترتبط بالرجل عاطفياً نتيجة الحب الكبير لرفيق الحريري، لذلك سيشكّل غياب سعد «كسرة ظهر» بحسب تعبير سيدة ستينية تقطن منذ ولادتها متواضعاً في الملاّ، تتذكره بصلواتها ودعواتها شأنه شأن أبنائها. تفرح لخبر قدومه إلى لبنان و«ينقبض قلبي» في كل مرة يغادر فيها. تستشيط غضباً عند الحديث عن «ناكري المعروف من أهل بيروت، ممن تخلوا عنه مع تراجع أحواله المادية وتقديماته الخدماتية»، وتؤكد أنها لن تقترع لأحد إن عزف سعد عن خوض الانتخابات. تعود بذاكرتها إلى يوم زارها في منزلها عقب وفاة زوج ابنتها الذي كان يعمل سائقاً لديه: «سأل عن أحوال الجميع، عن الاحتياجات، وتكفّل بكل شيء». ممتنّة هي لـ«تواضع القائد مع رعيّته» كما تصفه. توقّف الزمن هناك ولا يعنيها وعائلتها الكبرى سوى تلك الصورة. «لم يخطئ» سعد على الإطلاق. لا عتب عليه، ولا داعي للقلق وللبحث عن زعيم «طالما فيه روح».

المزاج عينه يعبّر عنه آل العرب في منطقة قصقص، حيث نشأ عبد عرب (أبو كريم)، ظلّ سعد الحريري وليس فقط رئيس جهاز أمنه الشخصي. الولاء في الأصل كان لـ«أبو بهاء» ولم يتغيّر يوماً مع سعد، بل ازداد بعد حادثة استجازه الشهيرة في السعودية، وكان عبد عرب برفقته. «كنا معنيين مباشرة بما حصل، وتعاطفنا مع الحريري الذي دفع ثمن أخطاء خصومه» عبارة كرّرها بضعة شبان من آل العرب. مبررات هؤلاء في معرض دفاعهم عن سعد ليست نفسها لدى آخرين، كالشاب الثلاثيني الواقف على بعد أمتار. لدى سؤاله عن دوافع تأييده للحريري، يتكئ على عمود البشر والحجر فيه، ويرون مؤسساته تتساقط كأحجار الدومينو.

في محاولة تشريح المزاج البيروتي المرافق لقرار الحريري المنتظر اليوم، يصبح التوقّف في الطريق الجديدة بحكم الواجب. لطالما شكّلت تلك المنطقة الشعبية خط الدفاع الأول، والأشرس، عن «التيار الأزرق» بمناخاته السياسي الأكثر حدّة، وهو ما يجعلها اليوم مفتوحة على أكثر الاحتمالات رداءة، مع خروج أصوات قليلة تنادي بزعيم بـ«صفات سمير جعجع الذي خاض قتالاً شرساً خلال واقعة الطيونة بوجه الشيعة». مطلق هذه العبارة هو نفسه يؤكد أنه لن ينتخب «إلا سعد» في حال ترشّحه، لكنه يشكّك في قدرة الحريري على «المواجهة». أثّرت واقعة الطيونة في نفوس تشرّبت الذهنية المذهبية، كمعظم رعايا الطوائف، ويُشعرها اهتزاز زعامتها السنية في مرحلة صعود الشيعية السياسية بقلق وجودي. لكن تبقى هذه أصوات قليلة، في إطار رد الفعل الظرفي، ولا يمكن لـ«تاسك» معراب الانتشاء بها واعتبارها أرضية تمكّنه من الحفر في الطائفة «اليتيمة» اليوم.

بحسب عدد كبير من الأهالي ممن تحدثت إليهم «الأخبار»، بات تأييد الحريري في المنطقة يقتصر على المنتسبين حزبياً وقلّة من خارجهم، يحكمهم «الخوف من دعم الثنائي الشيعي لمرشحين سنّة»، يقولها أحد أبناء المنطقة بوضوح، مع قناعته بأن «تكريس زعامة سعد مرة جديدة سيحميان من سيطرتهم المستمرة على الشوارع الواحد تلو الآخر»، وتوافقه مجموعة شبان تجمعوا على مقربة من مدخل الملعب البلدي.

الفئة المؤيدة لسعد تختلف في دوافعها المعلنة، لكن تحكمها في الأصل ديناميكية التعاطف مع «القائد الضحية». نُحِر الحريري بتقديم نفسه ضحية. في نظر هؤلاء، هو «الطيّب» ضحيّة مَن حوله من فريق عمل، و«ضحية سياسات حزب الله التي دفع ثمنها باستقالته الشهيرة من الرياض» و«ضحية من تخلوا عنه من أهل السنة»... لكل تلك الأسباب يتعاطف هؤلاء معه ويجدّدون الولاء له، مع تراجع واضح بما تمثّله هذه الشريحة من الشارع. هؤلاء ليسوا جاهزين لتقبّل فقدان سعد بما يرمز، ويرون فيه ممثل السنة في لبنان والخارج مثل بقية زعماء الطوائف، خصوصاً أن لا بديل حقيقي عنه.

على نقيضهم شريحة واسعة تتحدّث عن «خذلان سعد للشارع البيروتي الميال للبحث عن زعامة تستردّ الكرامة وتفيده وظيفياً في العودة إلى صلب المعادلات السياسة والطائفية في البلد وتثبيت حضوره». ولأن المخيّلة الجماعية بحكم شكل النظام اللبناني تعمل على الربط بين شرعية الزعيم وهوية الطائفة، تصبح المقارنة بين من يقوّي موقع طائفته ومن يضعفها هي المعيار لإضفاء صفة الزعيم على هذا، ووجبها عن ذاك.

يقول صاحب متجر عطورات: «على زمن رفيق الحريري كنا نفتخر بأننا من أهل بيروت والسنة، اليوم نضع رؤوسنا في الأرض». يشرّح الرجل أخطاء سعد «بقلة درايته بدّر ثروته وكانت نتيجة ذلك أن أقفل مؤسسات والده الاجتماعية الرعائية من تعليم وطبابة ودور رعاية الخ... والتي سدّت على مدى سنوات حاجة البيارتة من الخدمات الغائبة رسمياً، وها هم اليوم يتسولون سريراً على أبواب المستشفيات، وبعضهم استغنى عن التعليم الجامعي لأبنائه. إنها سخرية القدر. بعد أن كنا نتباهى برفيق الحريري واهب المنح التعليمية لمئات الآف الطلاب على امتداد لبنان، شرّد سعد عائلات موظفي مؤسسات المستقبل، وذهب إلى ما هو أبعد بعدم إعطائهم حقوقهم. خذل جيشه الوفي منذ بدايات حكمه وعلى امتداد كل مراحله الصعبة في ما بعد».

في المقهى المجاور، يمتعض الرواد من «تهاون سعد بقبول التسويات السياسية التي جرت دوماً على حساب الطائفة السنية»، ويمنّون النفس بقادة «صقور يمتلكون من الحنكة والذكاء والدهاء السياسي ما يكفي لحماية مصالح طوائفهم ومناطقهم» أمثال الرئيس نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط. يقول أحدهم: «رفيق الحريري جاب الكل لعنده، سعد رضي بتسوية رئاسية ليحافظ على المنصب». آخر يعتبر أن «لا عيب في الاعتكاف»، بل يلوم سعد على التأخر في اتخاذ الخطوة، مستعيداً «اعتكاف الحريري الأب يوم عجز عن تشكيل حكومة كما يريد».

يتردّد اسما فؤاد السنيورة وأشرف ريفي، بين رواد المقهى، في سياق الحديث عن شخصيات حازمة، بوصفهما «الأقدر» على مواجهة الخصوم في إشارة واضحة إلى حزب الله والتيار الوطني الحر. لكن الجميع يتفق في النهاية أن أحداً منهما لا يمكنه أن يكون «زعيماً حقيقياً». أما بهاء فـ«خائن حارب أخاه»، بحسب أحدهم، و«يعود ليس لشعوره بضرورة احتضان أهل بيروت والسنة، بل ليؤدي دوراً مطلوباً منه». تغيب «العمة بهية» تماماً. أحد لم يذكرها، رغم أنها كانت دائماً الحاضن الأول والأقوى لسعد، فيما الغضب ينصبّ على نجلها أحمد «بدنا أمين عام حزب واعي» يقول شاب من طريق الجديدة، ويوافقه كثر. النائب فؤاد مخزومي «سقفه نائب ومقدّم خدمات جيد». أما رئاسة الوزراء فـ«مبهبطة عليه»، فيما النائب نهاد المشنوق «بابه مفتوح» أمام قاصديه، و«نقطة على السطر»... باختصار، لا أحد، من محبي الرجل ولا ممن يأخذون عليه ضعفه أدائه، يجد بديلاً له اليوم.

وكما يتفق الجميع على عدم جاهزية البديل، يجمعون على أن سعد «لا يشبه رموز الطبقة الحاكمة بدهائهم وخبثهم. ألم يكن أول من استقال في انتفاضة 17 تشرين؟»، يسأل أحدهم.

«الضياع» الذي يشعر به البيارتة يعزّز «الخوف الوجودي»، يقود فئة إلى التطرف والبحث عن «قائد شرس بوجه الخصوم، وقد يكون سعد هذا القائد في حال أرضى السعودية وتخلى عن الاعتدال في وجه حزب الله»، ويقود فئة أخرى إلى اليأس والإحباط. وعلى هامش الشريحتين قلة قليلة تأثرت بـ«انتفاضة 17 تشرين» ستمنح مرشحي لوائح المعارضة أصواتها «على سبيل التجربة»، ومن دون رفع مستوى التوقعات.

لم تكن تحالفات سعد التي تعارضت مع مصلحتهم الجماعية، كما يرونها، عامل تآكل الشرعية الوحيد. غياب الإنجازات وانعدام الخدمات وسوء اختيار النوّاب كانت عوامل أساسية. يسأل صاحب محل لبيع الخضار في المصيطبة عن إنجازات سعد، ويجيب بنفسه: «لا أتذكّر أيّاً منها». فيما ينصبّ لوم جاره على غياب نوّاب كتلة «المستقبل» عن الناس. «لا نريدهم في عزواتنا، بل عندما نفقد مقومات الحياة الأساسية من مياه وكهرباء لأيام عدة». وحدها النائبة رلى الطبش يتردّد اسمها من وقت لآخر.

هؤلاء، خصوصاً ممن يقيمون بعيداً من طريق الجديدة والجو الطاغي فيها، يحمّلون «المستقبل» مسؤوليةَ عن الأزمة الاقتصادية كشريك أساسي في الحكم طيلة الحقبة الماضية: «ماذا فعل منذ بداية الانهيار؟» سؤال يُطرح بكثرة. وفي أحسن الأحوال، «لا يحق لسعد الحريري ترك ناسه في أزمة كهذه، والإقامة خارج البلد، حتى وإن لم يكن بيده تغيير الكثير». كثر يردّدون عبارات من قبيل «نفتقد القائد الأب الذي يخدم الناس، يحمينا فنحميه». البيارتة، كغيرهم، ممن يقيمون في هذه البقعة الجغرافية المتمسّكة بصفات الأبوية، شعب ينقاد بالعاطفة، وتأخذهم «النوستالجيا» إلى حقبة رفيق الحريري، رغم الإجماع على أن المقارنة بين الحريري الأب وابنه فيها ظلم للوريث. في كل مرة يصعب حال المدينة على أهلها، يتذكّرون «أبا بهاء». أحدهم، من آل العيتاني، يؤكد: «لو كان رفيق الحريري على قيد الحياة لما ترك بيروت مظلمة، وأهلها عرضة للموت على أتفه سبب في ريغار صرف صحي، وإشارات سيرها متوقفة كما الحياة فيها». يقارن بين أحوال المدينة والضواحي، ويستخلص: «صارت الضواحي بطرقاتها وإنارتها وحيويتها أفضل من العاصمة».

استطاع رفيق الحريري الصيداوي أن يتوج نفسه زعيماً لأهل بيروت، وهنا فشل الرئيس نجيب ميقاتي. في تعداد الأسماء لا يذكرونه ولا يعنيهم حتى وجوده في سدة الرئاسة الثانية. دمّ رفيق الحريري حفر عميقاً في وعيهم. الضياع والفراغ يسمحان، من حيث المبدأ، بأن تفرز الظروف، ربما، شخصيةً قيادية تجذب القاعدة... لكن ليس الآن على ما يبدو.

الهوى لا يزال سعودياً

الشحن المذهبي يجعل السعودية حاضرة دائماً. يجمع مؤيدو الحريري والمتعضون منه على أن «المملكة» هي «الرمز والبوصلة لأهل السنة»، ويبرّرون لها مواقفها حيال سعد الحريري. «دعمته معنوياً وسياسياً واستثمرت في مشروعه كتكملة لمشروع والده، لكنه لم يفلح». في رأي بعضهم، «السعودية دولة لها مصالحها وهو استثمار خاسر». رغم تمزيق صور وليّ العهد محمد بن سلمان على يد قلّة من الشبان الغاضبين أول من أمس، لم يشر أحد إلى أن السعودية، بموقفها من سعد، تخلّت عن أهل السنة. الغالبية تبرر للمملكة سلوكها بأن «أراضيها المقدسة مهددة من الحوثيين. تُقصف السعودية وسعد الحريري يجلس على طاولة حكومة واحدة مع حزب الله داعم الحوثيين».

يوم التنصيب

يعود أحد شبان قريطم بالذاكرة إلى ما قبل 2005، حين كان سعد الحريري شاباً في بداية عقده الثالث «كنا نراه في حديقة القصر يدخّن السيجار، نتأمل ابن الزعيم الغارق بالترف والجاه، وجلّ ما نعرفه عنه انخراطه في عالم الأعمال وابتعاده عن السياسة. مع اغتيال الحريري، انتظرنا بهاء، وهتفنا باسمه داخل إحدى قاعات قصر قريطم، لنفاجأ بصوت يصدح: سعد سعد سعد. فتح أحد الأبواب وأطل سعد على الجمهور المجروح. من دون أن ندري كيف ولماذا تبدّل الخيار، هتفنا مع الهاتفين لسعد. بدا لنا منذ اللحظة الأولى ضعيفاً، وظننا أن ذلك من وقع صدمة اغتيال والده. على مرّ السنوات نظرنا إليه كحمل وديع بين صقور وحيتان في السياسة. الطيبة نقطة ضعف وقوة في آن، وهي وحدها لا تبني زعامة».

(هيثم الموسوي)

ليست الانتكاسة الأولى

شهدت كل من الطوائف اللبنانية، في مراحل تاريخية، انتكاسات إما لأسباب داخلية تعنيها، أو نتيجة الظروف السياسة العامة، أو تأثراً بالأوضاع الإقليمية. «السنة، تحديداً، شعروا بالغبن منذ زوال الدولة العثمانية وحتى اتفاق الطائف»، يقول المؤرّخ الدكتور حسّان حلاق، مشدداً على أن «المسلمين السنة، منذ عهد الدولة العثمانية، لم يشعروا بأنهم مذهب أو طائفة أو أقلية، بل أمة».

كان اغتيال رئيس الوزراء رياض الصلح، في الأردن في تموز 1951، «الحدث الأول الذي هزّ المسلمين السنة»، يقول حلاق. «لكن لم تنته الطائفة، ولا البيت السياسي أقفِل. شهدنا حكم 4 رؤساء وزراء من آل الصلح: رياض، تقي الدين، رشيد وسامي. في فترات لاحقة تعرّضت الطائفة برموزها وبالأحداث الإقليمية المؤثرة فيها إلى نكسات. استشهد رئيس الوزراء رشيد كرامي عام 1987، والمفتي حسن خالد عام 1989، وبقيت الطائفة المؤمنة بأنها فوق المذاهب والرجالات».

في عهد رئيس الجمهورية الياس سركيس، «استبشر السنة بذاك الشاب الأرثوذكسي (سليم الحص) من خارج الطقم السياسي التقليدي. تميّز الرجل بالعلم والحكمة ولم يتورط في الفساد ولا زواريب الذهبية». لكنه، في العام 2000، سقط أمام النائبة غنوة جلول. «امتلك رفيق الحريري مواصفات القوة السياسية والمالية والاجتماعية والتقديمات التي كان الناس بحاجة إليها، فدخل السياسة قوياً، واعتبر أهل الطائفة أن مجيئه يقويهم». لكن، لم تطل فترة الصعود، فكان اغتياله عام 2005 «قصماً لظهر السنة»، بعد أن ملأ فراغاً ولّده غياب الرعيل السابق من الزعامات. وقع اختيار آل الحريري على سعد ليكون الوريث السياسي. وما جعله يصمد على رأس الزعامة السنية هو الولاء القوي لـ«أبو بهاء».

يقرّ حلاق بأن «الشارع السني عامة والبيروتي خاصة، يفتقد إلى زعاماتٍ تماثل رفيق الحريري ورشيد كرامي وصائب سلام وعبدالله اليافي وعثمان الدنا. لذلك، «يشعرون بأنهم بحاجة إلى قيادة تاريخية تحيّي الأمل فيهم». ومع كل التشتت الحاصل، يرفض حلاق التشاؤم: «الطائفة مليئة بالكفاءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المعلنة، بعضها يرفض خوض غمار السياسة في ظل النظام القائم وبعضها لعدم توافر الإمكانيات، لكن الانتخابات ستفرز مشاريع قيادات. ولأن «القيادة لا تخلق»، ينتظر حلاق ظروفاً سياسية واقتصادية واجتماعية تؤدي إلى ولادة الزعيم. يقسّم الرجل الشارع السني إلى «فئة تريد منح سعد الحريري فرصةً أخرى ليعيد تكوين زعامة سنية، على أن يكون له مستشارون جدد وبطانة جديدة، من أصحاب الرأي الذين يتميّزون بالنصيحة والعلم والكفاءة والحكمة. وفي المقابل، كثر يطالبون بتغيير جذري». لكن «الجميع غير قادر على التحرّك قبل اتضاح موقف الحريري: هل يترشّح؟ هل يرشّح لائحة محسوبة عليه؟ أم ينكفئ تماماً؟ أسئلة أساسية، لكل منها سيناريو».

وفي ظلّ الأوضاع المعيشية الصعبة وحاجة الناس، يصبح الفقر عنصراً أساسياً ومؤثراً في مسار الانتخابات. «الناس بالعام ستصوّت للمتموّل لا للمشروع، ولذلك فإن أي مرشح، سواء سعد الحريري أو سواه، سيخسر من رصيده السياسي عندما ينكفئ مادياً واجتماعياً، بحكم نظام الخدمات الشخصية الذي نعيش في ظلّه».

> نجح الحريري «الطيّب» في تقديم نفسه ضحيّة فريق عمله ونوابه ومن تخلوا عنه، وضحيّة سياسات حزب الله

قضية اليوم

«الأخبار» تنشر نص رسالة الموفد الكويتي باسم دول الخليج

إطار زمني لنزع سلاح حزب الله!

(مروان بو حيدر)

رلى إبراهيم

في الظاهر، أتت زيارة وزير الخارجية الكويتي أحمد ناصر الصباح إلى لبنان كخطوة إيجابية تمثّل خرقاً للحصار السياسي الذي فرضته السعودية (والتزمت به دولاً في مجلس التعاون الخليجي) على لبنان نهاية تشرين الأول الماضي، بحجة تصريح لوزير الإعلام المستقيل جورج قرداحي حول العدوان على اليمن. لكن التدقيق في محادثات الوزير الكويتي يفتح الباب أمام أسئلة حول المرحلة المقبلة من الضغوط المتوقعة على لبنان. وهو ضغط يتوقع أن يتعاظم في ضوء قرار الرئيس سعد الحريري العزوف عن المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

الورقة الخليجية حصلت على دعم أميركا وأوروبا ومصر والأردن

دعوة لضمان إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في موعدها وضمان المصارف أموال المودعين

الثابت، أولاً، أن السعودية كرّست قرارها باعتماد الكويت وسيطاً وحيداً مع لبنان، واضعة بذلك حداً لمحاولات دول أخرى، بينها مصر، وحتى الجامعة العربية للعب هذا الدور. الموفد الأميري الخاص لم يبدُ وكأنه موفد السعودية فحسب، بل نقل طلبات تشغل بال العواصم العالمية. وما حمله إلى بيروت، في اليومين الماضيين، أشار بوضوح إلى تنسيق الزيارة والطلبات مع واشنطن وعواصم أوروبية. وكان صريحاً بالإشارة إلى دعم الأردن ومصر لهذه الطلبات.

الصباح أبدى رغبة أمام الرؤساء الثلاثة بتفعيل العلاقات الثنائية بين البلدين، إلا أنه لم يأت تحت هذا العنوان، علماً أن دولته لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية كلياً مع لبنان كما فعلت دول خليجية أخرى، بل اكتفت بخفض تمثيلها.

الزيارة التي حملت عنوان «إنقاذ لبنان وترتيب العلاقات الخليجية اللبنانية»، تبيّن أن تحت عنوانها البرّاق هذا، كُلّف الوزير الكويتي بحمل ورقة شروط من 12 بنداً يمثل كل منها عنواناً لاشتباك سياسي داخلي وإقليمي، وهي نتاج عمل أميركي بأدوات خليجية، وقد جرى تطعيمها بشروط سعودية كعدم قبول الخليج العربي بعد اليوم بتدخل حزب الله في دوله، وضرورة وقف التحريض على العنف وتصدير المخدرات، لتنتهي ببند بشير إلى أنه فور التزام لبنان بهذه البنود «سيتم إبداء التحفظ على البند المتعلق بالقرار 1559، لافتة إلى أن قضية سلاح حزب الله ودوره الإقليمي «أمر ليس محلياً يخص لبنان وحده بل هو مسألة إقليمية ودولية، وعلى العرب والعالم تفهّم هذا الأمر».

وأكد عون «حرص لبنان على أفضل العلاقات مع العرب ومع العالم، وأن جميع المسؤولين والسلطات تحترم اتفاق الطائف وتحرص على تطبيقه كما الالتزام بالقرارات العربية والدولية».

ومن المتوقع أن يبلغ لبنان موقفه الرسمي الموحد خلال اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في الكويت نهاية الشهر الجاري. وقد أخذ رئيس الجمهورية على عاتقه التواصل مع رئيسي مجلس النواب والحكومة، مبلغاً زائره الكويتي حرصه على الخروج بموقف مشترك رغم إعادة التأكيد على التزام لبنان باتفاق الطائف وبالقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن. ولفتت المصادر إلى أن «عدم تلبية الأطراف السياسية لطاولة الحوار التي دعا إليها عون وعلى رأس جدول أعمالها الاستراتيجية الدفاعية وخطة التعافي المالي، أسقط فرصة للإجابة مباشرة على الورقة من دون دراستها، سواء كان الجواب سلبياً أو إيجابياً، وامتلاك موقف سيادي قوي لا يحتاج إلى تشاور».

ولاحظت مصادر معنية أن «تنفيذ هذه الشروط التي عجزت أميركا وإسرائيل وحلفاؤهما عن فرضها على لبنان خلال حروب متعاقبة، لن تمنح لبنان - في حال نُفذها من دون اعتراض - أي صك براءة أو تجعله يكسب رضى دولياً وخليجياً. بل مقابل رضوخه لشروط بيع السيادة والأرض، ستعمل دول الخليج ربما، على مساعدة الدولة اللبنانية من دون أن تبدي أي التزام أو وعد، إذ على لبنان الرسمي الانحناء والتنفيذ فقط».

وكان وزير الخارجية الكويتي وصل إلى لبنان مساء السبت الماضي، ليبدأ جدول زياراته من السراي الحكومي، ثم القصر الجمهوري وعين التينة ووزارة الخارجية. وحرص الصباح على إعادة التصريح نفسه في كل مرة متحدثاً عن رسائل ثلاث حملها إلى لبنان: «1- التعاطف والتضامن والمؤازرة والملحة للشعب اللبناني. 2- تطبيق سياسة النأي بالنفس وأن لا يكون لبنان منصة لأي عدوان لفظي أو فعلي. 3- الرغبة لدى الجميع بأن يكون لبنان مستقراً آمناً وقوياً وأن قوة لبنان هو قوة للعرب جميعاً وعلى أن يصير هذا الأمر واقعاً من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية والقرارات العربية».

واللافت في المؤتمرات الصحافية التي عقدها الوزير الكويتي، ليس ما قاله هو، بل سلوك ممثلي وسائل الإعلام اللبنانية التي تؤكد غالبيتها في كل مرة، أن شعار حرية التعبير التي يتغنى بها الإعلام اللبناني، ليس سوى مجرد لافتة خالية من أي مضمون، بل يتحول الإعلام اللبناني إلى نسخة مطابقة للإعلام الخليجي أو الإعلام في الأنظمة القمعية، ويتأكد مرة جديدة أنه عند زيارة كل مسؤول أجنبي أو عربي يتحول الإعلام اللبناني إلى إعلام الصوت الواحد. لا بل زايد الإعلاميون على كلام وزير الخارجية الكويتي سائلين عن سبل تطبيق القرارات الدولية وعما إذا كانت دول الخليج ستراقب التصريحات اللبنانية وتحاسب عليها!

لكن أوساط القصر الجمهوري نقلت تشديد الرئيس ميشال عون على إبقاء التصريح نفسه في كل مرة متحدثاً عن رسائل ثلاث حملها إلى لبنان: «1- التعاطف والتضامن والمؤازرة والملحة للشعب اللبناني. 2- تطبيق سياسة النأي بالنفس وأن لا يكون لبنان منصة لأي عدوان لفظي أو فعلي. 3- الرغبة لدى الجميع بأن يكون لبنان مستقراً آمناً وقوياً وأن قوة لبنان هو قوة للعرب جميعاً وعلى أن يصير هذا الأمر واقعاً من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية والقرارات العربية».

نص «ورقة الشروط» الخليجية

«الأخبار» حصلت على نسخة من الورقة التي حملها وزير الخارجية الكويتي، وجاء فيها ما حرفيته:

«انطلاقاً من السعي إلى رأب الصدع في العلاقات الخليجية - اللبنانية، وبناء جسور الثقة مع الجمهورية اللبنانية الشقيقة، ووفقاً للمعطيات الناتجة عن الأزمة الأخيرة، والتي تتطلب اتخاذ إجراءات وخطوات ثابتة لإزالة أي خلاف، متمثلة في التالي:

1- التزام لبنان بكافة استحقاقات مؤتمر الطائف.

2- التزام لبنان بكافة قرارات الشرعية الدولية وقرارات جامعة الدول العربية.

3- التأكيد على مدنية الدولة اللبنانية وفق ما جاء في الدستور اللبناني.

4- سياسة النأي بالنفس يجب أن تكون قولاً وفعلاً.

5- وضع إطار زمني محدد لتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 1559 (2004) والخاص بنزع سلاح الميليشيات في لبنان، والقرار رقم 1680 (2006) بشأن دعم سيادة واستقلال لبنان السياسي والتأييد التام للحوار الوطني اللبناني، والقرار 1701 (2006) الخاص بسلاح حزب الله ومنطقة الجنوب اللبناني وفق المبدأ الأساسي في سيطرة الدولة على وجود السلاح خارج سلطة الحكومة اللبنانية.

6- وقف تدخل حزب الله في الشؤون الخليجية بشكل خاص والشؤون العربية بشكل عام والتعهد بملاحقة أي طرف لبناني يشترك في أعمال عدائية ضد دول مجلس التعاون.

7- وقف كافة أنشطة الجماعات المناوئة لدول مجلس التعاون وملاحقة كل من يحاول التحريض على العنف أو يشارك فيه من المواطنين أو المقيمين في لبنان ضد حكومات مجلس التعاون الخليجي.

8- الالتزام بإجراء الانتخابات النيابية في شهر مايو 2022 ومن ثم الرئاسية في شهر أكتوبر 2022 وفق المواعيد المقررة دون تغيير.

9- التدقيق على الصادرات اللبنانية إلى دول مجلس التعاون عبر آلية تواجد مراقبين بشكل ثنائي لضمان خلو الصادرات من أي ممنوعات، وبشكل خاص المخدرات التي تستهدف الأمن الاجتماعي لدول المجلس، ويمكن في هذا الصدد اعتماد نفس الآلية الأوروبية.

10- بسط سيطرة السلطات الرسمية اللبنانية على كافة منافذ الدولة.

11- وضع نظام تبادل معلومات أمنية بين دول مجلس التعاون والحكومة اللبنانية.

12- العمل مع البنك الدولي لإيجاد حلول لمسألة عدم تمكين المواطنين اللبنانيين من استلام ودائعهم في البنوك اللبنانية».

تقرير

القوى المسيحية المعارضة: ما موقف الحريري من حزب الله؟

علاقة الرئيس سعد الحريري بالمكونات المسيحية المعارضة دخلت في متغيرات كثيرة. بعض حلفائه السابقين وخصومه ينتظرون تفسير قراره. كي يبنوا على الشيء مقتضاه

هيام القصيفي

انشغلت القوى السياسية، منذ أسابيع، بالتكهنات حول انسحاب الرئيس سعد الحريري من الحياة السياسية، فلم يُتح لها درس تداعياته العامة، مع انغماس غالبيتها في التحضير للانتخابات، وحصر اهتمامها بدرس مفاعيله في انتخابات بيروت والأصوات السنية في بعض الدوائر. قلة قليلة تعاطت مع خطوة الحريري على قدر ما تستحق، في وقت يعيش لبنان حالة توتر تحمل كثيراً من عناصر التفجير الاجتماعي والأمني، وبما تتركه من تأثيرات في الوضع الداخلي وعلى الحالة السنية في لبنان، والعلاقة مع المكوّنات الأخرى.

سيكون خروج الحريري مدوّياً لتأثره بعوامل إقليمية تتعلق بالواقع السني الذي يعيش حال تخبّط وانقسامات، ولاحتمال رفعه درجة التوتر السني - الشيعي، وهو الهاجس الذي كان رئيس الحكومة السابق يلتقي مع الثنائي الشيعي على حصره.

مسيحياً، هل تستطيع القوى المسيحية القفز فوق هذا الموقف إذا ما أخذ في طريقه واقع الانسحاب الكامل لتيار المستقبل والقيادات السنية؟

كان البطريرك مار نصرالله بطرس صفير مقلاً في خروجه من الصرح البطريركي، يحصر زياراته بما هو مهم وضروري ومؤثر في الحياة السياسية العامة، كما حين قام بمصالحة الجبل. لكنه حين خرج عام 2005 إلى قريطم، وهو الذي كان على خلاف سياسي - اقتصادي مع الرئيس رفيق الحريري، وضع حدث الاغتيال في منزلة فاصلة، وأعطى إشارة أساسية إلى تعامل بكركي مع الحدث السياسي ومع عائلة الحريري. وقد حفظ سعد الحريري لصفير ما قام به، وأعطى العلاقة بين بيت الوسط وبكركي حقها الوافي، وقت كانت مجموعات من شخصيات فاعلة في قرنة شهوان ولاحقاً 14 آذار تسند الحريري.

احتضان القوى المسيحية للحريري، شخصياً وسياسياً، ختم جروحاً بين السنة والمسيحيين نتجت من الحرب أولاً، وعن سوء تطبيق الطائف ثانياً. حفظ الحريري موقعاً له عند المسيحيين، وكان أساسه الشخصيات المستقلة، انطلاقاً من علاقة الراحل سمير فرنجية والنائب السابق فارس سعيد ومجموعة مستقلين، قبل أن تتطور في اتجاه الأحزاب كالقوات اللبنانية وحزب الكتائب. وقد ربطته علاقة شخصية ببعض شخصيات 14 آذار، كما مع النائب الراحل بيار الجميل وجبران تويني، ومن ثم توطدت مع رئيس حزب القوات سمير جعجع. لكن الانتخابات والسياسة المحلية والإقليمية فرّقت الحلفاء. بدا العتب أولاً على مسار اتخذه الحريري، بعد انتخابات عام 2005، لكن تدريجاً صار الفراق حتمياً، بعد انتخابات عام 2009، والنصر الذي حققته هذه القوى على قوى 8 آذار، وإصرار الحريري على تسوية مع الثنائي الشيعي. اختلافات بالجملة والمفرق تركت بصماتها على العلاقة بين الحريري والمكوّنات المسيحية، تتحمل مسؤوليتها شخصيات بالقرب من الحريري ومنها «مستشارون مسيحيون»، علماً أنه ترك الكثير من الأخطاء تتفاعل من دون أن يتدخل لتصحيحها.

لم تكن مفاعيل استقالته من الرياض وحدها مسؤولة عن الافتراق الحادّ بينه وبين المكونات المسيحية. وهو يخرج من الحياة السياسية بعد 17 عاماً على خلاف حادّ مع التيار الوطني الحر، بعد تسويات وترتيبات وملفات مشتركة، وعلى خلاف مع القوات اللبنانية والكتائب والشخصيات المستقلة، فيما علاقته جيدة مع طرف واحد هو تيار المردة، بعدما كان رشح رئيسه سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية.

من هنا يمكن قراءة تداعيات العزوف على علاقة القوى المسيحية، ولا سيما من الحلفاء السابقين. لم تعبّر القوات أو الكتائب، عن أي رد فعل في انتظار إعلان الحريري قراره رسمياً، علماً أن الجميع في انتظار أمرين: ماذا سيقدم الحريري من تبريرات، وماذا سيكون عليه موقف المسيحيين من المقاطعة السنية الشاملة إذا حصلت؟

في النقطة الأولى، فإن خطاب الحريري لتبرير الانسحاب له أهمية مع احتمال أن يكون تصفية حسابات سياسية مع حلفائه وخصومه، وتحميلهم مسؤولية وصوله إلى هذا القرار. وهو سبق أن تحين مناسبات وطنية أو سياسية للتصويب على حلفاء سابقين له، كما فعل مع الأمانة العامة لقوى 14 آذار ومع القوات

القوى المسيحية ستكون أمام درس متأنٍ لكيفية مقاربتها موقف الحريري

والكتائب، ولاحقاً مع التيار الوطني الحر. فيما لم يقم بجردة حساب داخلية لتقويم الأخطاء التي قام بها وتياره. فهناك فارق بين المقاطعة المسيحية عام 1992 وأسبابها المتعلقة بالنسكة التي أصيب بها المسيحيون واستهداف سوريا لهم وإخراج العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع من المعادلة، وبين أخطاء الحريري في السياسة وإدارة الأزمات والتعثر المالي، ودخوله في تسويات سياسية مع الثنائي. وهناك انتقادات تتعلق بسلوك الحريري و«حرده» في كل مرة، كما حصل بعد 2011، وانقطاعه عن لبنان، لسنوات أو أشهر، ما سمح بتعزيز أوضاع قيادات سنية رديفة، فيما كل الزعماء الآخرين على اختلاف طوائفهم لا يبرحون لبنان. وثمة مآخذ عليه أنه لا يستطيع، لأسباب شخصية ونتيجة سوء إدارة داخلية وتنظيمية، أن يأخذ السنّة إلى مواقف غير مسبوقة في وقت عصيب، فيما هو الذي ساهم في صياغة تسوية مع التيار الوطني الحر، وبنى علاقة جيدة مع حزب الله.

من هنا يأخذ تبرير الحريري منعطفاً أساسياً في رد الفعل تجاهه وحيال المقاطعة الانتخابية والسنية الشاملة. فاستجابة المسيحيين لقرار المقاطعة تأتي تبعاً لشروطها. وإذا كان العنوان الذي سيعلنه الحريري يقتصر على الانسحاب فقط من دون تعليل واضح وتحميل تبعات ما جرى لحزب الله، فإن القوى المسيحية ستكون أمام درس متأنٍ لكيفية مقاربتها موقف الحريري. أما إذا كان سيعلن انسحابه من ضمن مشروع مواجهة مع حزب الله، فهذا سيفرض مقاربة أخرى. علماً أن الحريري لم يظهر هذا الاتجاه في رسائله الأخيرة في لقاءاته البيروتية، لا بل بدا حريصاً في الدرجة الأولى على تحييد الرئيس نبيه بري وعدم استفزاز حزب الله الذي ظل متمسكاً به رئيساً للحكومة إلى اللحظة الأخيرة. علماً أن أحداً ينتظر منه أن يصل إلى حد ملاقاة «المجلس الوطني لرفع الاحتلال الإيراني عن لبنان» الذي يضم شخصيات تدور في فلك المستقبل. وموقف الحريري يضع جميع خصوم حزب الله في موقف متساوٍ حيال خروجه من دون برنامج سياسي أو عنوان واضح للانسحاب، واستطراداً للمقاطعة. فإذا حصلت، من دون أسباب سياسية موثقة، فإنها قد تؤدي إلى نتيجة معكوسة، بمعنى سيطرة حزب الله وحلفائه على المجلس النيابي. في حين أن المطلوب تشجيع الناخبين على الاقتراع لفرض واقع نيابي جديد.

والانتظار كذلك هو لمعرفة رأي المرجعيات السنية الأخرى، كدار الفتوى والمجلس الشرعي ورؤساء الحكومات السابقين، وعما إذا كانت خلافة الحريري سياسياً ستكون تتمة لسياسته في السنوات الأخيرة، أو وفق ما كان الرئيس فؤاد السنيورة يعتمده منذ 2005. وعلى هذه الأجوبة المنتظرة ستبنى كثير من المواقف والسياسات التي ترسم حداً فاصلاً للسنة في لبنان وعلاقتهم بالمكونات الأخرى في مرحلة مصيرية.

لاءات خمس ضد المصارف وحكومة المصارف

ريف شعبان

في إطار حملة «وين صندوقك؟»، نفّذت أمس حركة مواطنون ومواطنات في دولة، إلى جانب كل من الحزب الشيوعي اللبناني والتنظيم الشعبي الناصري وجمعية المودعين وحركة الشعب ومجموعة من الشباب الناشطين، تظاهرة انطلقت من أمام مبنى جمعية المصارف في وسط بيروت، مروراً بالسرايا الحكومية، وصولاً إلى مصرف لبنان في شارع الحمرا. المسيرة تأتي بعد حملة عمرها أشهر لاستعادة مدّخرات صناديق النقابات التي استولت عليها المصارف، ومدّخرات المودعين، والمطالبة بالتغطية الصحية الشاملة والتعليم المجانيين. لذا، كانت المسيرة موجهة أمس ضدّ أصحاب المصارف و«حكومة المصارف». وبحسب البيان المشترك الذي صدر عن الحملة، فإن الهدف من المسيرة توجيه رسالة تحمل «5 لاءات»، وهي: «لا لليرة الودائع، لا للمس بمدّخرات النقابات والصناديق الاجتماعية، لا لضرب القدرة الشرائية للناس، لا للمس بممتلكات الدولة ومرافقها ولا لتعاميم المصرف المركزي المخالفة للقوانين».

(هيثم الموسوي)

الكرة اللبنانية

منتخب لبنان يعود إلى الواجهة

دخلت كرة القدم اللبنانية محلياً في فترة راحة فرضها استحقاق منتخب لبنان لكرة القدم ضمن التصفيات النهائية المؤهلة إلى كأس العالم 2022 من جهة، وانتهاء عدد من المسابقات المحلية من بطولة الدرجة الثانية إلى بطولتي الشباب والأشبال، إلى جانب انتهاء المرحلة الأولى من دوري الدرجة الأولى باستثناء مباراتين مؤجلتين

عبد القادر سعد

بدءاً من يوم أمس الأحد، تصدر منتخب لبنان الأول لكرة القدم الصورة الكروية المحلية مع دخول لاعبي المنتخب في معسكر إعدادي تحضيراً للقاءي كوريا الجنوبية يوم الخميس المقبل والعراق في الأول من شباط على ملعب صيدا ضمن التصفيات الآسيوية النهائية المؤهلة إلى كأس العالم 2022 في قطر.

24 لاعباً جرى استدعاؤهم إلى المباراتين الآسيويتين وهم: مصطفى مطر، علي السبع، هادي مرتضى، أنطوان الدويهي، نور منصور، قاسم الزين، ماهر صبرا، عباس عاصي، حسين زين، محمد زين العابدين طحان، جوان أومري، حسين الدر، جهاد أيوب، روبير وجورج ملكي، نادر مطر، وليد شور، مهدي زين، محمد علي الدهيني، حسن معتوق، محمد حيدر، حسن سعد (سوني)، محمد قدوح، فضل عنتر وهلال الحلوة.

وتشهد هذه الجولة غياب لاعبَين أساسيَّين عن التشكيلة اللبنانية، هما: باسل جرادي وربيع عطايا. الأول بسبب الإصابة حيث سيخضع لعملية جراحية، أما الثاني فيغيب بسبب الإيقاف الدولي. فربيع عطايا تلقى بطاقة حمراء في لقاء منتخب لبنان الأخير ضمن بطولة كأس العرب التي أقيمت في قطر وجرت تحت إشراف الفيفا. ففي اللقاء مع السودان، تلقى عطايا بطاقة حمراء رفعها الحكم لقيام عطايا بلعب عنيف ضد اللاعب المنافس ما أدى إلى إيقافه لثلاث مباريات من قبل لجنة الانضباط في الفيفا. وعليه، فإن عطايا لن يكون حاضراً أمام كوريا الجنوبية والعراق وحتى سوريا في 24 آذار المقبل.

تكتمل اليوم صفوف لاعبي المنتخب الاول مع وصول ملكي وسعد إلى لبنان (طلال سلمان)

لكن المنتخب سيستعيد في هذه المرحلة قائده حسن معتوق بعد غيابه عن الجولة الماضية أمام إيران والإمارات بسبب الإصابة، وهو أمرٌ قد يعوّض بعض الشيء غياب جرادي وعطايا.

بدءاً من اليوم، ستكتمل صفوف المنتخب مع وصول جورج ملكي مساء أمس إلى بيروت وحسن سعد سوني فجراً ليلتحق الاثنان بزملائهما في فندق «الجية مارينا» حيث يعسكر المنتخب.

أمس كان التمرين الأول للمنتخب والذي لم يكن مكتملاً بسبب إجراء قسم من اللاعبين، وتحديداً الذين خاضوا مباريات مع فرقهم في الدوري يوم السبت، تمارينهم في الفندق، فيما خاض قسم آخر التمرين على ملعب صيدا البلدي حيث ستقام المباراة والذي سيحتضن مع ملعب البابلية تمارين المنتخب بحسب ما تفرضه الظروف المناخية.

> **احرز الشباب الغازية بطولة الدرجة الثانية، البرج لقب الشباب وBFA الأشبال**

الاستحقاق الآسيوي فرض دخول النشاط المحلي في فترة راحة وخصوصاً مع ختام عدد من المسابقات، كالدرجة الثانية التي توّج فريق الشباب الغازية بلقبها بعد فوزه على السلام زغرتا 2-1 في الأسبوع الأخير ليعود معه إلى دوري الأضواء. وإذا كان الغازية والسلام قد عادا إلى موقعهما الطبيعي، فإن فريقي سبورتينغ قليلة والشباب مجدل عنجر قد هبطا إلى الدرجة الثالثة بعد فوز الأهلي النبطية على المبرة 1-0، والإصلاح البرج الشمالي على الأهلي صيدا بالنتيجة عينها في الأسبوع الأخير.

بطولة أخرى أسدل الستار عليها وهي بطولة لبنان للشباب (دون 20 عاماً) التي توّج البرج بلقبها بفوزه على العهد 1-0 على ملعب بحمدون، سجله محمد صالح في المرحلة الأخيرة من الدورة الرباعية التي ضمت أيضاً النجمة وطرابلس. نجح البرجيون في خطف اللقب من العهد المتصدر والذي كان يحتاج إلى تعادل فقط كي يفوز باللقب، لكنه خسر في بحمدون وراحت كأس بطولة الشباب إلى البرج للمرة الأولى في تاريخه وسط فرحة جنونية للبرجيين.

فريق أكاديمية «BFA» الذي يلعب تحت اسم نادي الهدى توّج أمس أيضاً بلقب بطولة الأشبال (دون 16 عاماً) بعدما حسم منافسات الدورة السداسية لمصلحته بعد صراع مع الصفاء والنصر الذي توّج (أكاديمية إيليفن فوتبول برو) والتضامن صور والعهد والنجمة. وبهذا تكون بطولتان من البطولات الأربع للفئات العمرية قد اختتمت بانتظار انطلاق بطولتي الناشئين (دون 18 عاماً) والبراعم (دون 14 عاماً).

أما بالنسبة إلى دوري الدرجة الأولى، فقد اختتمت السبت المرحلة الحادية عشرة والأخيرة من الدوري المنتظم حيث فاز العهد على الصفاء 2-1 وتعادل الإخاء مع الحكمة سلباً، لينهي العهد هذه المرحلة بطلاً للذهاب. لكن صورة مرحلتي السداسية سواء للمنافسة على اللقب أو للهروب من الهبوط لم تتوضح بعد بانتظار إقامة المباراتين المؤجلتين بسبب إصابة بعض اللاعبين بفيروس كورونا، حيث سيلعب في 5 شباط المقبل النجمة مع الإخاء الأهلي عاليه، والأنصار مع شباب البرج في السادس منه.

وإذا كانت المباراة الأولى لا تؤثر على دخول الفريقين إلى سداسية المنافسة على اللقب بعدما فقد النجمة حظوظه بخسارته أمام الساحل وتجدد رصيده عند عشر نقاط، فإن اللقاء الثاني بين الأنصار وشباب البرج سيكون مصيرياً للأخضر الذي يحتاج إلى الفوز كي يضمن مشاركته في مرحلة المنافسة على اللقب. فهو يملك 12 نقطة في المركز السابع ويبتعد بنقطتين عن طرابلس الذي يحتل المركز السادس، وبالتالي لا شيء غير الفوز يمنحه بطاقة الدخول إلى سداسية اللقب التي ضمن العهد والبرج الوصيف وشباب الساحل وشباب البرج والتضامن صور المنافسة فيها.

كأس أمم أفريقيا

جزر القمر تواجه الكاميرون من دون حارس مرمى!

يبدو المنتخب الكاميروني مرشحاً فوق العادة لتخطي عقبة جزر القمر المتأثر بتفشي فيروس كورونا في صفوفه، عندما يلاقيه اليوم (الساعة 21:00) على ملعب «ليمبيه» في العاصمة ياوندي، في ثمن نهائي كاس الأمم الأفريقية في كرة القدم، فيما تسعى غينيا لتفادي مفاجآت غامبيا في مدينة بافوسام (اليوم الساعة 18:00).

وحجز المنتخب الكاميروني، الساعي إلى اللقب السادس في تاريخه، بطاقته إلى ثمن النهائي دون عناء بصدارته المجموعة الأولى برصيد سبع نقاط من فوزين على بوركينا فاسو وإثيوبيا وتعادل مع الرأس الأخضر.

ويملك منتخب «الأسود غير المروّضة» أقوى خط هجوم في البطولة حتى الآن برصيد 7 أهداف بينها خمسة لهداف النسخة الـ33، مهاجم النصر السعودي فانسان أبو بكر صاحب خمسة أهداف، وهدفان لمهاجم ليون الفرنسي كارل توكو إيكامبي.

ويعول المنتخب الكاميروني على عاملي الأرض والجمهور لمواصلة مشواره في البطولة، وهو سيحاول بالتأكيد استغلال معاناة جزر القمر مع فيروس كورونا، خصوصاً أنه سيحرمه من حارسي مرماه المتاحين، وعلى الأرجح أنه سيدفع بأحد اللاعبين، لشغل هذا المركز في ظل إصابة حارس مرماه الأساسي سليم بن بوانا.

منتخب جزر القمر حجز بطاقته إلى ثمن النهائي للمرة الأولى في مشاركته الأولى في العرس القاري، وهو وجد نفسه تحت وطأة 12 إصابة بفيروس كورونا في صفوفه بينها إصابتا الحارسين الوحيدين المتاحين مؤيد أوسيني وعلي أحمد والمدرب أمير عبدو.

> **يغيب عن منتخب جزر القمر أكثر من 6 لاعبين بسبب إصابتهم بفيروس كورونا**

وفي طريقه إلى الدوري الثاني حقق منتخب جزر القمر فوزاً مهماً على غانا العريقة، وتأهل كأفضل أربعة منتخبات أنهت الدور الأول في المركز الثالث برصيد 3 نقاط مع الرأس الأخضر ومالاوي (4 نقاط لكل منهما في المجموعتين الأولى والثانية تواليا) وتونس (3 نقاط في المجموعة السادسة).

غينيا لتفادي مفاجآت غامبيا

وفي المباراة الثانية في بافوسام، تسعى غينيا إلى تفادي مفاجآت غامبيا التي على غرار جزر القمر ضمنت تأهلها إلى ثمن النهائي للمرة الأولى في مشاركتها الأولى في العرس القاري. لكن غامبيا حجزت بطاقتها عن جدارة بجمعها سبع نقاط من فوزين، أغلاهما على تونس (1-صفر) في الجولة الثالثة والأخيرة من منافسات المجموعة السادسة.

من جهتها تخوض غينيا المباراة في غياب قائدها ونجمها لاعب وسط ليفربول الإنكليزي نابي كيتا بسبب الإيقاف، وهي الساعية إلى التأهل إلى ربع النهائي للمرة الخامسة في تاريخها والأولى منذ عام 2015.

وتعوّل غينيا على خبرتها في العرس القاري حيث تشارك للمرة الثالثة عشرة في تاريخها وتبقى أفضل نتيجة لها الوصافة عام 1976 خلف المغرب الذي توّج وقتها بلقبه الوحيد حتى الآن.

واستهلت غينيا البطولة بفوز صعب على مالاوي (1-صفر)، ثم تعادلت سلباً مع السنغال قبل أن تخسر أمام زيمبابوي (1-2).

(أ ف ب)

تأهل منتخب جزر القمر كأفضل رابع (أ ف ب)

الكرة الصفراء

نادال وبارتي يواصلان مشوار أستراليا

يبدو نادال قريباً من حسم اللقب (أ ف ب)

تابع الإسباني رافايل نادال المصنف خامساً عالمياً مشواره الرائع في بطولة أستراليا المفتوحة، أولى البطولات الأربع الكبرى في كرة المضرب، ببلوغه الدور ربع النهائي، فيما فجّر الكندي دينيس شابوفالوف مفاجأة من العيار الثقيل بإقصائه الألماني الكسندر زفيريف الثالث وأحد أبرز المرشحين للقب من ثمن النهائي.

ونجح نادال في الصمود أمام الفرنسي أدريان مانارينو في المجموعة الأولى حيث فرض عليه التعادل (6-6)، وشوطاً فاصلاً مارثونياً كسبه الماتادور بنتيجة (16-14) في 28 دقيقة، وبالتالي المجموعة (7-6)، في 81 دقيقة قبل أن يكسب المجموعتين الثانية والثالثة بسهولة كبيرة وبنتيجة واحدة (6-2). وضرب نادال موعداً في ربع النهائي مع شابوفالوف الرابع عشر والبالغ من العمر 22 عاماً، والذي خالف التوقعات وحرم الجماهير من قمة نارية بين الماتادور الإسباني والواعد الألماني، الكسندر زفيريف.

وستكون المواجهة الخامسة بين نادال وشابوفالوف وتميل الكفة إلى الإسباني الذي حسم المواجهات الثلاث الأخيرة، بينها ثمن نهائي دورة روما للماسترز العام الماضي، بعدما خسر الأولى في ثمن نهائي دورة مونتريال للماسترز عام 2017.

وبلغ الدور ذاته الفرنسي غابل مونفيس بتغلبه على الصربي ميومير كيتشمانوفيتش 5-7 و7-6 (7-4) و6-3، ليضرب موعداً مع الإيطالي ماتيو بيريتيني السابع والفائز على الإسباني بابلو كاريينو 5-7 و7-6 (7-4) و6-4.

وعند السيدات، أوقفت الأسترالية أشلي بارتي المصنفة أولى عالمياً، مغامرة الأميركية الواعدة أمانداً أنيسيموفا عندما تغلبت عليها (6-4) و(6-3) وبلغت ربع النهائي.

وتابعت بارتي بدايتها القوية لهذا العام بتحقيقها فوزها الثامن تواليا، امتداداً من دورة أديلايد التي توجت بلقبها عشية انطلاق البطولة الأسترالية، والتي بقي لقبها مستعصياً حتى الآن على المصنفة أولى التي توجت بلقبَي رولان غاروس عام 2019 ويمبلدون عام 2021 فيما تبقى أفضل نتيجة في بطولة بلادها وصولها إلى نصف النهائي عام 2020.

وضربت بارتي موعداً في الدور المقبل مع الأميركية الأخرى جيسيكا بيغولا الحادية والعشرين والتي تغلبت على اليونانية ماريا ساكاري الخامسة 6-7 (7-صفر) و6-3.

الرياضة الجامعية

اتحاد الجامعات يطلق بطولاته في 15 شباط

قرر الاتحاد اللبناني الرياضي للجامعات إطلاق بطولاته الرسمية في 15 شباط المقبل، والتي تضمّ 24 رياضة مختلفة ستفتح مجالاً للتنافس بين 20 جامعة وأكثر من 5 آلاف طالب وطالبة يمثّلونها من كل أنحاء لبنان.

وتأتي هذه الخطوة بعد الانتخابات التي أفرزت هيئة إدارية جديدة، وقد نشطت هذه الأخيرة بسرعة عبر التواصل مع كل الجامعات وتأمين وجودها ضمن عائلتها وتذليل العقبات إذا وُجدت من أجل مشاركتها في البطولات كافةً، وذلك وسط تجاوب كبير من كل الجامعات المنضوية تحت لوائه الاتحاد.

ويعقد الاتحاد اللبناني الرياضي للجامعات اجتماعات دورية في مقرّه في الدورة، والذي كان مغلقاً منذ فترة طويلة وسط خراب أصابه إثر انفجار مرفأ بيروت، وقد لحظتْ الاجتماعات الأخيرة تعيين رؤساء اللجان الفنيّة وتسمية الأعضاء الذين يمثّلون الجامعات فيها.

واتفقت الهيئة الإدارية بحضور رئيس الاتحاد سامي قربتيان على ترؤس الأخير لجنة ألعاب «الراكيت» (كرة المضرب، الريشة الطائرة، وكرة الطاولة)، والأمين العام زياد سعادة لجنة كرة القدم و«الميني فوتبول»، وأعضاء الهيئة عمر بكري لجنة كرة السلة، شربل كريّم لجنة كرة القدم للصالات «الفوتسال»، شفيق طايع لجنتي الكرة الطائرة وكرة اليد، وأحمد حازر لجنة ألعاب القوى، عوض مرعي لجنة الألعاب القتالية، وعبد الرحمن جمعة لجنة السباحة.

وفي موازاة تشكيل لجان الشطرنج والتزلج على الثلج والتطوير والانضباط واللجنة الطبية، تمّ الطلب إلى الجامعات بترشيح أفراد مؤهلين لديها للانضمام إلى اللجان الفنيّة إيذاناً بإطلاق البطولات بعد الاجتماعات التي ستعقد لتحديد برامج البطولات وأنظمتها التي ستعتمد خلال الموسم.

استراحة

كلمات متقاطعة 3940

أفقيا

1- حيوان بحري – قطع في لعبة الداما – 2- شغف – إمارة مستقلة فرنسية – 3- من الأحجار الكريمة – من الطيور – 4- والد – إلهة الزهور عند الرومان – 5- حاكم مملكة – صاروخ حربي روسي – 6- منخفض بالأجنبية – بلدة لبنانية في قضاء زغرتا – تضوّع الطيب – 7- يرمي خصمه بالحجارة – أحرف متشابهة – 8- من النبات ينتج الليف – سلاسل معدنية – 9- جزيرة سياحية إيطالية – وقوف المركب في الميناء – 10- وزير خارجية لبناني راحل

عمودياً

1- دولة إفريقية – 2- منع – مدينة قبرصية – 3- بلوغ الولد سن الرشد – أغنية لعبد الحليم حافظ – 4- بئر عميقة – أخو الأب – للإستدراك – 5- بسط يديه – شاب لا خبرة له – خطا وذنب – 6- حرف عطف – ولاية أميركية – 7- قصير ضخم البطن – 8- نهر في الأردن – عاونك – 9- أعظم أباطرة المغول المسلمين في الهند – وجه بالأجنبية – 10- ملعب كرة مضرب دولي في فرنسا

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- دودي الفايد – 2- كانيرا – بوا – 3- إد – با – السر – 4- ريكاردس – فا – 5- انهار – هبل – 6- صلد – تسالين – 7- وقار – كل – كد – 8- فر – يم – باكو – 9- ينتن – مرمرة – 10- روتردام

عمودياً

1- دكار – صوفيا – 2- وادي القرن – 3- دن – كندا – تر – 4- بيباه – رينو – 5- ارارات – 6- لا – درسك – مر – 7- اس – البَرَدْ – 8- ابل – هل – اما – 9- يوسف بيك كرم – 10- دار الندوة

sudoku 3940

	5		2		6			7
		8					6	
6	1		3		4		2	9
	3		9			6		
	2			1			3	
		1			7		9	
		2			9		7	3
5						9		
3	8		7		2		5	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3939

2	3	1	7	5	8	9	4	6
7	8	6	1	4	9	2	3	5
5	9	4	2	6	3	1	7	8
9	7	2	4	8	5	6	1	3
4	5	8	3	1	6	7	9	2
6	1	3	9	7	2	8	5	4
8	6	7	5	9	4	3	2	1
3	4	9	6	2	1	5	8	7
1	2	5	8	3	7	4	6	9

مشاهير 3940

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

من روّاد الموسيقى العربية (1924-2005). مبدع لبناني من الذين تركوا إرثاً غنياً في الموسيقى والفن والإنتاج الإذاعي

6+7+8+4+2=1 المنازل ■ 9+4+1+7+11=11 = ملك الهون ■ 10+3+5 = عطف عليه

حل الشبكة الماضية: فرنسوا كيناي

إعداد
نعوم مسعود

اليمن

يوماً بعد يوم، تتكشّف المزيد من الحقائق حول الخطوات الأخيرة التي قامت بها الإمارات في اليمن. واستدعت من قيادة صنعاء ردّاً بحجم ضرْب أبو ظبي ودبي. إذ بحسب المعلومات، لم يكن هدف الميليشيات المدعومة إماراتياً، وفق ما يتمّ ترويجه، الاستقرار في شبوة فقط، وإنّما ارادت النفاذ من شبوة إلى جنوب مأرب، بهدف فكّ الحصار عن مركز المحافظة الأخيرة. كذلك، يتّضح اليوم أن الإماراتيين لم يقفوا وحدهم في هذه المعركة، بل اصطفّ جنباً إلى جنبهم الأميركيون، مع مشاركة إسرائيلية لا تزال «أنصار الله» تتفحّص طبيعتها. ومتى تتأكّد بالنسبة إلى الحركة نوعيّة تلك المشاركة، حتى تُقرّر الردّ المناسب عليها، والذي لن يوفّر الكيان العبري، وفق المعطيات الآتية من صنعاء، أهدافاً على ارض الميدان اليمني، فقد استعاد الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» المبادرة، وغيّرا من تكتيكاتهما بما يتوافق مع التحوّلات الأخيرة التي سُجّلت على جبهة التحالف السعودي - الإماراتي. فيما وضعت قيادة صنعاء في حساباتها كلّ الاحتمالات، مدركةً أن الأميركي الذي يعود اليوم إلى المنطقة، لن يستنكف عن استخدام أيّ وسيلة، بما فيها الأثر النفسي المفترض للمذابح المرتكَبة أخيراً من أجل إخضاعها لأجندته التي فشل سابقاً في تسويقها، ولن يستطيع الآن إنفاذها، طبْقَ تأكيدات «أنصار الله»

ارتياب بمشاركة تل أبيب في المعارك الأخيرة
«أنصار الله» تضمّ إسرائيل إلى لائحة الأهداف

حسين إبراهيم

الصورة في اليمن الآن على الشكل الآتي: استنفد العدوان كلّ خياراته حين ذهب إلى الحدّ الأقصى، وهو «التجزير» بالمدنيين اليمنيين، تعويضاً عن العجز عن وقْف الضربات على السعودية والإمارات. لكنّ المشاهد التي راهنا الرأي العام العالمي للأطفال الشهداء، صارت عبئاً على قوى العدوان نفسها، التي سارعت إلى محاولة تقاذف المسؤولية عنها. من ناحية أخرى، مصدر «قوّة» الإمارات، والذي ظهر خلال هجوم «الوية العمالقة» في شبوة، هو ذاته نقطة ضعفها. فالهجوم، وفق المعلومات، تمّ بتغطية نارية هائلة من مسيّرات إسرائيلية، خاصة أن المناطق التي جرت فيها المعارك مكشوفة. وتعمل حركة «أنصار الله» حالياً على التأكّد ممّا إذا كانت طواقم إسرائيلية قامت بتشغيل تلك المسيّرات بصورة مباشرة، أم طواقم إماراتية درّبتها إسرائيل. في الحالة الأولى، تبدي الحركة عزماً على استهداف الكيان العبري بصورة مباشرة، الأمر الذي يثير ذعراً في تل أبيب، لمعرفة الإسرائيليين بأنّ من يضرب أبو ظبي يستطيع أن يضرب إيلات. لكنّ في أيّ من الحالتين، يشكّل التورّط الإسرائيلي في الحرب، وخاصة في عمليات القيادة والسيطرة مثل الاتّصالات والتشويش وغيرهما، خطراً على الإمارات نفسها، التي صار أمنها الذي طالما تغنّت به، طهران وجهات أخرى مَعنيّة، قبل أن تحدث ما حدث في شبوة، والذي كانت ذريعته أن المديريات التي جرت السيطرة عليها من قِبَل «العمالقة» تتبع لجنوب اليمن وليس لشماله، على أساس ما يقول الإماراتيون إنه اتّفاق ضمني مع صنعاء على خروج أبو ظبي من الحرب، مقابل عدم اقتراب «أنصار الله» من الجنوب. لكنّ مسار التحرّكات الإماراتية، ميدانياً وسياسياً، يُظهر أن الهدف الإماراتي هو مأرب وليس أيّ شيء آخر؛ فالمقاتلون الموالون لأبو ظبي، والذين انسحبوا من الحديدة قبل أسابيع، هم أنفسهم مَن قاتلوا في شبوة. أمّا على المستوى السياسي، فإن عمليات التقارب التي أطلقتها أبو ظبي قبل أشهر، وشملت خاصة تركيا، كان من ضمن أهدافها التمهيد لهذه المعركة بالذات.

> ستعود «أنصار الله» قريباً إلى الهجوم مع تصميم على إكمال الطريق نحو مأرب مهما كلّف الأمر

كان واضحاً أن السعودية وصلت إلى طريق مسدود في اليمن، وباتت عاجزة بمفردها عن إحداث أيّ فرق. ولذلك، قام تحالف عالمي موالٍ، بقرار وقيادة (من الخلْف) أميركيَّين، وبمشاركة إسرائيلية نشطة، على أن تكون الإمارات رأس الحربة فيه، والمملكة خلفها. ومن هنا، وعلى رغم الحجارة المرتكبة أخيراً، سارعت واشنطن إلى تجنيد العالم لخدمة العدوان وحماية أبو ظبي، وهذا دليل وهْن كبير في بنية الدولة الإماراتية، التي قد لا تحتمل ضربات متلاحقة من جانب «أنصار الله»، خصوصاً أن الردّ اليمني بقصف أبو ظبي ودبي، كان أكبر مما أُعلن عنه سابقاً وشمل صواريخ بالستية ومسيّرات، وفق اعتراف المتشار الرئاسي الإماراتي، أنور قرقاش. حاولت الإمارات، التي تشعر بأنها توَرّطت في ما لا قِبَل لها به، التعويض من خلال الإعلان عن وقْف هجوم «العمالقة» في شبوة، إلّا أن حركة «أنصار الله» كانت قد استوعبت الهجوم، وثبّتت مواقعها الدفاعية، كما أجرت تقييماً لما حصل وغيّرت بعض التكتيكات حتى لا يتكرّر، على أن تعود قريباً إلى الهجوم، مع تصميم على إكمال الطريق نحو مدينة مأرب، مهما كلّف الأمر.

أما في ما يتّصل بنقْل الحرب إلى داخل الإمارات، فإن الضربة التالية هي مسألة وقت فقط؛ ذلك أن لا شيء يمكن أن يحمي هذه الدولة من هكذا ضربات تُعتبر مسألة يسيرة بالنسبة إلى «أنصار الله»؛ فلا «دواء» لهذا الأمر لا عند أبو ظبي، ولا لدى واشنطن التي تحتار في كيفية مواجهته في العراق، ولا بحوزة تل أبيب، علماً أن الطائرات المسيّرة تأتي من فوق البحر، ولا يمكن اقتفاؤها قبل أن تبلغ أهدافها الإماراتية التي ينتشر الأكثر حيوية منها، مثل «برج خليفة»، بالقرب من الشواطئ؛ وهذا ما يرعب حكّام الإمارات، كما أرعب من قَبْلهم حكام السعودية، على رغم أن إمكانية الالتقاط والاعتراض في المملكة عليه، ستحتاج واشنطن، من أجل تحقيق هذا الهدف، إلى التفاوض مع اليمنيين وليس مع أيّ أحد آخر.

كان واضحاً أن السعودية وصلت إلى طريق مسدود في اليمن، وباتت عاجزة بمفردها عن إحداث أيّ فرق (أ ف ب)

المغامرة الإماراتية مستمرة
صنعاء لأبوظبي: لا ممرّ إلى مأرب

لقمان عبدالله

نجحت قوات صنعاء، من خلال سياسة الاحتواء التي اعتمدتها واستعادت بواسطتها المبادرة، في صدّ جميع الهجمات التي شنّتها الميليشيات الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي على مديرية عين في محافظة شبوة، ومديرية حريب في محافظة مأرب، والتي لا تزال الأخيرة تتكبّد بسببها خسائر بشرية كبيرة يومياً، أفاد باخر معطياتها المتحدّث باسم الجيش اليمني و«اللجان الشعبية»، مساء السبت، بإعلانه صدّ محاولات تقدُّم جديدة في جبهة عين، وإيقاع 120 إصابة في صفوف المهاجمين ما بين قتيل وجريح. وعلى خلاف ما تمّ نقْله عن مسؤولين إماراتيين من أن الهدف من الهجمات الأخيرة كان محصوراً في استعادة المديريات الثلاث في شبوة (بيحان وعسيلان وعين)، فقد كشف تطوّر الأحداث أن الغاية الحقيقية إنّما كانت فتْح رأس جسر باتجاه حريب كمرحلة أولى، لقطْع خطوط إمداد الجيش و«اللجان» إلى مأرب من محافظة البيضاء. أمّا المرحلة الثانية، فالوصول إلى الجبهة الجنوبية لمأرب، وفكّ الحصار عن المدينة.

وفيما تؤكد مصادر عسكرية في صنعاء، على صلة بجبهات القتال، أن الطيران الحربي الإماراتي، وكذلك الطائرات المسيّرة، لا تزال تعمل ليلَ نهارَ في المنطقة، موضحةً أن قيادة العمليات التي تدير جبهة شبوة إنّما تتألف من ضبّاط إماراتيين، وآخرين أميركيين يتولّون الإشراف والتنسيق، يبدو أن الجيش و«اللجان» استطاعا، في الأيام الماضية، استخدام تكتيكات تتلاءم مع تضاريس المنطقة، والتكيّف مع نوعية السلاح المستخدَم بوجهها، ولا سيما المستحدَث منه، الأمر الذي مكّنهما من أن يكونا في وضعيّة مُريحة، تؤهّلهما للدفاع، وأيضاً للمبادرة إن أراداها. أمّا قيادة «التحالف»، وبعد فشل خطّتها القاضية بوصْل شبوة بمأرب، فقد بدأت بالبحث عن بدائل عسكرية، هدفها تشتيت قوات صنعاء للتخفيف عن جبهة مأرب.

هكذا، لم تُعمّر طويلاً فرحة

> ثمّة معلومات تفيد بأن ليندركينغ سيحاول تثمير المجازر التي ارتكبها «التحالف» سياسياً

«التحالف» بـ«النصر» المضخّم الذي صنعته الماكينة الإعلامية التابعة له، بإزاء إسقاط محافظة شبوة كاملة في الأسابيع الماضية، والذي احتاجت إليه جعبته الخاوية من أيّ منجز ميداني منذ سنوات. ولعلّه من المفيد التذكير، هنا، بأن شبوة تتكوّن من 17 مديرية تمتدّ على مساحة تبلغ 47,584 كيلومتراً مربعاً، وهي لم تكن في أيّ وقت من الأوقات تحت سيطرة «أنصار الله»، باستثناء ثلاث مديريات هي بيحان وعسيلان وعين، دخلها الجيش و«اللجان» منتصف العام الماضي لسببَين: الأول، نزولاً عند رغبة بعض القبائل؛ والثاني، توسعةً لدائرة الأمان حول جبهة مأرب، خصوصاً أن أحد طُرق إمداد قوات صنعاء من محافظة البيضاء يمرّ في مديرية حريب المجاورة لمديرية عين. وفي الهجوم الأخير، تقدّمت ميليشيات «العمالقة» السلفية، التي استُقدمت إلى شبوة من الساحل الغربي، إلى المديريات الثلاث من مناطق بمعظمها صحراوية (مكشوفة)، تحت غطاء جوّي متكامل، شمل طائرات «إف 16» و «إف 15» الإماراتية، فضلاً عن عدد كبير من الطائرات المسيّرة، من مختلف الأنواع، وبعضها مزوّد بصواريخ حرارية للملاحقة الآليات والأفراد، في ما بدا أنه تطبيق لسياسة «الأرض المحروقة». ولأن المناطق المفتوحة تعطي ميزة تفضيلية لـ«التحالف» بسبب تفوّقه الجوّي، عمدت قوات صنعاء إلى التموضع في التضاريس الصعبة (الشِّعاب والجبال والأودية)، والتي تسلب سلاح الجوّ أفضليّته، واعتاد الجيش و«اللجان» القتال فيها حيث يستطيعان من خلالها الانتقال إلى تكتيكات الحرب غير النظامية، أي حرب العصابات واستنزاف الخصم، باستخدام مبدأ «الاقتصاد في القوى»، والذي يعني نشْر مجموعات صغيرة في الأماكن المشرفة على تقدُّم العدو، وفي الوقت نفسه الابتعاد عن خطوط الإمداد الاعتيادية (الطرقات) التي تكون معرَّضة للاستهداف من الجوّ، والاستعاضة عنها بالطرق الجبلية الضيقة.

تؤكد مصادر عسكرية في صنعاء أن الطيران الحربي الإماراتي لا يزال يعمل ليل نهار في المنطقة (أ ف ب)

بالنتيجة، كلّ ما حدث في شبوة، وحاول «التحالف» ولا يزال استثماره على الصُّعد كافة، عبارة عن سقوط مركزَي مديريتَي عسيلان وبيحان، واللتين لا تزال بعض مناطقهما الجبلية تحت سيطرة «أنصار الله»، شأنها شأن مركز مديرية عين، والذي يشكّل مع مديرية حريب خطّاً دفاعياً مستحكماً للجيش و«اللجان»، يتمّ التنكيل منه بميليشيات «العمالقة». وفي ما يتّصل بهذه الأخيرة تحديداً، تسخّر مصادر قريبة من الجيش و«اللجان» من الهالة التي تُحاط بها، ومحاولات صبْغها بـ«البطولة والشجاعة والكفاءة العسكرية»، جازمةً أن تلك الألوية إنّما تَقدّمت في مناطق مفتوحة وخالية من قوات صنعاء، في حين أثبتت التجربة أن ليس بمقدورها دخول منطقة ما إلّا بعد التمهيد بالنار، وهو ما تدلّ عليه تجربتا الساحل الغربي وصحراء شبوة. أمّا عند الالتحام المباشر في مناطق تتيح تكافؤاً جغرافياً بين الطرفين، فإن «العمالقة» تفرّ من المعركة أو يتوقّف هجومها، الأمر الذي حدث الشهر الماضي عند أوّل التضاريس غرب محافظة تعز.

على المستوى السياسي، يزور المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، هذه الأيام، منطقة الخليج، بادئاً بالسعودية. وفيما يبدو أن عودته مرتبطة بعملية «إعصار اليمن» التي استُهدفت مدينتَي أبو ظبي ودبي الإماراتيتَين الأسبوع الماضي، فلا يَظهر أنه يحمل مقترحات جديدة للحلّ السياسي، بل ثمّة معلومات تفيد بأن ليندركينغ سيحاول الاستفادة من الظروف المستجدّة، ولا سيما عمليات القتل والتدمير التي طاولت العاصمة صنعاء ومدناً أخرى مثل صعدة والحديدة، لفرْض الأجندة الأميركية التي رُفضت في الماضي. أمّا في حال فشل مهمّته هذه، فستُعاود الإدارة الأميركية وضْع «أنصار الله» على «لائحة الإرهاب»، وفق ترجيح بعض المصادر. من جهة صنعاء، فإن شيئاً لم يتغيّر في مواقفها، التي تفيد المعلومات بأنها ستزداد تمسّكاً بها مهما كانت الكلفة، وهذا ما أكده رئيس وفدها التفاوضي، محمد عبد السلام، في تعليقه على زيارة ليندركينغ، حيث شدّد على أن «حلّ قضية اليمن يكون بما نؤكد عليه دائماً وأبداً، وهو أولاً وقف العدوان ورفع الحصار، وأيّ موقف لا يَرى سوى ردّة الفعل، ويتعامى عن جرائم المعتدي وحصاره الجائر، فهو يساند الجلّاد ويوسّع من دائرة النار».

اليمن معزولاً عن العالم: الانتقام لا يوفّر الإنترنت

يستمرّ، منذ يوم الجمعة الماضي، انقطاع خدمة الإنترنت عن جميع المحافظات اليمنية (باستثناء عدن)، بفعْل استهداف طيران التحالف السعودي - الإماراتي، مركز الاتصالات الرئيس في مدينة الحديدة. وأكدت منظمة «نت بلوكس» المهتمّة بأمن شبكات الإنترنت في العالم، و«مركز التحليل التطبيقي لبيانات الإنترنت» (مقرّه سان دييغو)، وشركة الإنترنت «CloudFlare» (مقرّها سان فرانسيسكو)، وقوع هذا الانقطاع، في أعقاب غارات جوّية استهدفت البُنى التحتية التابعة لشركة «تيليمن» الحكومية في مدينة الحديدة، التي يَنقل كابل «فالكون»، الممتدّ تحت البحر، عبر ميناءَيها، الإنترنت إلى جميع أنحاء اليمن. وأدّى انقطاع هذه الخدمة إلى تعطّل مصالح ملايين اليمنيين، وإيقاع خسائر كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوقّف المعاملات المصرفية في البنوك وشركات الصرافة، فضلاً عن تسبّبه بتعذُّر صدور معظم الصحف الرسمية والخاصة، وشلّ منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يؤكّد حديث صنعاء عن أن أحد أهداف هذا الاعتداء، إنّما هو عزل اليمن عن العالم، حتى يتمّ الاستفراد به من دون ضجيج، من قِبَل «عدوّ جبان وعديم الأخلاق»، مثلما وصفه المتحدّث باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام.

على أن الموجة الجديدة من الاعتداءات على شبكات الاتصالات اليمنية، لم تبدأ مع الردّ الانتقامي السعودي - الإماراتي على عملية «إعصار اليمن»، بل سبقت هذه العملية بأيّام، بسلسلة اعتداءات في خمس محافظات يمنية، أدّت إلى حرمان عشرات الآلاف من المواطنين من خدمات الاتصالات. وبحسب مصادر محلّية في محافظتَي عمران وحجة، فقد تعرّضت شبكات منطقة العبدين جنوب مدينة صعدة، قبل حوالى أسبوعين، للتدمير من قِبَل طيران العدوان، الذي شنّ غارات على أبراج الاتّصالات الخلوية والثابتة، أدّت إلى خروج المحطّة عن الخدمة. وفي اليوم نفسه، استهدف الطيران شبكات مناطق سحار وحيدان الواقعة في نطاق محافظة صعدة، بعدما كان ضرَب نظيراتها في عدد من المديريات الحدودية مع السعودية، كالصفراء ومنبه، ما تسبّب بعزل تلك المديريات عن معظم مناطق البلاد. كذلك، استُهدفت أبراج الاتصالات في عدد من مناطق محافظة عمران، وتحديداً بني غثيمة في مديرية بني صريم، وجبل صبيح في مديرية خَمِر، وقرن الأعجم في مديرية زَيدة، فضلاً عن منطقة برط في محافظة الجوف.

> الموجة الجديدة من الاعتداءات على شبكات الاتصالات اليمنية سبقت عملية «إعصار اليمن»

وفي تعليقها على تلك التطوّرات، رأت «المؤسّسة العامة للاتصالات» في صنعاء، أن الهدف من الاعتداءات المذكورة «إعاقة المؤسّسة عن القيام بدورها في تقديم الخدمات لكلّ المواطنين، وحرمان اليمنيين من حقّهم في الحصول على الخدمات الأساسية»، مُذكِّرة بأن «هذا العدوان لم يتوقّف منذ عام 2015»، «الأمر الذي تسبّب في حدوث دمار شامل وأضرار بالغة للمواقع المستهدَفة، وانقطاع خدمات الاتصالات والإنترنت وخروجها عن الجاهزية في مناطق واسعة»، معتبرةً ذلك من «جرائم الحرب التي لا تسقط بالتقادم». يُذكر أنه سبق انطلاقَ الجولة الأخيرة من هذه العمليات، إعلانُ حكومة الإنقاذ تدشين تقنية الجيل الرابع من خدمات الإنترنت «4G»، وهو ما تَعدّه صنعاء، سبباً لاردّة الفعل الهستيرية» التي أقدم عليها «التحالف»، إذ قال عضو «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء، محمد علي الحوثي، في تغريدة على «تويتر»، إن «الانتصار الذي حقّقه قطاع الاتصالات في اليمن بتدشين خدمة 4G أغضب العدو، فقصف شبكات الاتصالات، في حين يمنع تركيب المحطات في المحافظات المحتلة، ويستمر بحجزها في حضرموت».

وكانت عملية استهداف الأبراج وشبكات الاتصالات التابعة لحكومة صنعاء، بدأت منذ مطلع الشهر الماضي، بتدمير الأبراج الواقعة في منطقة المحجر في مديرية همدان غرب صنعاء، وشبكات أخرى واقعة جنوب العاصمة في مديرية سنحان. وفي محيط مدينة الرجم في محافظة المحويت، أدّى ضرب إحدى الشبكات إلى ارتكاب مجزرة بحقّ أسرة فقيرة تسكن أحد المنازل العشوائية الواقعة هناك، راح ضحيّتها عدد من الشهداء والجرحى، ومنهم أطفال عُثر عليهم تحت الأنقاض منتصف الشهر الفائت.

(الأخبار)

كانت عملية استهداف الأبراج وشبكات الاتصالات التابعة لحكومة صنعاء بدأت منذ مطلع الشهر الماضي (أ ف ب)

سوريا

استثمار أميركيّ في غزوة الحسكة: لأجْل هذا نبْقى

تتواصل المواجهات في محيط سجن الصناعة في مدينة الحسكة، بين عناصر «داعش» و«قسد»، وسط صعوبات تُواجهها الأخيرة في استعادة زمام الأمور، على رغم الدعم الكبير الذي تلْقاه من «التحالف»، بعدما تمكّن التنظيم من تشتيت تركيزها في الأيام الماضية. مع ذلك، يبدو أن «قسد» ستتمكّن من القضاء على هذا التمرّد في نهاية المطاف، وسط محاولات حثيثة من قِبلها، ومن خلْفها واشنطن، لاستغلال الحادث في التنظير لأهمية وجودهما في منْع «داعش» من إعادة بناء نفسه

«تفيد مصادر ميدانية بأنّ «التحالف» وقسد لم يتمكّنا حتى الآن من تحقيق أيّ تقدّم ميداني» (أ ف ب)

الحسكة - **ايهم مرعي**

أظهرت الأحداث التي يشهدها محيط سجن الصناعة في مدينة الحسكة شمال شرقي سوريا، والذي تمكّن مسلّحو «داعش» من الاستيلاء عليه، حجم الاختراق الأمني الكبير الذي أحدثه التنظيم، متمكّناً من خلاله من تهريب ما لا يقلّ عن 500 عنصر من المعتقلين داخل السجن، ما استدعى انخراطاً عسكرياً أميركياً مباشراً، في محاولة لتطويق الخرق ومعالجته. ورفعت القوّات الأميركية من مستوى تدخّلها، عبْر الدفْع بعدّة عربات «برادلي» هجومية، ونشرها في حيّ غوير آن ومحيط سجن الصناعة، بالتوازي مع مواصلة استخدام الطيران الحربي والمروحي والمسيّر في العمليات العسكرية الدائرة في تلك المنطقة. وترافَق تصعيد هذا التدخّل مع صدور بيان عن الخارجية الأميركية، اعتبر أن «الهجوم يسلّط الضوء على أهمية تمويل مبادرات التحالف لتحسين الاحتجاز الآمن والإنساني لمقاتلي داعش، بما في ذلك من خلال تعزيز أمن السجون».

والظاهر، كما هو متوقّع، أن الولايات المتحدة تسعى لاستثمار الحادثة للفْت النظر إلى أهمية وجودها العسكري في كلّ من سوريا والعراق، والذي من شأنه أن يمنع التنظيم من إعادة بناء نفسه مجدّداً، بحسب روايتها. كما أن الاستغلال الأميركي للحدث يطرح تساؤلات حول دور ما لواشنطن في وقوعه، أقلّه في صورة تغاضٍ أو تراخٍ؛ إذ كيف يستطيع عدد محدود من عناصر التنظيم إحداث خرق أمني بهذا الحجم؟ وماذا عن دور القاعدة الأميركية غير الشرعية، في فرع المرور سابقاً، و التي لا تَبعد عن السجن سوى أقلّ من 1 كم، في التدخّل لمنع تطوُّر الأمور إلى ما آلت إليه الآن؟ والأهمّ من أين لـ«داعش» كلّ هذه الآليات العسكرية والقنّاصات والأسلحة المتوسّطة، وكيف أمكنه اختراقُ حواجز «قسد» ووسائل رصد «التحالف»، والوصول إلى السجن؟ على الأرض، استمرّت المواجهات بين عناصر التنظيم و«قسد»، في محاولة من الأخيرة لاستعادة السيطرة على السجن، وعدد من المباني الحكومية المجاورة له، والتي تمكّن «داعش» من الدخول إليها. وكان التنظيم صبّ جهوده، خلال أربعة أيام من المعارك المستمرّة، على تشتيت تركيز «قسد» و«التحالف»، ما مكّنه من الحفاظ على سيطرته على غالبية مرافق السجن والتحصّن فيه، مع احتجاز نحو 23 من عناصر «قسد» داخله، من جهة، و فتْح جبهة ثانية على بعد أقلّ من 1 كم من المعتقل، في منطقة مقبرة غويران، والسعي لربطها بالجبهة الأولى، بهدف تصعيد الضغط على عناصر «قسد» المُطوّقين للمنطقة، وإتاحة المجال لفتْح ثغرة تُمكّن عناصر «داعش» من الفرار باتجاه الأرياف، من جهة أخرى.

> عاد التنظيم، خلال هذه المعارك، إلى استخدام مقاطع الفيديو كوسيلة لبثّ الرعب

وعاد التنظيم، خلال هذه المعارك، إلى استخدام مقاطع الفيديو كوسيلة لبثّ الرعب في قلوب عناصر «قسد»، من خلال نشر مشاهد لجثث القتلى، وأخرى للمعتقلين لديه، وبعضهم من العاملين داخل السجن. كما أصدر «داعش» بياناً قال فيه إنه «تمكّن من تحرير 800 من عناصره في سجن الصناعة، مع قتْل أكثر من 200 من عناصر قسد». وأضاف التنظيم أن «مقاتليه تبايعوا على الموت، ومواصلة القتال في المعركة التي أطلقها حتى يَخرجوا أو يُقتلوا». واللافت هو أن التنظيم نَفَذ مخطّطاً سبق أن تحدّث عنه أحد قياداته، وهو مسؤول «كتيبة العاديات»، المدعو محمد عبد عواد، الذي اعتقلته «قسد» منذ عدة أشهر، بتهمة التخطيط لعمل إرهابي. واعترف العواد، حينها، في مقطع مصوّر، بـ«التجهيز لعملية حسّاسة تستهدف سجن الحسكة، لإخراج سجناء التنظيم، بقيادة من الأمير رشيد». وأوضح أن العملية «تعتمد على الزجّ بـ25 استشهادياً وانغماسياً، وتأمين سيارتَين مفخّختَين، الأولى تنفجر على باب السجن لإحداث ثغرة، والثانية تنتظر الأمر وتقتحم محمّلة بالسلاح، لتوزّيعه على المساجين».

من جهتها، تفيد مصادر ميدانية، «الأخبار»، بأن «التحالف وقسد لم يتمكّنا حتى الآن من تحقيق أيّ تقدُّم ميداني، بسبب قدرة التنظيم على تشتيت تركيزهما، ورغبة مقاتليه والسجناء بالقتال حتى الموت، دون الاستسلام»، مضيفة أن «داعش يضغط على الطرفين، من خلال مطالبتهما بفتْح ثغرة للسجناء للفرار، مقابل عدم تصفية العناصر المحتجزين». وكشفت المصادر أن «عناصر داعش تمكّنوا من توسيع رقعة المواجهة على بقعة تتجاوز 2 إلى 3 كم مربع، مع السعي لاستغلال مساحات مفتوحة في الجزء الجنوبي الشرقي، بما يمكّنهم من الفرار والاختباء»، موضحة أن «عددهم يقارب الـ500، ما بين خلايا هاجمت وأخرين تمكّنوا من الفرار»، متابعة أن «أكثر من نصفهم تمّت إعادة اعتقاله أو قتله، والقسم الآخر لا يزال يقاتل». وحدّدت المصادر مصير المتبقّين هناك بـ«القتل أو الاستسلام»، مشيرة إلى أن «قسد» دعتهم، عبر مكبّرات الصوت، إلى الاستسلام إلّا أن عدداً محدوداً منهم قاموا بتسليم أنفسهم حتى الآن».

فلسطين

انتكاسة الوساطة الجزائريّة: لا مؤتمر مصالحة قريباً

تُواجه مشاورات الفصائل الفلسطينية مع المسؤولين الجزائريين عقبات كبرى، قد تؤدي إلى ترحيل المؤتمر الجامع الذي كانت تأمل الجزائر عقْده برعايتها إلى أجل غير مسمّى. وتتمثّل تلك العقبات في الاختلافات العميقة ما بين الرؤى الفلسطينية لكيفية تحقيق المصالحة، وسط اتّهامات من معظم الفصائل لـ«فتح» بعدم الجدّية في المباحثات

غزة - **رجب المدهون**

بعد أيام من تقديم الفصائل الفلسطينية، إلى الجزائر، رؤاها بخصوص ملفّ المصالحة في ما بينها، لا تزال التباينات الكبيرة في تلك الرؤى تحُول دون إعلان الجانب الجزائري استضافة اجتماع فلسطيني موسّع، برعايته، للتوصُّل إلى اتّفاق يُنهي حالة انقسام استمرّت أكثر من 16 عاماً. وبحسب ما علمت «الأخبار»، من مصادر فلسطينية، فإن ثمّة «اختلافات عميقة جدّاً» بين حركة «فتح» وبقية الفصائل، التي تطالب غالبيّتها بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وإنهاء حالة التفرّد في القرار الرسمي، فيما لا تزال «فتح» تصرّ على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تلتزم بـ«الشرعية الدولية» و«شروط الرباعية». وتكشف المصادر أن المباحثات الأخيرة مع المسؤولين الجزائريين تشير إلى أن المؤتمر الحواري الجامع الذي كانت ستُطلقه الجزائر، برعاية رئيسها عبد المجيد تبون، نهاية الشهر الجاري أو مطلع الشهر المقبل، قد يتمّ تأجيله إلى أجل غير مسمّى. وترى غالبية الفصائل أن حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية غير معنيّتَين، خلال الفترة الحالية، بتقديم أيّ تنازلات لإتمام المصالحة، كونها ستؤدّي إلى تراجع مكانة الحركة وسيطرتها على مفاصل القرار السياسي الفلسطيني، الأمر الذي قد يؤثّر بدوره على مستقبل السلطة، خصوصاً في ظلّ وعود عربية ودولية بإعادة إحياء مشروع المفاوضات مع دولة الاحتلال.

في هذا الوقت، قدّمت «الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين»

> تسعى «فتح» إلى إرضاء «الديموقراطية» عبر إعطائها منصب نائب رئيس «المجلس الوطني»

مبادرة جديدة، أرسلت نسخة منها إلى الجزائر، وأخرى إلى قادة الفصائل، تدعو إلى بدء حوار وطني شامل، بهدف وضع حدّ لحالة التشرذم الداخلي. وتحثّ المبادرة على وقْف التراشق الإعلامي بين طرفي الصراع (حماس وفتح)، والوقْف المتبادل لممارسات القمع والاعتقال السياسي، تمهيداً للمباشرة بحوار وطني شامل يستهدف التوصُّل إلى خطّة تترجَم إلى خطوات تنفيذية مجدولة زمنياً. وتقترح الجبهة العمل على مسارَين متداخلَين، هما: مسار الشراكة والتمثيل الشامل في مؤسّسات «منظّمة التحرير»؛ ومسار إعادة توحيد مؤسّسات السلطة، انتهاءً إلى انتخابات عامة بحلول نهاية عام 2022. كما تقترح تنفيذ مخرجات اجتماع الأمناء العامين للفصائل (أيلول 2020)، بشأن اعتماد استراتيجية كفاحية جديدة بديلة من «اتفاق أوسلو» (المُوقّع بين منظمة التحرير وإسرائيل)، وتشكيل القيادة الوطنية الموحّدة للنهوض بالمقاومة الشعبية، وصولاً إلى الانتفاضة الشاملة والعصيان الوطني. وفي الوقت الذي رحّبت فيه حركة «حماس» بالمبادرة الجديدة ووعدت بدراستها، التزمت حركة «فتح» الصمت إزاءها، ووجّهت مسؤوليها بالحديث حول مطالبة «الديموقراطية» بالحصول على رئاسة «المجلس الوطني» خلفاً لسليم الزعنون الذي قدّم استقالته أخيراً، بعد الإعلان عن ترشيح «فتح»، روحي فتوح، لتولّي المنصب. إلى ذلك، ربطت «الديموقراطية» مشاركتها في اجتماعات «المجلس المركزي» في الخامس من الشهر المقبل، بما ستفضي إليه حواراتها مع الفصائل، في وقت قرّرت فيه «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» مقاطعة الاجتماعات. وقال عضو المكتب السياسي لـ«الديموقراطية»، تيسير خالد، إنه «في ضوء الحوارات، ستقرّر الجبهة موقفها من المشاركة في المجلس... من المستحيل أن نواجه سلوك حكومة إسرائيل ولا مناورات الإدارة الأميركية إذا لم نعالج الوضع الداخلي الفلسطيني في ظلّ الانقسام». وفي الإطار نفسه، علمت «الأخبار»، من مصادر في «فتح»، أن الأخيرة تسعى إلى إرضاء «الديموقراطية» عبر إعطائها منصب نائب رئيس «المجلس الوطني»، بالإضافة إلى مناصب أخرى داخل المنظّمة، مقابل مشاركتها في اجتماعات «المركزي»، وهو ما لم تحسم الجبهة موقفها منه إلى الآن.

حراك روسيّ على خطّ دمشق ـ الرياض: آن وقت العودة

دمشق - **علاء حلبي**

مرّة أخرى، عاد الحديث عن عودة قريبة للعلاقات السورية - السعودية، بعد قطيعة استمرّت أكثر من 10 سنوات بين البلدَين، وتخلّلتها مواجهات دبلوماسية حادّة، وفترات من الهدوء، ومحاولات من الطرفين لإيجاد صيغة تقاربية، لم تبصر النور حتى الآن. وعلى خلاف المرّات السابقة، والتي كان الحديث فيها عن التقارب مرافقاً لتحرّكات وتصريحات خجولة ولقاءات بعيدة عن الإعلام، يبرز اليوم دفْع روسي علني في هذا الاتجاه، استباقاً للقمّة العربية في الجزائر، والتي تمّ تأجيلها مرّة أخرى إلى وقت لم يُعلَن عنه بعد. وأجرى المبعوث الروسي الخاص إلى سوريا، الكسندر لافرنتييف، في الأيام الماضية، زيارة خاطفة للرياض، التقى خلالها وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، بحضور رئيس الاستخبارات السعودية، خالد بن علي الحميدان، قبل أن يطير منها إلى دمشق ويلتقي الرئيس السوري، بشار الأسد، وعدداً من المسؤولين الأمنيين. ونشرت الرئاسة السورية صوراً من اللقاء، بالإضافة إلى بيان ذكرت فيه أن المبعوث الروسي عبّر عن «ارتياح بلاده للمؤشّرات التي تدلّ على عودة سوريا للعب دورها المهمّ على الساحة العربية، والتي أتت نتيجة لانتصارات سوريا وإرادة شعبها في الدفاع عن أرضه وإعادة إعمار بلده».

ولا يُعتبر التحرّك الروسي الأخير حدثاً طارئاً أو مفاجئاً، وإنّما يندرج في إطار مساع بدأتها موسكو منذ فترة، وذلك بعد أكثر من عشر سنوات تمكّن خلالها الجيش السوري من استعادة معظم البلاد، لتبدأ عملية إعادة العلاقات السورية – العربية، بالإضافة إلى دعم «التعافي المبكر» في سوريا، وتحرير القيود المفروضة على عمل المنظّمات غير الحكومية في دمشق.

> تُظهر دمشق هدوءاً كبيراً في تقدير الموقف المتّصل بعودة علاقاتها مع العرب

وأمام التطوّرات الأخيرة، تُظهر دمشق هدوءاً كبيراً في تقدير الموقف، الأمر الذي تجلّى في تصريحات وزير الخارجية السورية، فيصل المقداد، الذي أشار إلى اهتمام دمشق بالعلاقات السورية – العربية، بغضّ النظر عن «جامعة الدول العربية»، في استباق لأيّ تعثّر جديد قد يمدّد تجميد مقعد سوريا الشاغر منذ عام 2011. وبعدما تحدّثت مصادر في الجامعة العربية عن تأجيل موعد عقد القمّة المُقرّرة في العاصمة الجزائرية، عادت الأخيرة لتُوضح أن الموعد لم يتمّ تحديده بعد. وأيّاً يكن، فإن التأخير قد يفسح في المجال أمام اتّخاذ خطوات أكبر على خطّ دمشق - الرياض، خصوصاً أن معظم الدول العربية باتت تؤيّد عودة سوريا إلى مقعدها في الجامعة، باستثناء قطر التي أظهرت موقفاً متشدداً حيال الأمر، والسعودية التي يتارجح موقفها ما بين تأييد ورفض، لتأتي الخطوات الروسية الأخيرة وتقدّم دفْعاً كبيراً لعودة العلاقات، وسط تفاؤل إماراتي باقتراب هذه الخطوة.

لا يُعتبر التحرّك الروسي الأخير حدثاً طارئاً أو مفاجئاً وإنّما يندرج في إطار مساع بدأتها موسكو منذ فترة

ترى غالبية الفصائل أنّ حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية غير معنيّتَين بتقديم أيّ تنازلات لإتمام المصالحة (أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان
الموضوع: طلب حصر إرث
المرجع: محكمة جويا الشرعية الجعفرية
تفيد محكمة جويا الشرعية الجعفرية أنه بتاريخ 2021/10/19 وتحت رقم أساس 2021/497 تقدم لدى هذه المحكمة رضى حبيب صوفان بطلب حصر إرث خديجه خليل جشي المتوفاة في العام 1960 والمنحصر إرثها الشرعي بأولادها من زوجها المتوفى قبلها يوسف فواز وهم: (سعيد) و(خليل) و (فايزه) ولا وارث لها سوى من ذكر. فمن لديه اعتراض حول موضوع الطلب فليتقدم باعتراضه إلى قلم هذه المحكمة خلال عشرون يوماً تلي النشر تحريراً في 2022/1/19.
رئيس القلم
علي محمد ناصر

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

رحيل

بسّام الملا... «آغا» الحارة أقفل الباب على الحكايا!

اكتسح السّوق بـ «صولداته» الشّامية... وأشعل الجدل والحرائق

وسام كنعان

لم يُكتب لمخرج غيره أن يتخطّى صيته شهرة ممثّليه النجوم! ولم تعرف الدراما السورية صاحب قرار صلب مثله. ولو اضطرّ أن يميت كلّ أبطاله ويستعيض عنهم بممثلين شباب، سيقول كلمته ويمضي، من دون النّظر إلى الوراء! «الآغا» كان فعلاً في مطرح لم يقدر أحد على منافسته، على الأقل جماهيرياً. تسيّد المشهد دوماً واكتسح السوق بـ «صولداته» الشامية التي كلّما أثارت الجدل النّقدي والآراء السلبية، حصدت حضوراً وجماهيريّة أوسع، واحتلّت مكانتها الثابتة على الفضائيات العربية.

بسّام الملّا (1956 ـ 2022) أطبق أوّل من أمس في بيته في زحلة (البقاع اللّبناني) دفّة الكتاب الأخيرة، وانسحب، تماماً كما كانت حياته صاخبة على المستوى المهني، وساكنة وهادئة على الصعيد الشخصي. لا يتواجد إلا عندما تستدعي الضّرورة. لكنّه في مطرح ما يشبهه شخصيات أفلام الأكشن الأميركية. الرجل المتخفّي كان يمتلك خيوط اللّعبة ويضطر للتدخّل شخصيّاً عندما تستدعي الأمور، مستفيداً من صداقة متينة جمعته برئيس مجلس إدارة شبكة mbc الشيخ وليد آل إبراهيم. حتى إنّه قبل بأنّ الشيخ مستعدّ للموافقة على مشاريع الملّا على بياض، فالمهم أن يبقى حاضراً وتبقى شركته «ميسلون» متوهّجة في دمشق. رغم الخلاف السياسي الجذري، والجفاء الحاصل بين سوريا والسعودية، واستعداء المحطة للسلطات في الشام، إلّا أنّ مكانة الملا ظلّت راسخة لم تتزحزح في قلب الشبكة. بعض العارفين بالموضوع يحلّلون بعيداً عن العواطف. لم تكن القصة من وجهة نظرهم مسألة صداقة وشخص يقدّم خدمة لرفيقه. كان الأمر مصالح متبادلة، فـ «باب الحارة» حقّق في سلسلته المتواصلة أكبر دخل إعلاني ونسب مشاهدة في تاريخ الشبكة الخليجية.

رحله في بيته الكائن في زحلة في البقاع

لن يكون مفيداً كثيراً الحديث عن تاريخ الراحل الدرامي، هو الذي احترف صناعة الشهرة طوال مشواره: الصيغة المثالية لقصص النجاح، وتحويل العادي والرّتيب إلى متوهّج. بدأ المشوار من عامل بسيط في التلفزيون السوري، لحسن التّقاطه تفاصيل المهنة وتدرّجه ليصبح مساعد مخرج، ثم مخرجاً منفّذاً. بعدها، تصدى سنة 1991 لتجربته التلفزيونية الأولى «الخشخاش» (كتابة فؤاد شربجي ـ وبطولة: سلوم حداد، وعباس النّوري، وإيمن زيدان، وفادية خطاب، وسلمى المصري، والراحلة ملك سكر). احتلّ مساحته الوجدانية الواسعة في ذاكرة جيل كامل عندما قدّم مسلسل الأطفال «كان يا ما كان» بجزءيه، واستقدم عليه مجموعة كبيرة من الممثّلين الشباب، الذين بدأوا من هذا المختبر الذي حوّل حكايا الجدّات إلى واقع درامي مصوّر.

كانت البداية التأسيسية للنوع الذي سيصبح لاحقاً وتفرّغ له مع «أيّام شامية» (1992 ـ كتابة أكرم شريم ـ بطولة: رفيق السبيعي، وعباس النّوري، وناجي جبر، وعدنان بركات، وخالد تاجا، ووفاء موصلي، وسامية الجزائري وهالة شوكت). المسلسل الذي قدّم حكاية شعبية بسيطة، صاغ فرجة شامية مترفة بالحنين وإعادة تدوير التفاصيل بسوية جذّابة ورؤية بصرية لها نكهتها الخاصة. في موعد عرضه في سوريا، حوّل المسلسل الحياة إلى شبه حظر تجول. الحالة ذاتها أعيدت في «الخوالي» (2000 ـ كتابة أحمد حامد ـ وبطولة: بسّام كوسا، أمل عرفة، هالة شوكت، سليم كلاس، سليم صبري). هنا انتصر بسّام الملا للإرادة الجمعية، صانعاً بطلاً شعبياً من وهم! انتصر لرغباته ومزّغ أنف المحتل بالوحل، من دون أن يغفل قصّة حبه البسيطة. «نصار ابن عربيي» صار مخلّصاً. أراد الجمهور ـ رغم قناعته بأنه خيال ـ أن يعلّقه تميمةً تحميه من العوز والفقر والجوع والذل. السرّ بأن الملّا كان يجعل مشاهديه يشبهون حد التطابق شخصياته، وهي تستمع للحكواتي في المقهى بمنتهى الحماس. مهما بلغت من ثقافة ومعرفة، يعرف كيف يشدّك، خاصة إذا كنت من عشّاق البلاد التي تسكنها! الوصفة المثالية ذاتها ستُعاد في «الليالي الصالحية» (2004 ـ كتابة أحمد حامد ـ وبطولة: عباس النوري، بسّام كوسا، قيس الشيخ نجيب، كاريس بشار، هالة شوكت، سامية الجزائري، رفيق السبيعي، سليم كلاس، منى واصف، وائل شرف) بحكاية موغلة في البساطة وقصّة الأمانة التي نذر «المعلّم عمر» حياته لأجلها. سيتسمّر المشاهد أمام 30 حلقة تلفزيونية شامية...

> صاغ في «أيام شامية» فرجة مترفة بالحنين والرؤية البصرية

لبفتح الملّا سنة 2006 «باب الحارة» (مروان قاووق) ويحقّق جماهيرية غير مسبوقة، قبل أن يتحوّل العمل إلى مشروع تجاري بحت. كلّما تمزّد بطل، قتله بسّام الملا وأكمل الحكاية بدونه. هنا، لا صوت يعلو فوق صوت المخرج! المسلسل على علّاته والاختلاف النّقدي حوله، كان مصنع نجوم. أطلق جماهيرية كبيرة لسامر المصري، ووائل شرف، ومصطفى الخاني وآخرين. لم يتوقّف حتى تعرّض للسطو من قبل شركة أخرى. بعضهم يقول بأنها شريعة العدل الحياتية كون المسلسل أصلاً أنتج في شركة «عاج» (هاني العشّي) وأكمله بسّام الملا وحده من خلال شركته. لكنه أخيراً أنتج منه نسخاً مشوهة أكثر من التهاوي الذي وصله في أجزائه الأخيرة. آخر ما حرّر كان تخلّيه عن دوره كمخرج والاكتفاء بإشرافه وإنتاجه لجزءين من «سوق الحرير» (كتابة حنان المهرجي وسيف رضا حامد) من دون أن يحقّق العمل أي حضور يُذكر.

الأكيد بأنّ الملا أسهم في «بدعة» سمّيت مجازاً دراما شامية رغم أنها كانت موجودة قبله، لكنّه ظهّرها وكرّسها قبل أن يقلّده كثيرون من دون أن يتمكّن أحد من الوصول إلى عتبته ووصفته وجاذبيّته. صارت الفضائيات العربية كلّها مسلسلات شامية. لم يعد مطلوباً من سوريا سوى إنتاج هذه الأعمال. لكن لو ترك بسّام الملا لنوعه، لظلّ الأمر بحدوده الطبيعية مجرّد نوع في سوق يحوي كل شيء. والأكيد بأنه مهما اختلفنا نقدياً مع منجزه، واشتبكنا مع منطق أعماله، لن يثنينا ذلك عن القول بأنه في رحيله، تطوي الدراما السورية الصفحة الأكثر شهرة في تاريخها.

يصلى عليه اليوم في «جامع الأكرم» بعد صلاة الظهر ويدفن في مقبرة بئر السبيل الثانية (جرعيه) . تقبل التعازي بدءاً من الخامسة من بعد ظهر اليوم الاثنين والثلاثاء، في صالة دار السعادة في المزة

وشمه المتفرّد: فرجة شعبيّة تخاطب الجماهير

خليل صويلم

شكّل غياب بسّام الملّا، أول من أمس، صدمة للوسط الفني السوري، بعد صراع مع المرض العضال. غياب أعاد إلى الذهن شريطاً طويلاً من الأعمال التلفزيونية التي وقّعها هذا المخرج العصامي طوال ثلاثة عقود، قادماً من الظلّ إلى الواجهة، ومتكئاً على خبرة عملية لا أكاديمية مكّنته من الإلمام بأسرار الصنعة. فهو أحد التلاميذ النجباء للمخرج الرائد علاء الدين كوكش، أولئك الذين خبروا العمل داخل الاستديو والكاميرا الثابتة، وصولاً إلى التقنيات المتطوّرة التي أصابت الصورة التلفزيونية إلى حدّ ما. ذلك أنّ مغامرة بسّام الملّا راهنت على المحتوى الشعبي للمسلسل التلفزيوني، لا الإبهار البصري وألعاب الكاميرا التي انصاع لها الآخرون. كانت فرصته الإخراجية الأولى في مسلسل «كان يا ما كان» (1990)، وهو سلسلة حكايا شعبية موجهة للأطفال تحمل قيماً أخلاقية ببُعد أسطوري. لاقى العمل تقديراً واضحاً، قبل أن تأتيه فرصة إخراج مسلسل «الخشخاش» عن تأثير المخدرات وبعض القيم الريفية في مجتمع مغلق على تقاليد صارمة. إلا أن موهبته الحقيقية اتضحت في مسلسل «أيام شامية» (1992) الذي استعاد صورة المجتمع الدمشقي في أواخر العهد العثماني. ورغم سذاجة الفكرة التي طرحها العمل، وهي رهن بضع شعرات من شارب بائع فول وضياعها في ضربة عميقة لرجولته، إلا أنّ العمل لاقى نجاحاً كبيراً، نظراً إلى إحيائه بيئة لم تقربها الدراما السورية قبلاً بمثل هذه الحميمية والتشريح، بصرف النظر عن الموروث الاجتماعي المتخلّف الذي طرحته في ثنايا العمل. وسيقفز المخرج خطوة إلى الأمام في مسلسل «الخوالي» (2000) سواء على صعيد المحتوى وهو موسم الحج أو ما يسمى «محمل الحج الشامي»، وما يرافقه من طقوس، أم على صعيد التوثيق البصري لهذه الرحلة المقدّسة على طريق دمشق ومكّة.

هكذا التقط بسّام الملّا بوصلته الدرامية في تأصيل الحكاية الشعبية الدمشقية على طريقة الحكواتي في المقهى، فكان عمله «الليالي الصالحية» (2004) مرآة لدمشق في مطلع القرن التاسع عشر من خلال مكابدات تاجر ماشية يستلم أمانة من عمّه وهي خابية من الذهب، ينبغي لمن يستلمها إبراز علامة محدّدة لا أحد يعرفها سواه، فتنشأ صراعات مع ابن عمه الذي كان مسجوناً حول هذه الأمانة. هذا الصعود المتدرّج في مزج الشعبي بالبصري، صار وشماً خاصاً بهذا المخرج المجتهد الذي فهم الدراما التلفزيونية كحكاية مسلسَلة في المقام الأول، من دون أن يحمّلها شعارات ثقيلة وطنّانة، كان الآخرون يراهنون عليها ويقيمون الندوات حولها.

مسار تصاعدي سيكون مسلسل «باب الحارة» قمّته وانهدامه في آن واحد. فالنجاح الساحق لهذا العمل الذي يدور في حارة دمشقية تحمل اسم «الضبع» وضعه في مرمى أسئلة نقدية لم يستطع الإجابة عنها، مكتفياً بالذائقة العامة التي احتضنته بشغف لجهة صناعة أبطال شعبيين تفتقد إليهم في حياتها الراهنة لجهة الشهامة والشرف والتكافل. وإذا بالحلّاق يحتل دوراً في الصدارة، وعكيد الحارة، وعضوات الحارة في مواقف مضحكة رغم مقاصدها التراجيدية. رصيد لم يقطفه عمل آخر في تاريخ الدراما السورية، وهذا ما جعل محطات عربية تحتضنه كصورة مثلى عن المجتمع السوري كما ترغبه هذه المحطات، وليس كما هو في الواقع، فيما وجد فيه الدمشقيون ذاكرتهم المنسية بعدما فقدت مدينتهم خصوصيتها أمام زحف الغرباء إليها.

خالد تاجا بدور ابو عبدو وعدنان بركات بدور المختار في «أيام شامية»

> نقدياً، سيجد بعضهم أن هذا النوع من الأعمال محاولة لإعادة تصدير التخلّف

نقدياً، سيجد بعضهم أن هذا النوع من الأعمال محاولة لإعادة تصدير التخلّف، طالما أنّ دراماه تعمل على مديح الكبة الشامية وصراع الحموات، وثقافة داخل السور وخارج السور، و«سيدي وتاج راسي»، أكثر من اعتنائها بفتح العدسة نحو الجانب التنويري لصورة دمشق، ما جعل العمل في أجزائه اللاحقة يصرف من رصيده الأساسي كفرجة شعبية بسيطة تخاطب العوام، باشتباكه مع قضايا مصيرية ووضعها بين يدي عضوات الحارة. وإذا بالمسلسل يتحوّل إلى دجاجة تبيض ذهباً لمخرجها، فبات بمشية عرجاء لفرط تشظي وتوالد شخصياته الكاريكاتورية، وفقاً لسطوة هذه الشخصية أو تلك. حتى إنه أعاد شخصية «أبو عصام» بعد موت صاحبها إلى جزء لاحق بفبركة مضحكة تحمل بعداً جهادياً. لكن ورشة العمل التي تناوب عليها معظم نجوم الدراما السوريّين، كانت تتصرّف وفق حكمة «القافلة تسير والكلاب تنبح»، مع التفاتات جانبية لمحاور جديدة استجابةً لملاحظات النقّاد، بت أثقل مما يحتمله هذا النسيج الهشّ للبناء الدرامي. ثم ستذهب الغنيمة الدّسمة إلى جهة إنتاجية أخرى بعد صراع في المحاكم، ما أصاب العمل كدمات أخرى أكثر ابتذالاً. من ضفة أخرى، خرج هذا العمل من الفضاء البصري إلى الفضاء العام بتتويج اسمه لمقاه ومطاعم واستراحات واسكتشات ساخرة بوصفه تاريخاً مفصلياً للشام التي ترفض الخيانة والعوانية والأشرار، فيما سيحمل مخرجه الراحل لقب «الآغا» بوصفه صاحب إقطاعية «باب الحارة» التي لا تفتح بوابتها للغرباء والغزاة!

شهادات

أفضل من قدّم مسلسلاً شعبياً

ايمن زيدان *

أولاً التوقف عند تجربة هذا الرجل عند رحيله، تستحق الثناء، لأنّ مسيرته مضيئة بالتجربة رغم كل الملاحظات وتباين الرأي من وجهة نظري. لم تكن علاقتي به مهنية طويلة الأمد. عملت معه مرّتين على ما أذكر الأولى، في «الخشخاش» والثانية في جزأين من «باب الحارة»، لكن كان يومها المخرج عزام فوق العادة، ولم يحدث بيني وبينه تلامس. كان دوره هو فقط الإشراف. في كل الأحوال، أعتقد بأن له تجربة نذكرها جيداً في الدراما التاريخية. هذا الرجل تهمني فيه نقطتان: الأولى هي رحلة طموحه. كما يُقال، هو من أولئك الذين صعدوا السلّم خطوة خطوة. وحقيقة في حياته المهنية، هناك رحلة كفاح حتى وصل إلى الخيار الذي وجد نفسه فيه، وقد اصطلح على تسميته بالدراما الشامية بغض النظر عن الموقف الفكري من تجاربه. لكن لا شك في أنّه يُحسب له أنّه أفضل من قدم الحكاية الشامية على مستوى الإيقاع والسرد الحكائي. كان يستطيع أن يصنع عملاً شعبياً بامتياز على مستوى المتابعة، وهذه تُحسب له بشدة، لأنها تحتاج إلى موهبة من نوع خاص. يمكن له أن يروي المسلسل الشامي بطريقة جذّابة وحرفية على المستوى الشعبي. كان أمهر من يصنع مسلسلاً شعبياً متميزاً، وهذه حقيقة يجب الاعتراف بها، إضافة إلى براعته في صوغ كركترات شعبية ببناء متين تمكّنت من الصمود في الذاكرة لوقت طويل! المسائل الأخرى فيها وجهات نظر متباينة، لكن يبقى أفضل من صنع مسلسلاً شعبياً بامتياز. رحيله خسارة وأي رحيل لتلك القامات هو خسارة في هذا الزمن القحط. العزاء بأن أعماله على المستوى الشعبي ستبقى حاضرة لسنوات طويلة.

* ممثل سوري

رمضان حزين هذا العام

شكران مرتجى *

لا أعلم بماذا يجب أن ننعى الراحلين. كلما غاب أحد من هذا الوسط، يغيب شيء مني شخصياً، ومن ذكرياتي. كانا صرنا نتفكك قطعة قطعة وصولاً إلى إحساسي بالتلاشي. بالنسبة إليّ، بسام الملا أستاذ. قبل أن أكون ممثّلة كنت متابعة لأعماله وكنت أتمنى أن أكون جزءاً من حكاياته. وعندما صرت جزءاً من «باب الحارة»، كنت سعيدة وفخورة، رغم كلّ القصص التي حصلت واختلافات الرأي حول العمل. لكن كانت بصمتُه الخاصة في أرشيفي. برأيي، الشام اليوم يتيمة، وزعلانة وبيوتها وحاراتها أشبه بضوء، ينطفئ. لا أعلم في رمضان هذا العام ماذا سيحدث، لأننا تعوّدنا بأن بسام الملا هو من يُشعله.

فلترافقه الرحمة وليسكن العزاء قلب عائلته الصغيرة وجميع محبّيه وعائلته الكبيرة من الجمهور. على صعيد شخصي، لا يمكن نكران فضله عليّ وصوغ جماهيريّة عالية من خلال حضوري كجزء من حكايته. نفسها الحكاية تقبع اليوم في مكان معتم حزينة يتيمة. فقد غاب صانعها وعرّابها للأسف. إنها رحلة الحياة العبثية التي تنتهي بالموت!

* ممثلة سورية

امتلك مفاتيح الشارع

وائل شرف *

شهاديتي بالأستاذ بسام مجروحة لأنه على مدى سنوات العمل منذ 2004 من «ليالي الصالحية» إلى 2015 مع نهاية الجزء السابع من «باب الحارة»، كان شريك درب وصانع نجاح.

عمر طويل مضى. حلقاته كانت أشبه بحكايات شيّقة. اليوم وأنت تعرفني لا أمتلك القدرة عن الحديث المفاجئ. ولا أعرف كم سيهم الناس ما سأقوله. لكن المناسبة تقتضي. الرجل كان شخصاً عارفاً بتفاصيل شارعه، يمتلك شيفرة خاصة. يعرف متى سيغرق الجمهور بجرعات مفرطة من العاطفة. أظن أن ما يميز أعماله أنها تحتوي على الكثير من العاطفة التي كانت تؤتي ثمارها لأنها توضع في سياق مناسب جداً. إضافة إلى جاذبية حكايته ومعرفته العميقة بحال الجمهور. كان حكيماً يطبّق مقولة ذهبية تقول «رحم الله امرئ عرف قدر نفسه فوقف عنده». مرة قال لنا بأنه يخاف العمل في السينما أو استخدام العدسات. هو كان يعمل تلفزيونياً ولم يغامر في مجال لا يعرفه. يعرف تماماً ماذا يريد، وينجز ببراعة لا تنافس ضمن ما يعرف. هذا سرّ بسام الملا. ولو كان الفن أبلغ وأقوى وقادراً على هزيمة الموت، لكنّا سنلوذ دوماً في مثل هذه الظروف بجمل الغفران والرحمة والسكينة لروحه والعزاء للجميع!

* ممثل سوري

كانت... ابنته!

مصطفى الخاني *

رحيل بسام خسارة للجميع، على الرغم من اختلافات وجهات النظر معه، إلا أن الطابع الإنساني الذي يمتلكه يختلف عن جميع من يعمل في هذه المهنة. بسام الملا بدون شك له فضل كبير عليّ. الفضل الأكبر والأول في مهنتي كان للراحل حاتم علي لتقديمي في مسلسلات من أعماله. والفضل الثاني يكون للأستاذ بسام الملا منذ سنة 2008 في الجزء الرابع من «باب الحارة»، الذي شكّل نقلة في مسيرتي المهنية.

علاقتي به خاصة واستثنائية. فقد جمعتني به صداقة كبيرة، وكنت الأقرب إليه. على الصعيد الشخصي، كنت المقرّب إلى درجة تبادل الأسرار، وتربطني به لحظات دافئة في مشوار يومي أو شبه يومي في وقت تواجده في الشام حصراً بعد منتصف الليل، على الرصيف في ساحة الصبارة. كان يتحدث عن الشام بإحساس أنها ابنته، وتستمر سهرتنا حتى الصبح. يحكي لي دائماً عن ألم هذه المهنة التي بقدر الحب المُكرِس لها داخله، بقدر ما كرهها بسبب من يعمل فيها.

حصل خلاف مهني بيننا في الجزء الخامس من «باب الحارة» رغم أنه لم يكن إلا مجرد مشرف ورقياً بسبب وضعه الصحي وقتها. تركت العمل معه ووصلنا إلى مرحلة كبيرة من الخلاف، رغم أنه صديقي الأقرب. طلب بصراحة أن نفصل الخلاف المهني عن الود والصداقة وهذا ما حصل!

شخصيتي «النمس» في مسلسل «باب الحارة» حققت نجاحاً يَصعب على أي شخصية تلفزيونية أن تصل إليها لأنها لامست سقف النجاح. ولا شك في أنّ له فضلاً كبيراً بملاحظاته وتوجيهاته وتبنّيه أي اقتراح كنت أقدمه على الرغم من أنه شخص صارم في التصوير ويطلب من الجميع الالتزام بالنص لكنه كان مختلفاً معي.

* ممثل سوري

حنون وكاريزماتي

زهير الملا *

أجرّب العمل على كتابة السيناريو منذ ثماني سنوات. لكن قبل 25 عاماً، وقعت حادثة بيني وبين عمي الراحل بسبام الملا كانت هي الدافع للإصرار والعودة للكتابة. أعتقد ضمنياً بأنني أمتلك موهبة معينة وبحاجة إلى صقل في مجال السيناريو. أول مرة ذهبت فيها للعم بسام، كنت في الصف التاسع، وقد أنجزت فكرة رواية اسمها «يجب ألا يعيش». في ذاك الوقت، كان يعمل على مسلسل «أيام شامية» الذي حطم الأرقام القياسية. وكنت أعتبره قدوة وأباً روحياً، خاصة أنّ علاقته بوالدي الراحل أي أخيه كانت قوية جداً. تحدثنا عن فكرة الرواية، فقال لي وقتها: «الكتابة أشبه بالصناعة ولا أعتقد من عائلة الملا من يمتلك هذه الموهبة». وبسبب هذه الكلمة ابتعدت عن المهنة لمدة 25 سنة ظلت حلماً بالنسبة إليّ منذ الطفولة. اشتدت أمور الأزمة ولم يعد هناك مجال لأكمل عملي في مهنة الورد والتزييف التي كنت أشتغل فيها. لكن بقيت مسكوناً بالتأليف والكتابة. اشتغلت على فكرة وبعت مسلسلاً لكنه لم يُصوَّر ثم أنجزت الكثير من الأعمال ولم تُصور. بعدها ذهبت إلى بسام بعمل كنت قد كتبته بعنوان: «تحت عش الياسمين». لاحقاً سُمي «البيت الممسوك» اشتراه رائد سنان. طرحت على عمي فكرة مسلسل عصري وبيئي من خلال كتاب يقع في يد عائلة. أعجبته الفكرة، لكنه ظل مصراً على أنني غير قادر على معالجتها. لم يكن يقرأ لي وكنت مصراً على أن يقرأ، لكن تراجع وضعه الصحي منع ذلك. ما أريد أن أقوله بأنه صار عندي خمس طور التصوير مع شركات كبيرة، وقد أُنجزت بهدف وحيد هو إثبات جدارتي أمام نفسي وأمام بسبام الملا!

شهاداتي فيه تبدأ من أنه رجل حنون جداً وكاريزماتي بشكل غريب، إلى درجة جعلنا نتمنى أن نصبح نسخة منه، على الرغم من أنه كان قاسياً معي حتى أعتمد على نفسي. وفعلاً في النهايات حصل ما كان يسعى أن يراه بي. كنت أفهم بعض الأمور على أنها تقصير بحقي، علماً أنني لم أعمل معه إلا قليلاً جداً ككومبارس ناطق في «باب الحارة». كنت مُستبعداً دائماً. عند سماع خبر تراجع وضعه الصحي، أمضيت أربعة أيام أبكي كطفل صغير بجانبه، وكل شيء يذكرني به. كنت أتمنى أن يتابع أعمالي وأسمع رأيه. من نوائب القدر أن يرحل في يوم ميلادي ليظل كل شيء في حياتي مرتبطاً به.

* سيناريست وممثل سوري

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 24 كانون الثاني 2022 العدد 4543

رحيل

المسرحي والمناضل اللبناني انسحب بصمت

رضا كبريت أسدل «الستارة»

«من لم يعرف رضا كبريت خسر كثيراً»، بهذه العبارة نعى «مسرح المدينة»، على صفحته الفايسبوكية، المسرحيّ اللبناني (1930 ـ 2022) الذي رحل أوّل من أمس تاركاً خلفه إرثاً فنياً لم يُوثَّق كما ينبغي، ولم يُلتفت إليه أو أنّه سقط عند تقديم وثائقيات مختلفة عن المسرح اللبناني. علماً بأنّ من أبرز أعماله: «متمدّن»، «ثورة على الرجعية»، «يللي بلا مصيبة عجيبة»، «مجنون يحكي»، «المدرسة القديمة» و«حالة طوارئ». الممثل والكاتب والمخرج الذي دُفن أمس الأحد في مدافن الشهداء في بيروت، يغيب أيضاً عن ذاكرة المسرح اليوم، لتعيده لحظة فقدانه إلى الضوء، مثلما أعادته لحظة الاحتفاء به في «مسرح المدينة» عام 2016، حين صدر كتيّب يحمل صوره وأهمّ محطات حياته. كبريت الذي كان مثل كلّ أفراد عائلته، منتمياً إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي أو صديقاً له، كان ممن شاركوا في محاولة الانقلاب التي قام بها الحزب عام 1961، وقُبض عليه حينها قبل أن يترك التعذيب الذي تعرّض له آثاره على جسده. لكنّه ـ وكما يصفه سليمان بختي في مقال ـ كان «صاحب البسمة في سجون القوميين»، وربّما صانع النكتة في أحلك الظروف. وهو الذي زعم أنّ لديه معلومات سرية حول من يقف وراء الانقلاب، ولدى مثوله أمام المحقّق قال إنّ اليابان هي المسؤولة!

بقراءة ما كتبه أصدقاؤه أو من عرفوه، يمكننا أن نتصوّر شخصية ساخرة مثقّفة وخفيفة الظل ومنهمكة وحاضرة في حقول كثيرة: العمل الحزبي، المسرح، نقابة موظفي وعمّال «الجامعة الأميركية في بيروت»، العمل المقاوم وشبكة كبيرة من الصداقات والمعارف.

توصف أعمال كبريت بأنّها تنتمي إلى المسرح الشعبي، لجهة ملامستها قضايا اللبنانيين اليومية ببساطة وروح ساخرة قريبة من الناس، عزّزتها خلفيّاته الاجتماعية والبيئة التي نشأ فيها، إذ وُلد في صيدا (جنوب لبنان) حيث حضر جلسات الحكواتي والكراكوز التي بدا واضحاً من أعماله وأسلوبه أنّها أثّرت فيه، إلى جانب حضوره المستمر، متفرّجاً، للمسرحيات التي كانت تقام على مسرح «الفاروق» (وسط ساحة البرج في بيروت). كما أصبح من مرتادي مسرح الثنائي محمد شامل الغول وعبد الرحمن مرعي اللذين كانا يقدّمان المسرح الكوميدي في «المقاصد» و«الجامعة الأميركية». لا شك في أنّ أفكار القومي الاجتماعي ظهرت بشكل أو بآخر في أعمال كبريت، أبرزها مسرحية «الستارة» التي شارك فيها، كتابة وإخراجاً، رفيقه ميشال نبعة. عن هذه الشراكة، قال كبريت: «يوم كتبتها، كان ميشال يلازمني طوال

جابت أولى مسرحياته اللاذعة «ليلة في المخفر» لبنان، بدءاً من الخندق الغميق وانتهاءً بشتورة

الوقت، ليس فقط ليساعدني في كتابتها، بل لكي يساعدني في ترسيخ الأفكار والرؤى. كان يقول لي دائماً: دعنا نتكلم عن وجع الناس، عن قهرهم وما يتعرّضون له من ظلم. وكان يقول: اكتب عن القسوة والظلم، لكن لا تترك الناس بلا أمل. كان يصرّ دائماً على أنّه لا بد من أن تخلق ثائراً ولو كان لا يزال في رحم امرأة... وهكذا حملت الستارة فكرتها». بعد نجاح العمل الذي نال الجائزة الأولى في «مهرجان دمشق» عام 1973، تشارك الثنائي كتابة مسرحية «الإبن» التي حضرت فيها الفنانة المصرية محسنة توفيق، لكنّ عرضها واجه صعوبة بحسب شهادة كتبها كبريت عند رحيل نبعة: «أعاق عرضها أنّها تعرّضت في بعض فصولها إلى أخطاء بعض العرب؛ من زحف ياسر عرفات إلى خيانة أنور السادات وانحلال الأردن وغيرها».

في عام 1957، أسّس الراحل فرقة مسرحية تابعة للحزب كانت عروضها أسبوعية في مناطق مختلفة من بيروت. وكان من أبرز المشاركين في أعمالها أنطون أكرم وليلى أبو عبيد. لكنّه كان قبل ذلك (في بداية الخمسينيات) مَنْ أدخل المسرح إلى بعلبك من خلال فرقة جوّالة عرضت باقة من أعماله، من بينها: «ليلة في المخفر»، «مجنون يحكي»، «المدرسة القديمة» و«حالة طوارئ». وتذكر بعض المصادر أن تذاكر عروضه الأولى كانت تباع بـ «شنكليش وقاورما وخبز مرقوق». جابت أولى مسرحياته اللاذعة «ليلة في المخفر» لبنان، بدءاً من الخندق الغميق وانتهاءً بشتورة. ولدى تقديمها، استدعي كبريت مراراً وجرى التحقيق معه. وفي العرض الأخير حين لم يستدعه أحد، ذهب بنفسه إلى المخفر مستفسراً عن السبب!

عاصر زمن كبريت زمن نضال الأشقر وروجيه عساف وحسن علاء الدين (شوشو) وطبعاً مسرح الرحابنة الغنائي، فيما قدّم أعمالاً مع سناء جميل وجورجينا رزق، وشارك في مسرحية «سنقف سنقف» التي كتب أغانيها غسان مطر وطلال حيدر ولحّنها فيلمون وهبي. غير أنّه لم يحقق نجومية أيّ من هذه الأسماء، ربّما لأنّه هجر الخشبة بعدما بدأت الحرب. في تلك المرحلة، انقطع عن المسرح، واتخذ موقف المنكفئ أو المتراجع عنه. لم يخسر شغفه بالمسرح، لكنّ المدينة خسرت شغفها بالتفاصيل القديمة. وفي إحدى المقابلات، قال كبريت إنه آمن بالمسرح الذي كان له دور، لكنّه لم يكن كـ «دور القصيدة أو الأدب».

تُقبل التعازي اليوم الإثنين وغداً الثلاثاء في نادي خرّيجي «الجامعة الأميركية في بيروت» (الحمرا) ـ من الساعة الثالثة بعد الظهر ولغاية السابعة مساءً.

رحلة عمر

معن بشور

يرحل الصّديق العزيز والمخرج الملهم والنّقابي اللّامع والقومي الاجتماعي الملتزم رضا كبريت (1930 ـ 2022)، بعد رحلة عمر طويلة في بيروت التي حمل روحها، رحلة أمضاها بين البسطة «جبل النار» كما كانت تُسمّى، ورأس بيروت «جبل النور»، كما باتت معروفة، بسبب جامعاتها ومنتدياتها وصحافتها ومقاهيها.

عرفته في ستينيّات القرن الماضي، جمعتني به الجامعة الأميركية في بيروت وكنت طالباً فيها وكان قائداً نقابياً متميزاً. نظمّنا من خلال «رابطة الإنعاش القومي»، التي كان يرأسها رفيقنا الراحل رغيد الصلح ومع الاخوة بشارة مرهج وعماد شبارو ومنصور حريق ومروان زريقات وآخرين، برنامجاً لمكافحة الأمية بين عمّال الجامعة، ولم يكن التباعد الفكري والسياسي بيننا يشكّل عائقاً في بناء أجمل وأصفى العلاقات.

في تلك المرحلة، عرفنا أنّ رضا كبريت النّقابي الملتزم سياسيّاً هو أيضاً مسرحي من طراز رفيع كان يترك عمله كموظّف في «النهار» ليواصل عمله في اللّيل مع ألمع نجوم المسرح في لبنان وبلاد العرب.

بقي رضا متوهّجاً متألقاً كمدينته التي كان يعشق حتى جاءت الحرب اللعينة، فصمد في مدينته في أصعب أيامها، حتى عادت وجمعنا ولدانا ابنه الحبيب طارق وابني الغالي أحمد اللّذان جمعتهما مقاعد الدراسة، فإذ بي أجده كما عرفته دوماً ممتلئاً حيوية ومشيعاً للمرح والفرح من حوله، ومصمّماً على الالتزام بنهج وطني وقومي ثابت. حين ذهبت إلى «مسرح المدينة» في شارع الحمراء لحضور احتفال تكريمه قبل عامين ونيّف، وكان محاطاً بنجوم الفن والفكر والصحافة، وفي مقدّمتهم الكاتب الكبير طلال سلمان والممثلة المبدعة نضال الأشقر، استقبلني رضا بحرارة تحمل ذكريات اللّقاءات الأولى وفرح العبور من الأيام الصعبة التي عاشتها بيروت، قبل أن تدخل اليوم في أصعب أيامها. كان اللّقاء الأخير، وكنت اطمئن على صحته من ولديه طارق ومي، وكان يغمرني شعور أنّ من كان مثل رضا كبريت لا يموت أبداً.. قد يرحل الجسد لكن الروح باقية بين شعبه إلى الأبد.

تعلّموا الفنون... في مترو «المهنية»

لغاية 9 شباط (فبراير) المقبل، سيتمكّن الراغبون من التقدّم للمشاركة في «المهنية»، وهي مدرسة فنون يُطلقها «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). يهدف هذا المشروع في سنته الأولى إلى العمل مع سبع مواهب وتدريبها وتمكينها للدراسة والعمل في السوق الفنّي عبر برنامج (يمتد على مرحلتين، تبلغ مدّة كلّ منها 9 أشهر)، يأخذ في الاعتبار كلّ موهبة و«ما تحتاجه من دراسة ومهارات لتسير على طريق المؤدّي الشامل» الذي يستطيع العزف والتمثيل والرقص والتهريج والإيماء والدمى... هذا ما يؤكّده النص التعريفي بالمشروع.

شروط المشاركة والاستمارة متوافرة على موقع:
www.metromadina.com/al-mehania.
(للاستعلام:
metroalmehania@gmail.com)

رباعي 251: الجاز أوّلاً وأخيراً

يضرب رباعي الجاز 251، يوم الخميس المقبل موعداً مع الجمهور في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية). تتألّف الفرقة من العازفين: سام أرنيليان (ساكسوفون)، شارل هبر (غيتار)، سيفاغ قيومجيان (باص) وماريو شيخاني (الصورة ـ درامز). كالعادة، يأخذ هؤلاء الحاضرين في رحلة تتخلّلها مقطوعات محبوبة ومعروفة بالنسبة إلى محبّي هذا النوع من الموسيقى، إلى جانب أخرى تحمل لمستهم الخاصة. يعود ريع هذه الحفلة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة رباعي الجاز 251: الخميس 27 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/398986

أيام «أمبير» عائدة إلى طرابلس

بعد إعادة تأهيل وافتتاح دور السينما المقفلة في جنوب لبنان وتحويلها إلى مساحات ثقافية مستقلّة ومجانية للناس، بدأت «جمعية تيرو للفنون» أعمال إعادة تأهيل «سينما أمبير» في طرابلس، بهدف تحويلها إلى «المسرح الوطني اللبناني» في عاصمة الشمال. وسيشكّل المسرح، في المستقبل، منصّةً ثقافية ومستقلّة للناس تحتضن ورشاً تدريبية ومهرجانات فنية وعروضاً سينمائية ومسرحية، إلى جانب مكتبة عامة ومقهى فني.

حول هذه الخطوة، يؤكّد مؤسّس المسرح، الممثّل والمخرج قاسم اسطنبولي، أنّ الهدف من المشروع هو إقامة صلة ما بين الجنوب والشمال، كتكملة لـ «حلمنا الذي كان قد بدأ مع تأسيس «المسرح الوطني اللبناني» في صور، قبل أربعة أعوام». ويشير اسطنبولي في بيان إلى أنه بفضل جهود المتطوّعين من صور وطرابلس، سـ«نحقّق هدفنا في ما بعد المركزيّة الثقافية ونكسر الجدار الوهمي بين المناطق اللبنانية من خلال الفنون والثقافة وربط المناطق بعضها ببعض عبر المنصات الثقافية، ونحن سعداء بأننا نعيش الحلم في طرابلس التي تُعتبر أكثر مدينة تحوي صالات سينما في تاريخ لبنان (35 صالة)، تأسّست فيها أول سينما في لبنان وأول معهد فنون للتدريب على التمثيل ومنها انطلق العديد من الفرق الفنية في لبنان». علماً بأنّ «تيرو» تتعاون مع وزارة الثقافة اللبنانية وبلدية طرابلس والجمعيات الأهلية في المدينة والمتطوّعين في «جمعية فنون متقاطعة» في مرحلة الترميم، على أن يتم افتتاح المسرح حيث سيُطلق على إحدى قاعاته اسم الكاتب والمخرج نزار ميقاتي.

حسام النجّار: «تجاعيد بيروت»

يحتضن «مَنشِن ـ بيروت»، الخميس المقبل افتتاح معرض «تجاعيد بيروت» (بالتعاون مع tri-pulley) للمصوّر الفوتوغرافي حسام النجار (الصورة)، على أن يُختتم في اليوم التالي. في النص التعريفي، يقول القائمون على الحدث: «5000 سنة، تسكنُ على شاطئ البحر. تملؤها تجاعيد ترتسم على كل جسدها. لا تموت لأنها لا تخاف الموت بل هي مؤمنة دائماً بأنّها ستتحسن ليعود صباها من جديد». ويضيفون: «تنظرُ إلى نفسها كثيراً، تتأمل تجاعيدها... تتحرك أرضها سعياً للتغيير... شوارعها مطفأة وجسدها يتآكل... تقول: لم يبق شيء للبقاء سوى هذه العلاقة الثلاثية: أنا، أنتم والأرض».

افتتاح «تجاعيد بيروت»: الخميس 27 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ س: 17:00 ـ «مَنشِن» (زقاق البلاط ـ بيروت).

الإثنين 24 كانون الثاني 2022 العدد 179
Lundi 24 Janvier 2022 no179

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
المعايير الأوروبيّة لإعادة هيكلة المصارف

03
توفيق شمبور
تحديث البنية القانونيّة لمصرف لبنان

04
زهراء برو
لبنان قادر على زيادة الصّادرات بـ 1,4 مليار دولار

06
علي عواد
احتكار الشرائح الإلكترونية

08
زياد حافظ
استراتيجية التشبيك

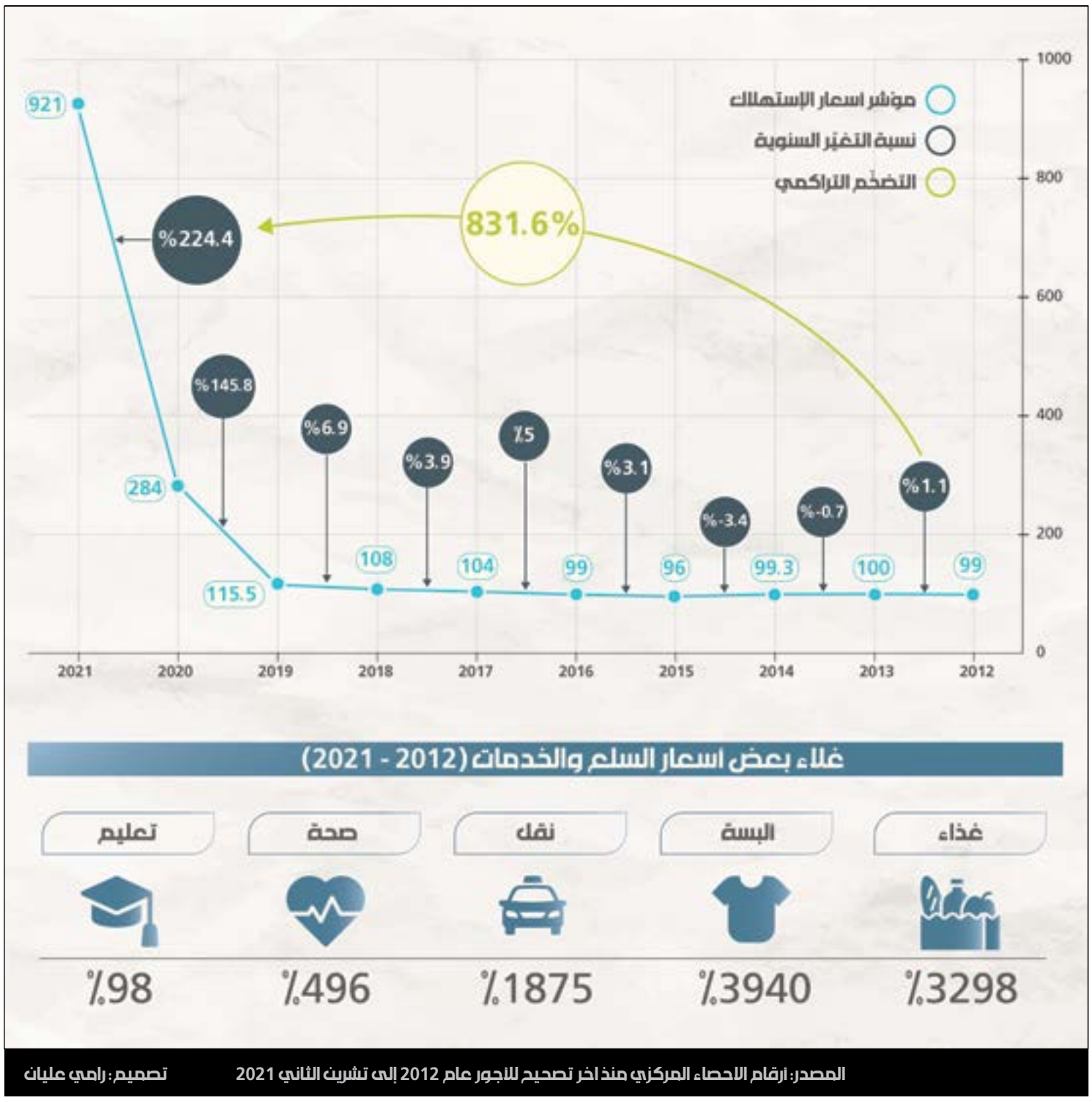

مؤشّر «السُّلطة» لتضخّم الأسعار

ما تصدره إدارة الإحصاء المركزي بعنوان المعدّل السنوي لتضخم الأسعار هو مؤشّر لا يفيد إلا أصحاب الرساميل وشركاء هم في السلطة، لأنه لا يعبّر فعلياً عن تضخّم الأسعار التراكمي الذي أصاب المستهلكين ضمن فترة زمنية محدّدة كتلك التي حصلت بين عامَي 2019 و2021 حين تضخّمت الأسعار سبعة أضعاف

محمد وهبة

في 21 كانون الثاني 2022 وجّهت إدارة الإحصاء المركزي رسالة إلى نقيب المحامين ناضر كسبار لإبلاغه بإنجاز «معدل التضخّم في السنة الماضية». وأشارت المديرة العامة للإحصاء المركزي، مرال توتاليان، في رسالتها إلى كسبار، إلى أن معدّل التضخّم السنوي بلغ في عام 2021 ما نسبته 154,8%، مقابل 84,9% في عام 2020 و2,9% في عام 2019.

هذه الأرقام أثارت جدلاً متصلاً بما تعبّر عنه. فهل هي تعبّر عن تضخّم الأسعار؟ هل تعبّر عن غلاء المعيشة الذي يُفترض أن يُقرّ في لجنة المؤشّر من أجل تصحيح الأجور؟ أم أن هناك طريقة أخرى في احتساب المؤشّر لغاية تصحيح الأجور؟

قبل أي نقاش، لا بدّ من الإشارة إلى أن أرقام إدارة الإحصاء المركزي الواردة في مؤشّر الأسعار القياسية، تستند إلى أوزان لبنود الاستهلاك باتت غير واقعية ولم تعد معبّرة. فعلى سبيل المثال، ما زال الغذاء يمثّل 20% من مجمل استهلاك الأسر، بينما الواقع أن الغذاء صار يستحوذ على نسبة أعلى بكثير من سلّة استهلاك الأسر، وبالتالي فإن تصحيح الأوزان سيغيّر كثيراً في نسب التضخّم وبالتالي في النسب التي يجب اتباعها لتصحيح الأجور.

لكنّ السؤال الأساسي هو الآتي: هل يفترض أن يؤخذ بمعدل تضخّم الأسعار لتصحيح الأجور؟

الإجابة القطعية هي لا. فهذا المؤشّر يحتسب تضخّم الأسعار من خلال قياس التغيير بين كل شهر، وما يطرأ عليه من تغيير مقارنة مع الشهر الذي يماثله في السنة السابقة. وبعد احتساب معدلات الأشهر لكل السنة، يتم جمعها ثم قسمتها على 12 شهراً ليصدر معدل التضخّم السنوي.

في الواقع، إن هذا المعدل السنوي لا يتضمن كل تطوّرات الأسعار في داخله، بل يختزلها ويقتطع منها ويقلّصها بحدود كبيرة، وإن كان يعبّر عن ارتفاع في الأكلاف التي تدفعها الأسر ولكنه لا يحدّدها بشكل دقيق. فالطريقة الأدقّ في التعبير عما حصل من تطورات للأسعار، هي الأرقام التي لا تنشرها بشكل واضح إدارة الإحصاء المركزي، إنما تضمّنها في بعض ملفاتها المنشورة على الموقع الإلكتروني. فهي تقرّ بأن هناك تضخّماً تراكمياً في الأسعار وأنها وضعته بهدف «إبراز تأثير الأزمة على الأسعار التي يدفعها المستهلكون، وأن الأسعار تضخمت من كانون الأول 2019 ولغاية تشرين الأول 2021 بنسبة 562%» لكنها تفترض أنه فقط «لغايات تحليلية».

إذاً، ما المقصود بالغايات التحليلية للتضخّم التراكمي؟ كلام لا معنى له. فالتحليل الذي لا يعود بأي نتيجة، لا ضرورة له أصلاً ولا داعيَ لوجوده. المسألة ليست للتسلية، بل هي تتعلق بقدرات المجتمع والتطورات التي تصيبه. ورغم ذلك، تقول الإدارة الآتي: معدل التضخّم الرسمي في لبنان هو التغيّر لمدة 12 شهراً، وهو التغيير بين الشهر الحالي والشهر نفسه من العام السابق. لا يمكن وصف كلام الإدارة إلا بأنه يعبّر عن قوى السلطة التي تشارك رأس المال في الحكم. فالتضخّم يقاس كمعدّل شهري لأسباب محدّدة موضوعية تتعلق بوجود مواسم ولقراءة التطوّر على المدى القصير جداً (الشهري)، ومعدّل التضخّم في نهاية السنة هو معدّل وسطي لكل هذه التطوّرات، ولا يصلح لمقارنة غلاء الأسعار التراكمي ضمن فترة محدّدة مثل فترة الأزمة التي لحقت بلبنان منذ عام 2019 ولغاية اليوم.

إذاً، لنأخذ مثالاً عن تضخم الأسعار كما احتُسب لغاية إظهار التراكم: في نهاية 2019 بلغ مؤشر إدارة الإحصاء المركزي ما مجموعه 115، وفي نهاية 2021 بلغ المؤشر ما مجموعه 921. هذا يعني، أنه إذا كان سعر سلعة ما 115 ألف ليرة في نهاية 2019، فإن سعرها في نهاية 2021 أصبح 921 ألف ليرة، أي تضاعف سعرها نحو سبع مرات.

الفرق بين هذه الطريقة في احتساب نفس الأرقام الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، أن طريقة معدل التضخّم يمكن اعتمادها من أجل تصحيح الأجور في حالة وحيدة: أن يتم تصحيح الأجور بشكل شهري. ما عدا ذلك، لا يجوز اعتبار أن تضخّم الأسعار هو عبارة عن متوسط أو معدل سنوي.

تقيم المصارف اللبنانية، الآن، في غرفة الانتظار. هي على قوائم التصفية لتحديد من هو بينها قابل للحياة ومن لا جدوى منه. كيف يتم التصفية؟ على اساس اي معايير؟ وفقاً لاي أهداف؟ واسئلة اخرى من الضروري الإجابة عليها من أجل تقرير أي إجراءات يُفترض أن تخضع لها المصارف في عملية الإنقاذ: للإجراءات الاستثنائية أو لإجراءات الإفلاس العادية؟ بحسب المعايير الأوروبية. فإن الأمر مرتبط بـ«المصلحة العامة» التي يتم تحديدها من خلال قياس تداعيات الإفلاس على وظائف المصارف الأخرى وعلى الاقتصاد

المعايير الأوروبيّة لإعادة هيكلة المصارف
المصلحة العامة تحدّد «الإنقاذ» و«الإفلاس»

ماهر سلامة

في إطار مفاوضات لبنان مع صندوق النقد الدولي سيتم التطرق إلى إعادة هيكلة المصارف أو ما يسمّى آليات الإنقاذ - Bank Resolution - عبر إجراءات استثنائية. لكن منذ بداية الأزمة ولغاية الآن، يتركّز النقاش في هذه المسألة حول آليات الإنقاذ المصرفي من دون أي تحديد للمعايير التي يجب الاستناد إليها لإخضاع المصارف لعملية الإنقاذ. ما الذي يدفع لإنقاذ مصرف ما وترك مصرف آخر للغرق؟ في الواقع، يمارس مصرف لبنان عملية إنقاذ بعيداً عن كل هذا النقاش حتى قبل أن تخضع المصارف لعملية تقييم يفترض أن تُجريها لجنة الرقابة على المصارف في إطار المعايير الدولية لعمليات الإنقاذ. هذه الآليات تميّز، على أساس الأهداف، بين من يخضع لإجراءات الإنقاذ وبين من يخضع لآليات الإفلاس الاعتيادية. بهذا المعنى فقط يتحدّد من يبقى ومن يُشطب. ورغم أن لهذا المسار طابعاً تقنياً، إلا أنه في جوهره يتعلق بدور القطاع المصرفي في الاقتصاد. لذا، يكون تحديد معايير الإنقاذ بالاستناد إلى «المصلحة العامة». فهل تقتضي المصلحة العامة إنقاذ مصرف ما أو شطبه أو استملاكه أو وضع اليد عليه أو دعمه؟

Bail-out VS Bail-in

تشترط المعايير الأوروبية المطلوبة للإنقاذ عبر آليات التسوية الاستثنائية، أن تكون المصارف الخاضعة للآلية ذات أهمية للمصلحة العامة. فلا يمكن أن يخضع بعض هذه المصارف لآليات الإفلاس العادية من دون إحداث آثار ضخمة على الاقتصاد. ويمكن أن تُترجم هذه العبارة بطرق مختلفة، فمثلاً هناك نظرية تتعلق بالمؤسسات المصنّفة على أنها «أكبر من أن تفشل»، وهي التي تكون عادة منخرطة في النظام المالي إلى درجة يمكن أن يؤدّي فشلها إلى أضرار كارثية على الاقتصاد، إذا تمّ التعامل معها على أنها عملية إفلاس عادية.

وُلدت فكرة وضع آليات الإنقاذ عبر التسوية الاستثنائية، لتكون بديلاً من فكرة الإنقاذ بواسطة المال العام أو ما يسمّى «Bail-out» التي سادت أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008 وكلّفت البلدان المتقدّمة كثيراً. وبموجب الـ«Bail-out» تضخّ الدولة أموالاً من الخزينة العامة في المؤسّسة المعنية لإنقاذها من الإفلاس رغم مخاطر فشل المؤسّسة بعد إنقاذها ما يجعل الأموال التي ضُخّت فيها مهدورة. لذا، طوّرت الدول «المتقدّمة اقتصادياً» آليات بديلة بعدما واجهت خلال الأزمة المالية العالمية، صعوبات في إخضاع بعض المؤسسات الكبيرة إلى آليات الإفلاس التقليدية معتبرة أنها مضرّة «بالمصلحة العامة». فأجبرت على الـ«Bail-out». إلا أنه بعدما ثبت ارتفاع كلفة هذه التجربة على المصلحة العامة، صار اعتماد الدول أكثر على آليات تسوية استثنائية لإنقاذ المصارف بواسطة أدوات تنسجم مع الهدف من الإنقاذ ومع أوضاع المصارف المستهدفة:

- الإنقاذ من الداخل أو ما يُعرف بالـ«Bail-in».
- بيع المصرف إلى طرف ثالث.
- تحويل ملكية المصرف الأصول والمطلوبات والحقوق) إلى طرف ثالث يسمّى «المؤسّسة الجسر» (Bridge Institution).
- نقل الأصول والمطلوبات والحقوق التابعة للمصرف إلى أداة تُعنى بإدارتها، تُسمّى «Asset Management Vehicle».

شروط الإنقاذ

حدّد الاتحاد الأوروبي عدة معايير وشروط لاختيار المؤسّسات/المصارف المؤهّلة للخضوع إلى آلية التسوية الاستثنائية، من أبرزها:

- أن تكون المؤسّسة مصنّفة فاشلة أو تملك احتمالات عالية للفشل بحسب تقدير السلطات المختصّة بإدارة عملية التسوية.
- أن لا يكون هناك أي إجراءات إشرافية من شأنها منع فشل المؤسسة في غضون مدّة زمنية معقولة.
- أن يكون إجراء عملية التسوية ضرورياً للمصلحة العامّة، أي أن أهداف عملية التسوية كلها تقوم على ما إذا كان محتماً إخضاع المؤسّسة لإجراءات الإفلاس العادية. الأهداف العامّة لعملية التسوية هي ضمان استمرارية الوظائف الحيويّة للقطاع المصرفي. وهي وظائف اقتصادية يكون لإيقافها انعكاسات مضرّة بالاقتصاد الحقيقي وبالاستقرار المالي. بمعنى آخر، التأكد مما إذا كان إفلاس المؤسسة المالية المعيّنة يؤثّر على استمرارية الوظائف الحيوية للقطاع المصرفي... فعندها يكون هذا المصرف مؤهّلاً لعملية التسوية. ويُعد تلقّي الودائع، إحدى الوظائف الأساسية للمصرف ويلعب دوراً في الدورة الاقتصادية ويؤمّن السيولة للإقراض، وبالتالي يكون له أثر مباشر على حجم الاستثمارات وعلى الاستهلاك. ويؤخذ في الاعتبار إذا كان التعامل مع المؤسّسة التي تقع تحت الدراسة بموجب إجراءات الإفلاس العادية، يؤثّر على عملية تلقّي الودائع لدى المصارف الأخرى، أو أن هذه المؤسّسة تستحوذ على حصّة كبيرة من عملية الإيداع في الاقتصاد.

> كلما كانت إجراءات الإفلاس العادية حساسة تجاه القطاع بكامله مالت الإجراءات الأوروبية نحو الإنقاذ بالآليات الاستثنائية

وظيفة الإيداع لم تعد موجودة في القطاع المصرفي، لذلك لا يؤثّر إفلاس المصارف على هذه الوظيفة، خصوصاً بعدما فُقدت الثقة في القطاع وتضاءلت عمليات الإيداع في النظام المالي كله.

كذلك الأمر من ناحية الإقراض. وهي وظيفة اساسية يعتمد عليها الاقتصاد الحقيقي وتوقّفها يؤدّي إلى انكشاف المقترضين، مؤسسات وأفراداً، على مخاطر فقدان السيولة. وتعتمد أهمية المؤسّسة التي تقع تحت الدراسة في هذه الوظيفة، على وجود بدائل أخرى للإقراض في النظام المالي، أي قدرة المصارف الأخرى على تغطية عمليات الإقراض التي كانت من حصّة المؤسسة المتعثّرة. مجدّداً، إذا أُخذت هذه الوظيفة في الاعتبار في لبنان، فإنها تكاد تكون معدومة في السنتين الأخيرتين، لذا من غير الممكن تقييم انعكاس إفلاس أي مصرف لبناني على هذه الوظيفة.

إضافة إلى ذلك، هناك وظيفة «للدفع والمقاصّة والتسوية». فالمصرف يلعب دوراً وسيطاً بين مجموعات الزبائن المحليين والخارجيين ما يستوجب التمييز بين العمليات الخارجية والداخلية خلال تقييم كل مؤسسة. وهذه الوظيفة في شقّها الداخلي مهمّة للحركة الاقتصادية لأنها تسهّل عمليات الدفع عبر التحويلات أو الشيكات، فتسهم في خفض كلفة المعاملات الاقتصادية وتجعلها أكثر سرعة وفاعليّة. في هذا الشق، لا تزال المصارف تلعب دوراً في الداخل إنما تُقلّص مع تقلص سيولتها بالليرة. تقييم المصارف المتّصل بهذه الوظيفة ينطلق من مدى تركّزها في مصرف معيّن أو مجموعة مصارف. ففي حالة التركّز لدى مصرف أو مجموعة مصارف وتعرّض المصرف لإجراءات الإفلاس الاعتيادية، تصيب التداعيات القطاع المالي كله. وإذا لم يكن هناك مصارف بديلة للقيام بهذه الوظيفة، يخضع المصرف إلى آلية إنقاذ بدلاً من الإفلاس. وعندما يجري تقييم وظيفة «الدفع والمقاصّة والتسوية» بشقّها الخارجي، تصبح المعايير أكثر أهمية في تحديد الإجراءات التي يجب أن تخضع لها المصارف (إنقاذاً أو إفلاساً)، لأنها مؤشّر إلى استمرار تدفّق الأموال من الخارج.

بشكل عام، كلما كانت إجراءات الإفلاس العادية حسّاسة تجاه القطاع بكامله، مالت الإجراءات الأوروبية نحو الإنقاذ بالآليات الاستثنائية. فإذا كانت إجراءات الإفلاس العادية لأحد المصارف تؤثّر في حالة لبنان، فإن ذلك يعني أن الآليات الاستثنائية لتسوية أوضاع المصارف، لا يجب أن تسري على القطاع المصرفي بمجمله، بل أن تكون انتقائية بعدما فقد عدد كبير من المصارف دوره في أداء وظائف القطاع الحيوية. بمعنى آخر، إن إفلاس هذه المصارف بالإجراءات التقليدية لن يؤثّر على وظائف القطاع.

إيغور سميرنوف ـ روسيا

أدوات آليات التسوية الاستثنائية

الـ«Bail-In»

تسمح هذه الأداة للسلطة بإدارة آلية التسوية بإلغاء و/ أو تقليل و/ أو تحويل المطلوبات المؤهّلة إلى رأس مال، بهدف استيعاب الخسائر وإعادة رسملة المؤسسات المعنية. ويمكن استخدام هذه الأداة على أساس مستقلّ في عملية «Bail-In» مفتوحة، أي أنها تُعتمد في حالة الظن أن المؤسسة ستعود إلى حالتها المالية المتينة. في هذه الحالة، يكون الهدف هو استعادة نسبة رأس المال المطلوبة في المعايير العالمية والحفاظ على ثقة السوق، وتمكين المؤسّسة من مواصلة العمل والإيفاء بكل المتطلبات. ويمكن أيضاً استخدام أداة الـ«Bail-In» جنباً إلى جنب مع الأدوات الأخرى.

بيع المؤسسة

تجري تسوية أوضاع المؤسّسة ببيعها كلها أو بيع جزء منها إلى جهة أو أكثر، من دون موافقة المساهمين فيها. وهناك نوعان من العمليات:

(1) «**صفقة الأسهم**»: أي نقل الأسهم أو غيرها من أدوات ملكية المؤسسة المتعثرة إلى المشتري.

(2) «**صفقة الأصول**»: أي نقل أصول أو حقوق أو التزامات المؤسسة المتعثرة إلى المشتري. ويمكن استخدام هذه الأداة على أساس مستقلّ أو بالاشتراك مع أدوات أخرى. تعتمد هذه الأداة على توفر المشترين.

أداة «المؤسسة الجسر»

تسمح هذه الأداة للسلطات المسؤولة عن عملية التسوية، بنقل أدوات الملكية (مثل الأسهم) أو الأصول أو الحقوق أو الالتزامات الخاصة بالمؤسسة الفاشلة إلى مؤسّسة أخرى تسمّى «جسراً». سبب التسمية لأن العملية تتم من دون موافقة مساهمي المؤسّسة الأولى أو أي طرف ثالث على عملية النقل هذه لأنها مؤقتة في انتظار البحث عن حلّ نهائي. هذه الأداة مشابهة لعملية الاندماج والاستحواذ، إذ يتم التحويل القانوني إلى المؤسّسة الجسر. ويتم اختيار العناصر، الخاصة بالمؤسسة الفاشلة، المراد تحويلها بهدف الحفاظ على الوظائف الحيوية للبنك، في حين قد تتم تصفية باقي العناصر بموجب إجراءات الإفلاس العادية. أداة مؤسسة الجسر هي إجراء مؤقّت لضمان تحقيق أهداف التسوية قبل إيجاد حلّ للقطاع الخاص. أيضاً، يمكن استخدام أداة مؤسّسة الجسر على أساس مستقلّ أو بالاشتراك مع أدوات حلّ أخرى. من حيث المبدأ، لا يُتوقع أن يتجاوز عمر هذه الأداة الافتراضي عامين، رغم أنه في ظل ظروف معينة، يجوز لسلطات القرار تمديد هذه الفترة سنة واحدة أو أكثر.

فصل الأصول

تسمح هذه الأداة بنقل الأصول أو الحقوق أو الالتزامات من المؤسسة الفاشلة أو «المؤسّسة الجسر» إلى أداة إدارة الأصول من دون موافقة مساهمي الكيان المتعثّر أو أي طرف آخر. عادةً، تُستخدم هذه الأداة لعزل القروض المتعثّرة للكيان عن طريق نقلها إلى إدارة جديدة حيث يمكن إدارتها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

مقال

لمنع الحاكم ونوّابه من محاباة السياسيّين
تحديث البنية القانونيّة لمصرف لبنان

توفيق شمبور *

التفكير بتحديث البنية القانونيّة لمصرف لبنان أمر لا تفرضه فقط النقاشات الدائرة حالياً حول عدد من القضايا مثل الفجوة المالية الضخمة بين موجوداته ومطلوباته بالعملات الأجنبية، والعراقيل المثارة أمام التّدقيق الجنائي في حساباته وعمليّاته، والمنازعات القضائية المرفوعة بوجه حاكمه والتي يرى فيها الأخير أنها من دون أيّ سند قانوني وتمثّل افتراء يرمي إلى تحميله ارتكابات وانحرافات مسؤولين آخرين... بل تفرضه ضرورة الأخذ بـ«معايير حسن الإدارة» التي اعتُمدت بعد ثلاث عقود من إنشاء مصرف لبنان من قبل الـOECD بالنسبة للمؤسّسات العامة عام 1998، وفي ما خصّ المؤسّسات الخاصة عام 1999. وهذه المعايير تلخّص مفهوم «الإدارة الجيدة» بأنها «تحقيق أهداف ومهام المؤسّسة بفعاليّة وكفاية من دون سوء استعمال». كما يمكن الاستئناس، في ما خص إرساء الإدارة المثلى في مصرف لبنان، بما وضعته لجنة Basel من معايير بخصوص تعزيز «الإدارة الجيدة في المصارف»، وذلك لأن المصرف المركزي لا يمكنه مطالبة المصارف بتحقيق «الإدارة الجيدة» بينما قانونه متخلّف عن تحقيق هذا المطلب.

إنّ أيّ بحث في الهيكلية الإدارية المثلى لمصرف لبنان يجب أن يتعرّض للأمور الآتية:

* أولاً، الشكل القانوني الأمثل للمصرف

الاقتراح هنا بتحويل مصرف لبنان من شخص معنوي عام له استقلاله الإداري والمالي إلى شركة مساهمة مختلطة تحتفظ الدولة بقسم محدّد من أسهمها، ويعود القسم الأخر الأكبر للأفراد ومؤسّسات القطاع الخاص غير المالي بنسب معيّنة لكلّ منها على غرار ما هو معتمد في عدد من البلدان كسويسرا وبلجيكا وغيرهما. وهذه الصيغة لها حسنات راجحة خصوصاً في الوقت الراهن أهمّها التالي:

- أنّها تسمح بتحقيق إدارة مثلى للمصرف من خلال الفصل بين سلطات القرار والتنفيذ والإشراف والرّقابة الذاتية ولأنها تؤمّن مشاركة شعبية متنوّرة ومسؤولة.
- أنّها تحمي موجودات مصرف لبنان من ضغط السياسيّين لاستعمالها في غير الأهداف المخصّصة لها.
- أنها تعزّز موجودات المصرف عند الضرورة من خلال فتح رأس ماله لتلقّي اكتتابات جديدة.
- أنها توفّر الإمكانية لمشاركة من يرغب من المودعين في عمليات Bail in مقابل الحصول على أسهم أو سندات اسمية مدرّة لعائد ثابت مقبول يمكن التعامل بها إلكترونياً من خلال قيود المصرف، كما هو الأمر بالنسبة للمساهمين في المصرفين المركزيّين السويسري والبلجيكي. وهذا الأمر يعزّز الانتماء والاهتمام الوطني للبنانيين بالشأن النقدي كما يُعدّ خطوة لافتةً في درب استعادة الثّقة بعملتهم توطئةً لاستعادة ثقة الخارج بها، وأيضاً خطوة في طريق حلّ الأزمة الماليّة الراهنة واستعادة بعض المودعين لحقوقهم.

* ثانياً، التشكيك الأمثل للإدارة العليا

تتكوّن الإدارة العليا لمصرف لبنان حالياً بحسب المادة 17 من قانون النّقد والتسليف من ثلاث مرجعيّات:

- الحاكم يعاونه أربع نوّاب لتأمين الإدارة اليومية للمصرف. ويحدّد الحاكم لكل نائب له، مهمّة الإشراف على مديريّة أو مديريّات معيّنة من المصرف، على أن تبقى للحاكم الكلمة الفصل النهائية.
- مجلس مركزي يتكوّن من الحاكم ونوّابه ومديري عام كل من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة بصفتهما الشخصية. مهمّة هذا المجلس تتأرجح بحسب المادة 33 من قانون النقد والتسليف بين «وضع» سياسات وأنظمة المصرف، و«التذاكر» بأمور الإصدار وعمليات المصرف وطلبات القروض المقدمة من القطاع العام وغيره على أن يختصّ الحاكم لوحده، عملاً بأحكام المادة 26 من قانون النقد والتسليف بصلاحية «تنفيذ» أي قرار يتخذه المجلس المركزي.
- لجنة استشارية لدعم توازن الأفكار والمصالح، خصوصاً مصالح المناطق والقطاعات المهمّشة عند اتخاذ القرار. وتتألف اللجنة من ستة أعضاء، بالنظر إلى خبراتهم في المجال المصرفي والتجاري والصناعي والزراعي والتصميم والاقتصاد (توقّف تعيين أعضاء اللّجنة منذ أكثر من أربع عقود واستُبدل بعُرف يقضي بعقد اجتماع دوري بين مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وأركان جمعية المصارف فقط).

هذه البنية هي موضع انتقاد، لأنها أثارت إشكالات عرضها خطياً في إحدى المرّات نواب أحد الحكام أمام رئيس حكومة سابق، وأمام الحاكم المعني، لافتين نظريهما بشكل صريح إلى خطورة الانحراف المشكو منه وكيف أنه يهدّد بخلق إشكالات متنوعة في حال إثارة أي مسؤوليّات وظيفية ذات صلة. فانتهى الأمر بتسوية مؤقّتة اقترحها الحاكم آنذاك لإرضاء نوابه وسقطت بانتهاء ولاية المعنيين. ومن أهم الأسباب التي تستدعي انتقاد هذا الوضع:

- أنه يقيّم واقعاً يُتخذ فيه القرار ويُنفذ من قبل مرجعية واحدة هي الحاكمية (الحاكم ونوابه) مع رجحان ملحوظ لدور الحاكم، ما يتنافى مع قواعد «الإدارة الجيدة» لـ OECD التي تدعو إلى الفصل بين الجهة التي تقرّر وتلك التي تنفّذ، وتلك التي تراقب حسن التقرير والتّنفيذ.
- أنه يُثير بذور خشية من ممارسة القيّمين على الأمور في المصرف، شيئاً من المحاباة إزاء طلبات السياسيين، على أمل تجديد الأخيرين، الولاية لهم مع عدم وجود سقف محدّد لتجديد هذه الولاية، وبالنسبة للحاكم إلى دعم ترشيحه لمناصب عليا في مقدمها رئاسة الجمهورية، خصوصاً أن تفسيرات معيّنة للمادة 49 من الدستور تفتي بجواز هذا الترشيح. فالمادة 49 تنصّ على أنه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد. لكن الدكتور حسان رفعت، المدير السابق لوزارة العدل، خلُص في دراسة نشرت باللغة الفرنسية في L'Orient-Le Jour، إلى أنّ حاكم مصرف لبنان لا تنطبق عليه المادة 49 من الدستور وحجته أن الحاكم:
  - ليس قاضياً.
  - وهو ليس موظفاً تابعاً لشخصية معنوية في الحق العام، مثله مثل رئيس الجامعة اللبنانية.
  - وهو ليس خاضعاً لأحكام مجلس الخدمة المدنية، ولا لإجراءات التفتيش المركزي، ولا للتراتبية في الوظيفة، وقراراته لا تخضع للمساءلة القضائية والإدارية التي يخضع لها الموظفون.

> يُتّخذ القرار ويُنفّذ من قبل الحاكم ونوّابه مع رجحان ملحوظ للحاكم وهذا يتنافى مع قواعد «الإدارة الجيدة» لـ OECD

- وسلطته مطلقة لا تتوفّر لأي موظف فئة أولى، كالمدير العام مثلاً.

في المقابل، ظهر رأي معاكس لرأي الدكتور رفعت يرى خضوع الحاكم للمادة 49، وحجّته أن الأخير يترأس شخصاً معنوياً من القطاع العام كما ثلاث هيئات قضائية: الهيئة المصرفية العليا، هيئة التحقيق الخاصة، والأسواق المالية.

محاباة السياسيّين، والتّمركز كما الجمع في الصلاحيات، واللّبس الذي يثيره الأمران الأخيران في تحديد المسؤوليات، تنتفي في حال (أ) تعديل نص المادة 49 لجهة إضافة الحاكم إلى الأشخاص المعدّدين فيها تماشياً مع الحظر المنصوص في المادة 23 من قانون النقد والتسليف والقاضي بعدم جواز مشاركة أعضاء الحاكمية في إدارة أي مؤسّسة مصرفية ومالية قبل انقضاء سنتين من انتهاء ولايتهم. (ب) الأخذ بالخيار السويسري القاضي بتحويل مصرف لبنان إلى شركة مساهمة مختلطة تمارس فيها «الإدارة الجيدة» بأفضل مستويات معايير الـ OECD عبر الفصل بين كل من مرجعيات التقرير والتنفيذ والرقابة ومن خلال تشارك بنّاء بين الحكومة ومريتوقراط متنورين (من أصحاب الكفاءات العلمية والخبرات المثبتة والاستقلالية والمصداقية) ومواطنون رغبوا التوظيف في رأسمال مصرفهم الوطني وزيادته.

آلية الترشيح والتعيين في هيئتَي التقرير والتنفيذ في مصرف لبنان، في حال قبول الاقتراح بتحويله إلى شركة مساهمة مختلطة، ستتحول دعماً لاستقلالية المصرف ولتأمين وصول الأشخاص الأكفاء لتحقيق أهدافه، والشروط المطلوبة عادة في اختيار هؤلاء متنوعة:

- منها ما يتعلّق بالكفاءة العلمية والخبرة المهنية في مجالات ذات صلة بالمصارف والمال والاقتصاد والقانون والمحاسبة والتجارة وغيره.
- ومنها ما يتعلق بتحديد السن أو بتمثيل للأنشطة والمناطق أو بتضارب المصالح من مالية وسياسية وغيرها...
- ومنها ما يتعلق بالمؤهّلات المعنوية (استقلالية في التفكير، مصداقية، عدم ارتكاب جريمة معاقب عليها بالحبس، عدم إعلان إفلاس أو التهرب من الضريبة أو مخالفة القوانين والأنظمة...).

المبدأ المعتمد في الدول الأوروبية المتقدّمة، أن تكون التسمية والتعيين منوطان بمرجعين: واحد يسمي، والآخر يعيّن، شرط أن يكون هناك توازن حقيقي بين المرجعين السابقين. الأمر غير القائم في لبنان. فالمادة 18 من قانون النقد والتسليف تُشير إلى أن تعيين الحاكم يتمّ بقرار يُتخذ في مجلس الوزراء بناء لاقتراح وزير المالية، أي ضمناً وعملياً بناءً لرغبة المرجعية السياسية التي كانت وراء تسمية الوزير في الحكومة. أما بالنسبة لنواب الحاكم، فالأمر يتطلّب الوقوف على رأي الأخير مسبقاً توسلاً لتحقيق الانسجام في العمل.

والحلّ الأمثل في هذا المضمار هو أن يأتي اقتراح أسماء المرشحين بنتيجة اجتماع مشترك للجان نيابية ثلاث: المال والموازنة، الاقتصاد والتجارة، الإدارة والعدل، وتشارك فيه شخصيات جامعية وفكرية محلية في مجالات ذات صلة: النقد والمصارف المركزية والقانون والاقتصاد والمال وغيره... ويتم في هذا الاجتماع الاستماع إلى آراء وأفكار المرشحين للحاكمية ومناقشتها. والأفضل أن يحصل ذلك مع نقل تلفزيوني مباشر يمكّن اللبنانيين من التعرّف على المرشّحين لتولّي مهمّة تحقيق استقرار الأسعار في بلدهم وأفكارهم وتصوّراتهم في هذا المضمار. ويُرفع، بنتيجة الاجتماع، تقرير إلى مجلس الوزراء يتضمّن أسماء 3 مرشحين لكل عضو من الحاكمية وواقعهم وتوجّهاتهم ليُصار إلى اختيار واحد منهم. هذه الآلية تقدّم أفضل ردّ لمنتقدي احتكار السلطة التنفيذية لتعيين المسؤولين عن أهم أمر يعني اللبنانيين وهو النقد كما تقدم، أفضل توازن بين مرجعية الترشيح ومرجعية التعيين.

والرجوع إلى المؤلّفات التي تُعنى بتأريخ شؤون النقد والمصارف المركزية وأهمها ما كتبه Rene Sedillot و Jean Pierre Patat يظهر أن النجاحات غالباً ما كانت تتحقّق على أيدي حكام مجلّين في القانون والاقتصاد، وليس ممن أتوا من خلفية تتعامل بالربح كالمصرفيين والوسطاء في أسواق المال وغيرهم...

أخيراً وليس آخراً، من المهم لفت الانتباه، في حال الاقتناع بأهمية إعادة هيكلة مصرف لبنان من خلال تعديل البنية القانونية التي يعمل من خلالها، إلى ضرورة تعديل المادة 151 من قانون النقد والتسليف. فهذه المادة تنصّ حالياً على إلزام كل من انتمى إلى مصرف لبنان بكتم السرّ المنشأ بقانون 3 أيلول 1956. وقد أوضح المرحوم جوزيف أوغورليان الذي عمل على رأس الفريق الذي وضع مشروع قانون النقد والتسليف وأسبابه الموجبة، وكان أول نائب لأول حاكم لمصرف لبنان في الصفحة 217 من كتابه المعنون Une Monnaie Un Etat Histoire de La Monnaie Libanaise، أنّ هذه الفقرة وُجدت لطمأنة المودعين على أن السرّ الذي يسيّج حساباتهم المصرفية لن يتعرّض لأي خرق من قبل مصرف لبنان، وعلى الأخص من مديرية الرقابة على المصارف لديه بعد إنشائه. ما يعني أنه كان يتعيّن بعد فصل الرقابة على المصارف من مهام مصرف لبنان، تعديل الأمور في اتجاه إلزام المنتمين إلى مصرف لبنان بسريّة أخرى من نوع secret de fonction كما يسمّيها القانونيّون في سويسرا، تمييزاً لها عن السرية المصرفية (المهنية) secret professionnel. والفرق بين الاثنتين أن الأولى تُرفع بموافقة إدارة المصرف المركزي والثانية بموافقة المودع/العميل بحسب البروفسور Leo Schurmann نائب رئيس الإدارة العامة في المصرف الوطني السويسري في تعليقه على المادة 58 من قانون المصارف الخاضعة بالسرية في الصفحة 175 من مؤلفه القيم La Loi sur La Banque Nationale (Suisse Et ses Dispositions D.execution Textes et Commentaires

إنّ التعديل المحكي عنه لو حصل في حينه، لكان وفّر على اللبنانيّين الجدل المستمر طوال سنتين حول عرقلة السرّ المصرفي المنصوص عليه في المادة 151 من قانون النقد والتسليف لعمليات التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان.

* محاضر في قانونَي النقد والمصارف المركزية

دراسة

لبنان قادر على زيادة الصّادرات بـ1,4 مليار دولار *

زهراء برو

بعد وصول الاحتياطات بالعملات الأجنبية إلى مستويات حرجة، بات مجدياً البحث في إمكانية تطوير مصادر مستدامة للنقد الأجنبي من خلال تنمية الصادرات بوصفها عنصراً أساسياً ومؤثراً في النمو الاقتصادي لأي بلد. في ما يلي سنعرض أبرز الفرص المتاحة لتنمية الصادرات القطاعية استناداً إلى مقاربتَين:

- الأولى تعتمد على حسابات مركز التجارة الدولية، والذي في جوهره يعتمد على تقدير الميزة التنافسية للسلع وتطوّر العرض والطلب للسلعة المحدّدة إضافة إلى مستويات الرسوم الجمركية للبلد المستهدف.
- الثانية تعتمد على نظرية التعقيد الاقتصادي التي وضعها باحثون في مختبرات هارفرد.

مقاربة مركز التجارة الدولية (كما)

مركز التجارة الدولية (ITC) هو وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، ويهدف إلى تطوير القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وصولاً إلى زيادة قدرته على التّصدير، والحدّ من تكاليف الصفقات التجارية وترسيخ مبدأ التكامل الإقليمي عبر تدابير تيسير التجارة المؤثّرة في قدرة الدولة التنافسية في مجال التصدير.

وبحسب البيانات الجمركية المعتمدة من المركز، فإن عدد السلع المصدّرة من لبنان إلى العالم (التي يعرّف عنها وفق الكود الجمركي HS 6) يبلغ 2666 سلعة، من بينها أكثر من 600 سلعة ذات ميزة تنافسية ظاهرية تساوي أكبر من واحد (1)، وتقدّر قيمتها الإجمالية بنحو 89% من مجمل الصادرات اللبنانية. ويتصدّر القطاعَين الزراعي والتصنيع الغذائي بـ228 سلعة، يليهما قطاع المعدات بـ109 سلع، ثم الملبوسات بـ95 سلعة، وقطاع الكيماويات بـ80 سلعة.

ورغم الميزة التنافسية الظاهرية العالية في العديد من السلع، إلا أن هناك الكثير من المخاطر والشوائب التي تجعل تجارة لبنان الخارجية عُرضة للاهتزاز وعدم الاستقرار، ومن أبرزها:

1. مؤشّر تركز صادرات السلع، يقدّر مؤشر تركيز الصادرات مدى اعتماد البلد على مجموعة محدودة من السلع كمورد للنقد الأجنبي. تتراوح قيمة المؤشر بين التنويع الكامل (0) وبين الاعتماد الكامل على سلعة واحدة (1). وبالنسبة لتركز صادرات السلع اللبنانية، يتبيّن وجود نسب تركز عالية مع تسجيل المؤشّر 0,336 في عام 2020. إلا أنه يُلاحظ عدم استقرار هذا المؤشر بالنسبة للبنان. فقد انخفض من 0,214 عام 2016 إلى 0,165 عام 2018 قبل أن يُعاود الارتفاع في سنة 2020.

ب. مؤشّر تركّز السلع اللبنانية المصدّرة بحسب دول المقصد، يُبيّن هذا المؤشر تركّز الدول التي تشكّل وجهة الصادرات اللبنانية. كلّما ارتفع المؤشّر وصار قريباً من واحد (1)، كلما زادت مخاطر ارتهان تجارة لبنان الخارجية لسير العلاقات بينه وبين الدول المستوردة منه. وبحسب البيانات الجمركية يتبين أن 48% من السلع اللبنانية المصدّرة لديها مؤشر تركّز يساوي 0,5 أو أكثر. نحو 18 دولة تستأثر بنحو 81% من صادرات لبنان وفي طليعتها سويسرا ثم الإمارات العربية المتحدة والسعودية.

ج. مؤشّر تركّز السلع اللبنانية المستوردة بحسب دول المنشأ، يفتقر لبنان بشدة للمواد الأولية التي تحتاجها صناعاته وزراعاته على اختلافها. وبحسب مؤشّر تركّز أسواق دول المنشأ يتبيّن أن 52% من واردات لبنان لديها مؤشّر تركّز يزيد عن 0,2. فعلى سبيل المثال بلغ مؤشّر تركز الذهب المستورد 0,32، ويرتفع كثيراً بالنسبة للألماس فيصل إلى 0,95.

في هذا الإطار، يرى مركز التجارة الدولية أنه لدى لبنان فرص سانحة لزيادة صادراته بقيمة تصل إلى 1,4 مليار دولار، ثلثها في قطاعَي الزراعة والتصنيع الغذائي بقيمة 535 مليون دولار (35% من الفرص غير المستغلّة). وتتركّز غالبية هذه الفرص في قطاع الفواكه والخضار الطازجة والمنتجات الغذائية المصنّعة من الفواكه والخضار. يليه قطاع الأحجار الكريمة خصوصاً الذهب والألماس بقيمة 337 مليون دولار (22%)، ثم قطاع الصناعات الكيميائية بقيمة 167 مليون دولار (11%).

> **لدى لبنان فرص سانحة لزيادة صادراته بقيمة تصل إلى 1,4 مليار دولار ثُلثها في قطاعَي الزّراعة والتّصنيع الغذائي**

التعقيد الاقتصادي (نوعا)

يُعرّف مؤشّر التعقيد الاقتصادي على أنه مقياس لحجم المعارف الإنتاجية الموجودة في بلد ما من خلال تحليل صادراته ومقارنتها مع صادرات دول العالم. ولاحتساب هذا المؤشّر بالنسبة لأي بلد، لا بدّ من تحديد مكوّنَين أساسيين هما: تنوّع المنتجات في صادرات الدولة، ومدى ندرة هذه المنتجات مقارنة بمنتجات الدول الأخرى. ولتفسير العلاقة بين مؤشّر التعقيد الاقتصادي ومستويات الدخل، جرى قياس مستويات التعقيد على الناتج المحلي الفردي للدول لعام 2019، فتبيّن بوضوح أن الدول التي لديها مؤشّر تعقيد عالٍ يكون ناتج الفرد فيها مرتفعاً مقارنة بالدول ذات التعقيد السلبي أو المنخفض.

غالبية الدول ذات مؤشر التعقيد الاقتصادي التي لديها أقل من صفر، فيها مستوى دخل أقل من 20 ألف دولار سنوياً، بينما الدول ذات مؤشّر التعقيد الاقتصادي الأعلى من 1، يرتفع لديها مستوى الدخل الفردي فوق 20 ألف دولار ليصل إلى 80 ألف دولار.

بالنسبة للبنان، فقد سجّل مؤشّر التعقيد الاقتصادي لعام 2019 مستوى متواضعاً بلغ 0,0446، وهو يقل كثيراً عن المؤشّر المسجّل في 2013 عندما كان يساوي 0,3734، ما يعدّ مؤشراً على تراجع القدرات المعرفية الإنتاجية والنوعية للاقتصاد اللبناني وخلال فترة قصيرة نسبياً.

على أي حال، ما زالت المعارف والتكنولوجيات الموجودة في لبنان واعدة لناحية توفير فرص لا بأس بها من أجل تنويع صادراته وإضافة سلع استراتيجية جديدة. ويمكن استكشاف هذه الإمكانات باستخدام مقاربة السياسة الصناعية المتباينة (Parsimonious Industrial Policy Approach). وبالاستناد إلى هذه المقاربة، يتبيّن أن منتجات قطاع الآلات الصناعية واللدائن في لبنان تتمتع بقدرات عالية لزيادة مستوى تعقيدها الاقتصادي قياساً ببقية السلع في سلّة الصادرات.

* هذا النصّ هو ملخّص لدراسة أعدتها الكاتبة لـ«المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق»

القطاعات القابلة للتطوير

الخيار الأول: بحسب مركز التجارة الدولية	الخيار الثاني: بحسب نظرية التعقيد الاقتصادي
الزراعة والتصنيع الغذائي المجوهرات الكيماويات الأجهزة الآلات الصناعية	الآلات الصناعية اللدائن وهي (جزء من الكيميائيات)

رسم بياني

حساسية الواردات اللبنانية للصدمات الخارجية

في خضّم أزمة لبنان، وتحت وطأة العقوبات والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وأعوانها في المنطقة، يصبح البحث عن بدائل لتخفيف الوطأة أمراً ملحاً ومنطقياً لأي بلد تستنزف مقوماته الحياتية واحتياجاته الأساسية كالمواد الأولية لقطاعاته الإنتاجية والأدوية والمحروقات. فهناك بدائل متوافرة ومتاحة بشروط ميسرة جداً وبمواصفات لا بأس بها، من قبل روسيا والصين والعراق وإيران. ومن البديهي أن يشكّك بقدرات هذه الدول على تغطية احتياجات لبنان في سلة الواردات (الحسابات أجريت بالنسبة لواردات لبنان في عام 2020)، وتبيّن الآتي:

- تغطية سلة الواردات بأكملها: بلغت الواردات في عام 2020 نحو 11,4 مليار دولار بانخفاض يصل إلى النصف مقارنة مع 2019. وهذا الانخفاض سببه تراجع احتياطي النقد الأجنبي المتاح لشراء الحاجيات الأساسية من الخارج. وبذلك باتت سلة الواردات لعام 2020 تقتصر إلى حد بعيد على الاحتياجات الأساسية للبلاد كالمحروقات والأدوية والمواد الغذائية والمواد الأولية ومعدات النقل والأدوات الكهربائية. وفي مقارنة لحجم واردات لبنان مع حجم صادرات روسيا، الصين، العراق، إيران، ومع الافتراض نظرياً بأن سلّة الواردات اللبنانية ستقتصر على هذه الدول فقط دون غيرها، فإن الصين قادرة لوحدها على تغطية 89% من هذه السلّة، بينما روسيا قادرة على تغطية 85% منها، مقابل 29% للعراق و10% لإيران (مع الأخذ بالاعتبار أن إيران عليها عقوبات ولا سيما لجهة تصدير المحروقات والأدوية).
- تغطية السلّة المدعومة سابقاً: بما أن السيناريو السابق يعدّ طرحاً نظرياً وغير وارد حالياً، فإن تحليل تغطية السلة المدعومة سابقاً هو أوضح وواقعي أكثر، وهو يقتصر على المدخلات الأساسية لقطاعَي الصناعة والزراعة التي كانت متضمنة في السلّة المدعومة. فقد تضمنت هذه السلة المدعومة أكثر من 100 سلعة بقيمة 1,5 مليار دولار وهي عبارة عن مستلزمات للقطاعَين الزراعي والصناعي إلى جانب الأعلاف. ويتبيّن أن روسيا والصين يمكنهما تغطية أكثر من 80% من مستلزمات القطاعين المذكورين، بينما إيران يمكنها تغطية 20% والعراق 2%.

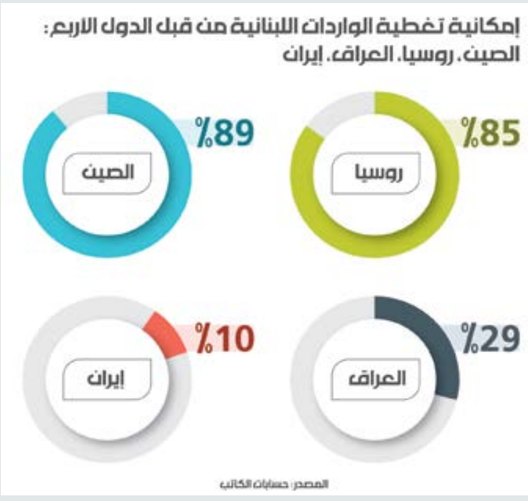

«عسكرة» الاقتصاد المصريّ
قطاع الحديد نموذجاً

يتوسّع الجيش المصري في مختلف القطاعات الاقتصادية المصرية. يظهر الأمر بوضوح في قطاعات عدّة من أهمها قطاع الحديد والصلب الذي أصبح الجيش فيه لاعباً أساسياً. فهو يملك حصّة وازنة فيه تسمح له بالتحكّم بمن يدخل إليه ومن يخرج منه

ماهر سلامة

قبل فترة، أعلنت شركة «عز الدخيلة» - هي جزء من «مجموعة العزّ»، صاحبة أكبر حصّة سوقية في قطاع حديد والصلب - أنها تنوي شراء حصّة أحمد أبو هشيمة في شركة «حديد المصريين» والبالغة 18%، علماً بأن باقي الأسهم مملوكة من الجيش المصري. ويتعامل السوق المصري مع أبو هشيمة باعتباره واجهة شراء وسيطة للجيش، (سبق أن اشترى شركات إعلامية وباعها للجيش). وفي المقابل، أحمد عز، صاحب مجموعة العزّ، هو إحدى الشخصيات التي كانت محسوبة على نظام الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، إلا أنه فرّ من مصر بعد ثورة 25 كانون الثاني 2011، وحوكم غيابياً. لكنه رحّب بالانقلاب العسكري في عام 2013 وعاد إلى مصر.

2.5
مليار
جنيه مصري
أو نحو 159 مليون دولار
هي قيمة
عملية شراء اسهم
احمد ابو هشيمة
في شركة حديد
المصريين من
قبل شركة
«عز الدخيلة»

بهذه الخلفية، يتم التعامل مع صفقة عزّ الدخيلة - أبو هشيمة، باعتبارها تعديلاً في الواجهة الوسيطة للجيش الذي يتوسّع نشاطه الاقتصادي. فاعتماد أحمد عزّ هو بمثابة تحالف جديد بين الجيش وأكبر اللاعبين في السوق، ولا يُستبعد أن يكون بقرار من الجيش.

قطاع الحديد المشبع

يُعدّ قطاع الحديد في مصر قطاعاً مُشبعاً. الجزء الأكبر منه تابع للقطاع الخاص، علماً بأن الدولة كانت من أوائل المستثمرين فيه في نهاية الخمسينيات. إلا أن دور الدولة في القطاع تراجع منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا. هو قطاع مُشبع لأن إنتاج الحديد في مصر تخطّى استهلاكه بشكل متواصل منذ عام 2000 حتى اليوم. ففي عام 2017 بلغ إنتاج الحديد في مصر نحو 6,5 ملايين طن، وهو ما تُرك 35% من سعة الإنتاج غير مستغلّة. ورغم ازدياد الطلب على هذه السلعة إلى 8 ملايين طن بسبب مشاريع البنى التحتية الضخمة في عام 2018، إلا أنه ما زال دون القدرة الإنتاجية البالغة 13,5 مليون طن، أي نحو 41% من سعة الإنتاج لم تكن تُستخدم. فمن منطلق مالي بحت، تُعد الاستثمارات التي ضُخّت في هذا القطاع، سواءً كانت استثمارات خاصة أو عامة، استثمارات فاشلة لأن 40% منها لا تأتي بمردود.

وينقسم قطاع الحديد في مصر إلى صلب مسطح وقضبان الحديد والحديد الخام، ولكل منها سوقه الخاصة وحصصه السوقية. والجدير بالذكر أن مجموعة «العزّ»، التي تملك «العزّ للحديد» و«العزّ الدخيلة للحديد»، تستحوذ على أكبر حصّة سوقية في كل من هذه الأقسام من الإنتاج. فالمجموعة تستحوذ على 42% من سوق الحديد الخام، وعلى 25% من سوق قضبان الحديد، و16% من سوق الحديد المسطح.

ويأخذ هذا القطاع حيّزاً مهمّاً في الاقتصاد المصري لأن إنتاجه يشكّل مدخلات وسيطة في العديد من عمليات الإنتاج الأخرى، وأهمّ عمليات الإنتاج التي يدخل فيها الحديد تحدث في قطاع الإنشاءات، الذي يُعتبر أكبر قطاع في الاقتصاد المصري، مع القطاع المالي.

الدولة تخرج من القطاع

تستعدّ الدولة المصرية للخروج النهائي من قطاع الحديد والصلب، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية دخلت هذا المجال في نهاية الخمسينيات، عندما أنشأت، في حلوان، أول مصنع متكامل لصهر خامات الحديد. وقد تبع هذه الخطوة إنشاء ثلاث شركات أخرى تابعة أيضاً للحكومة المصرية. إلا أن الدولة المصرية تخلّت عن هذا القطاع تباعاً، حيث صفّت، بدايةً، شركة «الأهلية للصلب» في عام 1998، ثم أعلنت عن توقّف نشاط الحديد الصلب في شركة «النحاس» التابعة لها، وأخيراً أعلنت في بداية السنة الحالية تصفية الشركة المصرية للحديد والصلب، كما التابعة لوزارة الإنتاج الحربي، منذ الخمسينيات. ولم يتحرّك الجيش في هذا القطاع حتى عام 2016، عندما استحوذ «جهاز مشروعات الخدمة الوطنية»، المرتبط بالقوات المسلحة المصرية، على شركة السويس للصلب، وهي كانت ثاني أكبر شركة مصنّعة للحديد في مصر. وقد استغل الجهاز وقوع الشركة في خسارة قُدرت في عام 2015 بنحو 1,48 مليار جنيه مصري (نحو 200 مليون دولار في ذلك الوقت)، اشترى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية 40% من أسهم الشركة، وزاد رأس مالها لتسديد الديون والقيام باستثمارات لتوسعة الإنتاج، فأصبح يملك 82% منها.

> **خرج ابو هشيمة من قطاع الحديد بعد قيام تحالف جديد بين الجيش واحمد عز اكبر اللاعبين في السوق بقرار لا يُستبعد أن يكون الجيش فرضه**

أكمل الجيش هذا المسار من خلال شراء شركة حديد المصريين في شهر تشرين الأول من عام 2018. وقد تمّت عمليّة الشراء هذه من الشريك القطري، المتموّل محمد بن سحيم آل ثاني، (الذي كان يملك 70% منها)، وتبعها إزاحة أحمد أبو هشيمة من إدارة تنفيذها. هذا الأخير كان قد صرّح قبل سنة أنه يتوقّع نمواً كبيراً في مبيعات الشركة، ويقدّر أن تبلغ حصتها من السوق ما بين 20% و25%. إلا أن أزمة الغاز والكهرباء، التي ضربت القطاعات الصناعية في مصر في العام التالي، وضعت شركته في موقف محرج. ووُضعت شركة أبو هشيمة تحت الضغط لسداد نحو 3 مليارات جنيه مصري من الديون، أي نحو 191 مليون دولار في ذلك الوقت. يُلمّح تقرير لمركز كارنيغي للدراسات الشرق الأوسط، تحت عنوان «أصحاب الجمهورية»، إلى أن هذه الضغوطات على الشركة كانت بهدف فرض انتقال ملكية الشركة إلى الجيش، وهو أمر كان قد حصل مع أبو هشيمة قبل ذلك عندما فرضت عليه مخابرات الجيش بيع شركته الإعلامية، التي كان قد اشتراها من نجيب ساويرس قبل سنتين. واليوم يبيع أبو هشيمة حصته الباقية من شركة حديد المصريين إلى شركة عز للحديد، لتنتهي بذلك شراكته مع الجيش المصري.

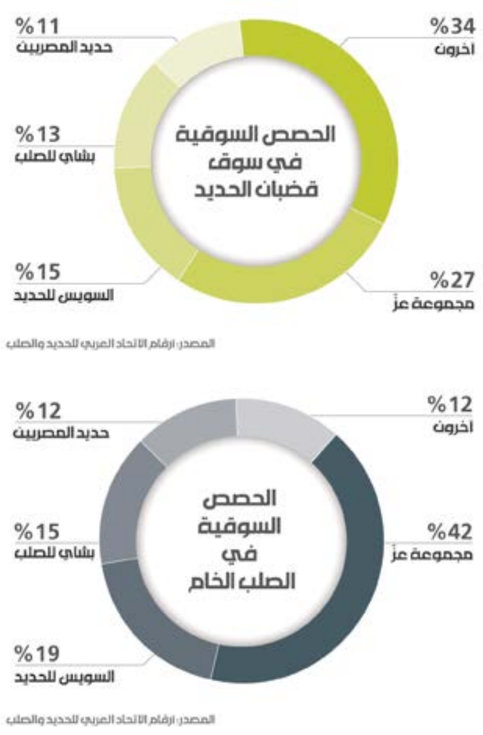

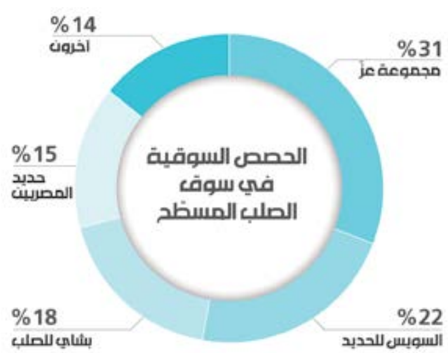

جهاز مشروعات الخدمة الوطنيّة
الأداة السوقية

جهاز مشروعات الخدمة الوطنية هو جهاز تابع للقوات المسلحة المصرية، تأسّس في عهد الرئيس أنور السادات لضمان الاكتفاء الذاتي من احتياجات القوات المسلحة. خلق هذا الجهاز فائضاً في الإنتاج في السوق المحلية، في قطاعات الإنشاءات والزراعة والغذاء ومنتجات الألبان. كما ساهم «جهاز مشروعات الخدمة الوطنية» في المشاريع التي كانت تنفذها الدولة بهدف التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء مصر، مثل مشاريع البنى التحتية والتنمية في المقاطعات الحدودية. في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، توسّعت سلطات الجهاز بشكل تدريجي، وأصبح لاعباً فاعلاً في الأسواق المصرية، بالأخص في شراء الشركات الخاصّة التي تعاني من أزمات مالية. حتى إنه في شهر آذار من عام 2020 وقّع صندوق الثروة السيادي المصري اتفاق تعاون مع «جهاز مشروعات الخدمة الوطنية»، ما شكّل محاولة من قبل القوات المسلحة المصرية لجعل أصول الجهاز أكثر جاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي وتوسيع قاعدة ملكيته من خلال اختيار الشركات الناجحة اقتصادياً التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وطرح أسهمها للشراء في البورصة. الآن، هذا الجهاز هو من أكبر المحرّكات في الاقتصاد المصري، ويشارك، كذراع للجيش، في جميع القطاعات وينافس القطاع الخاص.

احتكار الشرائح الإلكترونية
الصّين «ممنوعة» من المعرفة

Shutterstock.com

علي عواد

شرائح السيليكون باتت في كلّ مكان تقريباً؛ في الهواتف الذكيّة وأجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة ومراكز البيانات والأجهزة المنزلية والأجهزة اللّوحية والأجهزة الذكية والسيارات (التقليدية والكهربائية) والأجهزة الطبية وأجهزة الصراف الآلي والمعدات الزراعية والمعدات الحربية. كل هذا بالإضافة إلى مليارات الأجهزة التي سيفرضها تطوير «الميتافيرس» وانتشار أجهزة إنترنت الأشياء كالقطر... هي صناعة بلغت قيمتها في السنة الماضية أكثر من نصف تريليون دولار، لكن مع تفشي جائحة كورونا بداية عام 2020، وعمليات الإغلاق التي شهدها العالم مضافاً إليها توقف سلاسل التوريد، انخفض إنتاج الشرائح الإلكترونية والطلب عليها. ورغم عودة الإنتاج إلى ما كان عليه، إلّا أن الحاجة المتزايدة للعمل من المنزل حول العالم وما يتطلّبه ذلك من أجهزة إلكترونية، فضلاً عن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فاقمت الطلب على الشرائح الإلكترونية بما يتجاوز الأرقام المتوقّعة. من يومها دخل الكوكب في أكبر موجة نقص بالشرائح الإلكترونية، وتأثرت بها أكثر من 169 صناعة حول العالم بحسب «غولدمان ساكس».

ارباب الصناعة

يحكم عالم صناعة التكنولوجيا، نبوءة قالها المهندس الأميركي غوردون مور عام 1965: عدد الترانزستورات (جهاز شبه موصل للكهرباء يُستخدم لتضخيم أو تبديل الإشارات الإلكترونية والطاقة الكهربائية) لكلّ رقاقة سيليكون سيتضاعف كل عام. أي أنّ قدرة الشريحة الإلكترونية لجهة السرعة والحوسبة ستتضاعف وحجمها سيصبح أصغر. لكن بعد 10 سنوات من توقّعه هذا، ومع تباطؤ التكنولوجيا في تحقيق هذا الهدف، مدّد «مور» الفترة الزمينة لتصبح 18 شهراً. ومذاك أصبحت النبوءة قانوناً التزمت به كافة شركات صناعة الرقائق الإلكترونية تقريبا. باتت تعرف بـ«قانون مور» (law Moore's). على مدى 3 عقود، احتلت شركة «إنتل» الأميركية لقب أكبر صانع للشرائح الإلكترونية. حتى قبل أيام قليلة، إن «إنتل» هي من ادخلت كلمة سيليكون إلى عبارة «وادي السيليكون». لكن خلال السنوات القليلة الماضية، ارتقت شركتا «TSMC» التايوانية، و«سامسونغ» الكورية الجنوبية، بشكل كبير. صحيح أن مركز الجاذبية في هذه الصناعة انزاح من الغرب إلى آسيا، لكن، بطبيعة الحال، بقي في حضن المعسكر الغربي. وتوزّعت الأدوار وسلسلة التوريد والإنتاج بين أوروبا وأميركا وكوريا الجنوبية وتايوان.

إنتاج الرقاقات الإلكترونية مهمّة قد تكون تعجيزية. وهي تتطلّب التوفيق بين آلاف الأمور التي يجب أن تكون مصنوعة بأفضل شكل ممكن كي يخرج منتج يعمل بكفاءة. ولتوصيف الدقّة التي تحتاجها هذه الصناعة، يقول تقرير صادر عن البيت الأبيض: «إن سلسلة أشباه الموصلات مادة «بولي سيليكون» عالية النقاء غالباً ما يشار إليها بـ(أحد عشر تسعة) (Nines Eleven) أي درجة النقاء يجب أن تكون 99,999999999%، وهي تعادل وجود حبّة رمل واحدة داخل 16 حوض سباحة بحجم أولمبي. لهذا يتوجب على المصانع أن تكون أنظف من غرف العمليات الجراحية، ومن دون وجود غبار. ثم هناك المعادن النادرة والخبرات والمعرفة المراكمة عبر عقود وبرامج رسم خرائط الشرائح والمعدات التي تنتجها.

عملياً من الصعب على دولة واحدة أن تكون الأفضل في كل تلك المجالات. لذا نجد أن الشرائح الإلكترونية تتم هندستها في الولايات المتحدة الأميركية، وتنتج في تايوان أو كوريا الجنوبية عبر معادن تستخرج من أستراليا ومعدات تصنعها شركة «ASML» الهولندية.

وفقاً لنموذج العمل هذا، تنقسم هذه الصناعة إلى قسمين رئيسيّين: الشركات التي تخلق تصميم الشريحة وبرمجتها وتسمى تلك الشركات بـ«Fabless»، وعلى المقلب الآخر الشركات التي تأخذ التصاميم وتنتجها داخل مصانعها.

بحسب موقع «ستاتيستا» فإن ترتيب شركات الـ«Fabless» حسب المردود المالي لعام 2020 جاء على النحو الآتي:

- شركة «كوالكم» الأميركية في المرتبة الأولى، بمردود بلغ 19,4 مليار دولار.
- شركة «بروادكوم» الأميركية في المرتبة الثانية بمردود بلغ 17,7 مليار دولار.
- شركة «انفيديا» الأميركية في المرتبة الثالثة بمردود بلغ 15,4 مليار دولار.

أما بالنسبة لشركات تصنيع الشرائح الإلكترونية، والتي تسمى «Foundries»، فقد أتى ترتيبها في الربع الثالث من عام 2021 حسب موقع «ستاتيستا» كالآتي:

- شركة «TSMC» التايوانية في المرتبة الأولى، وبلغت نسبة حصتها من مجمل سوق صناعة أشباه الموصلات عالمياً 53,1%.
- شركة «سامسونغ» الكورية الجنوبية في المرتبة الثانية، وبحصة بلغت 17,1%.
- شركة «UMC» التايوانية في المرتبة الثالثة، وبحصة بلغت 7,3%.
- شركة «SMIC» الصينية في المرتبة الرابعة، وبحصة بلغت 5%.
- عملياً، تسيطر آسيا على 82,5% من مجمل عمليات تصنيع الشرائح الإلكترونية العالمية.

احتكار التكنولوجيا

من خلال مبادرة صنع في الصين 2025 والمبادئ التوجيهية لتعزيز تطوير صناعة الدوائر الإلكترونية بشكل كامل على الأراضي الصينية (التصميم، الهندسة، المواد الأولية، الإنتاج، الفحص والتوضيب)، على مدى السنوات الست الماضية، عزّزت الصين جهودها لتسريع تطوير صناعة أشباه الموصلات المحلية، وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة، وترسيخ مكانتها كشركة عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا. لكنها صناعة تتطلب أن تكون الأفضل في مجالات عديدة. وهو أمر بالغ الصعوبة. تستطيع الصين أن تصنع أشباه موصلات بحجم 24 نانومتراً إلى 14 نانومتراً. في هذا المجال هي لاعب رئيسي. لكن المشكلة تبدأ كلّما صغر حجم تلك الدوائر الكهربائية من قياس 10 نانومترات و7 و5 نانومترات. هنا، شروط اللعبة تتغير، والخبرات أخر من الكفاءة. ففي مقال نشرته «فوربس»، تبيّن إن تايوان تصنع 92% من كل الشرائح الإلكترونية التي يبلغ حجمها 10 نانومترات وما دون! أي أنّه عندما تريد شركة هواتف ذكية أن تضع شرائح إلكترونية في هاتفها، ستذهب إلى «TSMC» التايوانية بدلاً من الصين. حتى الصين نفسها، استوردت شرائح إلكترونية في السنة الماضية بنحو 432 مليار دولار بحسب موقع «ساوث تشاينا مورننغ بوست».

> **553**
> مليار دولار هو حجم مبيعات أشباه الموصلات في العالم عام 2021 مايمثل نموا بنسبة 25,6٪ عن إيرادات القطاع عام 2020

> **عزّزت الصين جهودها لتسريع تطوير صناعة أشباه الموصلات المحلية، وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة**

ورغم أن الآلهة ليست من تقوم بصنع رقائق السيليكون الدقيقة، بل البشر، ورغم أن تايوان راكمت خبرات بالغة الأهمية في هذا المجال على مرّ عقود من الزمن، إلا أنه هناك تأثير خفي يمنع الصين من التطوّر في هذا المجال: الولايات المتحدة الأميركية. الدخول إلى عالم صناعة أشباه الموصلات البالغة الصغر، يحتاج إلى جهاز فائق التطور اسمه (EUV Lithography Machine). وهناك شركة واحدة على هذا الكوكب تعلّم كيف تصنعه بشكل ينتج شرائح إلكترونية بالغة الدقة والتعقيد، وهي شركة «ASML» الهولندية. وعندما حاولت شركة «SMIC» الصينية التي تُعنى بإنتاج الرقاقات الإلكترونية، شراء جهاز «EUV Lithography Machine» من «ASML»، مُنعت الأخيرة من ذلك بموجب عقوبات أميركية. كما وضعت الولايات المتحدة «SMIC» على لائحة عقوبات، مانعة الشركات العالمية من شراء الشرائح التي تنتجها (قياس 14 نانومتراً وما فوق). وبحسب خبراء في هذا المجال، انتقل الطلب من «SMIC» إلى «TSMC» التايوانية. ويقال أن هذا هو السبب الحقيقي خلف النقص الهائل عالمياً في الشرائح الإلكترونية.

من هنا يصبح واضحاً لم قررت إدارة الرئيس الـ45 للولايات المتحدة الأميركية، دونالد ترامب، تشديد ضوابط تصدير أشباه الموصلات تجاه الكيانات الصينية. وكيف أن شركة «هواوي» التي أرعبت «سامسونغ» و«آبل» ذات يوم، تم إبعادها عن الساحة. أولاً من ناحية تشويه صورة تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات اللاسلكية «5G» الخاصة بها، ومنع الدول من الحصول عليها. وثانياً عبر منعها من استيراد الشرائح الإلكترونية الدقيقة وبالتالي المنافسة في عالم الهواتف الذكية.

التحريم لم يتوقّف عند ترامب، إذ عمدت الإدارة الأميركية الحالية بقيادة الرئيس جو بايدن، وبعد التوصل إلى اتفاقية «أوكوس» (اتفاقية أمنية ثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لتمكين أستراليا عسكرياً في مواجهة الصين)، تم عقد لقاء رباعي ضم الولايات المتحدة واليابان واستراليا والهند. وبحسب تقرير صادر عن صحيفة «فورين بوليسي» أخر العام الماضي، فإنه يُراد من القمّة، بالإضافة إلى التوصّل لحلول مثل ديبلوماسية اللّقاحات وسلاسل التوريد المرنة، التعاون في مجال التكنولوجيا، وهو أمر أصبح متشابكاً بشكل متزايد مع الجغرافيا السياسية. وتتراوح المجالات قيد المناقشة من «أشباه الموصلات» والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى أمن الفضاء وإدارة التكنولوجيا.

مخرجات اللّقاء الرباعي بدأت بالفعل، إذ وافق مجلس الوزراء الهندي في مطلع السنة الجارية، على البرنامج الشامل لتطوير أشباه الموصلات المستدامة بكلفة تبلغ نحو 10 مليار دولار أميركي. ويُريد البرنامج خلق حقبة جديدة في عالم تصنيع الإلكترونيات من خلال توفير حزمة حوافز تنافسية عالمية للشركات العاملة في مجال أشباه الموصلات من تصنيع وتصميم. وهذا سيمهّد الطريق للريادة التكنولوجية للهند في هذه المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية والاعتماد الاقتصادي على الذات بحسب بيان رسمي صادر عن وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات الهندية. عملياً، تريد الولايات المتحدة تعويض النقص الحاصل اليوم عبر تعزيز دور الهند في هذا المجال، والإمعان في حرمان الصين من دخول هذا العالم.

صعوبات المنافسة

من الممكن للصين، نظرياً، أن ترتقي في صناعة أشباه الموصلات في قفزة تطوّرية تكنولوجية. لكن المشكلة تكمن أنّ منافسيها يعملون بالفعل على الوصول إلى إنتاج رقاقات بقياس 3 و2 نانومتر. أي حتى لو وصلت الصين إلى القدرة على صناعة شرائح بقياس 7 و5 نانومتر، ستكون الشركات المنافسة قد بدأت البحث في كيفية صناعة رقاقات بقياس 1 نانومتر أو أصغر. هذا يعني أنه، حتى لو استطاعت الصين أن تعتمد على نفسها في هذا المجال، فإن الفرق الزمني التطوّري لناحية الاكتشافات والخبرات، يصعب تخطّيه.

عين «إنتل» على امجاد الماضي

رغم أن صناعة الشرائح الإلكترونية بات مقرّها في آسيا، وهو أمر لا يُثير امتعاض واشنطن طالما أن الصين خارج اللعبة، إلا أنه يبقى حلّاً آنياً لمشكلة تراجع حصّة الصّانع الأميركي من نسبة عمليات تصنيع رقاقات السيليكون، وهو أمر لا ترضى الولايات المتحدة أن يستمر على هذا المنوال. وفي هذا السياق، أعربت «إنتل» عن نيّتها استثمار نحو 100 مليار دولار لبناء أكبر مجمّع لصنع الرقائق في العالم في ولاية أوهايو، انطلاقاً من النقص الحالي الحاصل في هذا القطاع والطلب الكبير عليه. وقال غيلسنغر إن استثماراً أولياً قيمته 20 مليار دولار. على موقع بمساحة 1000 دونم في نيو البناي، سيولّد 3000 وظيفة. وقال لـ«رويترز» إن ذلك يمكن أن يرتفع إلى 100 مليار دولار من خلال ثمانية مصانع تصنيع إجمالاً وهو أكبر استثمار في تاريخ ولاية أوهايو. وقال إنه يطلق عليها اسم «قلب السيليكون»، ويمكن أن تصبح «أكبر موقع لتصنيع أشباه الموصلات على هذا الكوكب». في حين توقع استمرار نقص الرقائق حتى نهاية عام 2023. ومن المتوقّع أن يبدأ إنشاء أول مصنعين في أواخر عام 2022 والإنتاج في عام 2025. تُعد هذه الخطوة جزءاً من استراتيجية الرئيس التنفيذي، بات غيلسنغر، لاستعادة هيمنة «إنتل» في صناعة الرقائق وتقليل اعتماد أميركا على مراكز التصنيع الآسيوية التي لها سيطرة قوية على السوق، علماً بأن إدارة جو بايدن، تبذل جهداً لإقناع الكونغرس بالموافقة على 52 مليار دولار في تمويل الدعم لهذا القطاع.

قراءات

العقوبات الاقتصاديّة من «ترياق» إلى «بديل» *

نيكولاس مادلر

ظهرت العقوبات الاقتصادية بالشكل الذي نعرفه اليوم، منذ قرن. فمع اقتراب نهاية الحرب العالمية الأولى، ظهر الضغط المادي المنظّم كإجابة جديدة على سؤال قديم: كيف يمكن منع الحرب من دون اللجوء إلى القوّة العسكرية؟ ما أسماه المنتصرون بالحرب «سلاحهم الاقتصادي»، استخدمته عصبة الأمم لإعادة الدول الضالّة إلى رشدها. بعد التدمير المروّع للحرب العظمى، تبنّت المؤسّسات الدولية تقنيات الحرب الاقتصادية وأعادت صياغتها باعتبارها ترياقاً للحرب نفسها. وبحلول نهاية الحرب، كان واضحاً أن العقوبات ستصبح «جزءاً دائماً من آلية النظام البشري».

عندما ننظر إلى الأمر اليوم، في القرن الحادي والعشرين، نكتشف أن أداة العقوبات أصبحت بالفعل دائمة، ولكنها خضعت لتحولات مهمة في النطاق والوظيفة. أولاً، تسلّط العقوبات الضوء على مدى عمق تشكيل الأممية الليبرالية في حقبة الحرب الشاملة بين عامَي 1914 و1945. ثانياً، تظهر كيف أدّى صعود الهيمنة الأميركية إلى تطبيع استخدام العقوبات مع توسيع أهدافها. ثالثاً، تجبرنا على التفكير في كيفية تأثير الضغوط الاقتصادية على النتائج السياسية، ما يشير إلى تمييز رئيسي بين آثار وفعّالية العقوبات في تاريخ العالم.

أراد المؤمنون بالأممية، أو «الأمميون»، بين الحربين العالميتين، الحفاظ على السلام. لكن بما أنهم لم يتمكنوا من محو ذكرى معاناة المدنيين التي سبّبتها الحصارات في زمن الحرب العالمية الأولى، قرروا تبني إرث العقوبات بدلاً من ذلك. كان هذا هو أصل فكرة الردع بالعقوبات. إن معرفة أهوال الماضي من شأنها أن تُبقي منتهكي القانون في المستقبل تحت السيطرة. عمل الردع بالعقوبات على الحفاظ على السلام في البلقان خلال العشرينيات. لكن بعد الكساد الكبير، مع تصاعد التنافس الإيديولوجي والعسكري، تعرّضت البلدان إلى ضغوط عدة.

لم يتخلّ «الأمميون» عن الإكراه الاقتصادي كوسيلة لفرض الأمن الجماعي في الأربعينيات. لكن كان عليهم خوض حرب عالمية أخرى أكثر تدميراً قبل أن يتمكنوا من وضع سياسة العقوبات على أُسسٍ أكثر صلابة.

بعيداً من كونهم دعاة سلام، كان «الأمميون» الليبراليون في أوائل القرن العشرين قلقين من استخدام القوّة في نظرهم، حطّمت الحرب العالمية الأولى الاعتقاد القديم بأن الناس مسالمون بطبيعتهم وأن حكامهم هم العدوانيون. كان ابتكار العقوبات هو بمثابة اعتماد شامل على الحرب الاقتصادية لتخويف الشعوب ولكبح أمرائها. وقد حوّل أنصار العقوبات في فترة ما بين الحروب، مفهوم الدولة الليبرالية، ودافعوا عن عصبة الأمم، وهاجموا الحياد، وشجبوا الأعمال العدائية، وبرّروا سياسة التهديد وتطبيق الإكراه ضد المدنيين. كان هذا تحدياً سياسياً هائلاً، وليس من المستغرب أن هذا المشروع لقي مقاومة منذ البداية.

لكن تقبّل العقوبات لم يكن قط مسألة قانونية فقط. منذ الحرب العالمية الثانية، أصبح من الواضح أن العقوبات تعتمد على أساس الموافقة العامة. يمكن للإكراه الاقتصادي أن يجد مكاناً في السياسة إذا كانت أهدافه وأساليبه تتمتع بالشرعية. وقد أعطت المنظّمات المتعدّدة الأطراف، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، العقوبات، شرعية لم تستطع عصبة الأمم بين الحربين العالميتين أن تعطيها. ونظراً إلى أن العقوبات أصبحت أداة مقبولة لدى المؤسسات الدولية الليبرالية، فقد تراجعت عقّبات استخدامها.

يؤكد تطبيع العقوبات كجزء من الواقع اليومي للسياسة الدولية على عواقب صعود الولايات المتحدة كقوّة عالمية في القرن العشرين. ومن المفارقات التاريخية أن الدولة التي عارضت بشدّة العقوبات الاقتصادية، بين الحربين العالميتين، كانت أكثر مستخدميها نهماً على مدى العقود السبعة الماضية. تشكّلت العقوبات الأميركية من خلال ثلاثة عوامل: هيمنتها العسكرية الفريدة، والتحول الإيديولوجي الناتج عن سياسات الحرب الباردة، ودور الأسواق المالية الأميركية في الاقتصاد العالمي. فرضت الأسلحة النووية والقوّة الجوية الاستراتيجية، تصوّر الردع على نطاق عالمي ووجودي، وهو الشيء الذي كافح السلاح الاقتصادي بين الحربين لإبرازه. لكن الأسلحة النووية أعطت أيضاً «حروب السلام» الاقتصادية فرصة جديدة للحياة. فقد أدّى خطر التصعيد النووي إلى عودة أشكال القوّة التي لا تشعل حرباً بالمعنى التقليدي، إلى الواجهة، كطرق لإضعاف الدول المعارضة. فاستخدمت الكتلة الغربية الرأسمالية قوتها الاقتصادية لطحن النمو الطويل الأمد للكتلة الشرقية الاشتراكية. وقد حدث هذا الاحتواء، من خلال تدابير متعدّدة مثل إنشاء «لجنة التنسيق لضوابط الصادرات المتعددة الأطراف» (CoCom). وعلى مستوى السياسة الوطنية، طوّرت حكومة الولايات المتحدة عمل لجنة التحكّم في الأموال الأجنبية التابعة لوزارة الخزانة. وخلال الحرب الكورية، تمت إعادة تسميتها وتوسيعها إلى «مكتب مراقبة الأصول الأجنبية» (OFAC)، وهي الوكالة التي لا تزال تشرف على سياسة العقوبات الأميركية حتى يومنا هذا. في وقت كتابة هذا الكتاب، كانت هذه الوكالة تفرض عقوبات على أكثر من ستة عشر ألف فرد ومنظمة. في الوقت نفسه توسّعت أهداف الضغط الاقتصادي أيضاً. فقد ركّزت عقوبات ما بين الحربين العالميتين على الهدف الخارجي المتمثّل في وقف الحرب بين الدول. إلا أن العقوبات بعد عام 1945 كان لها أهداف داخلية تخصّ الدول المستهدفة، مثل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، وإقناع الأنظمة

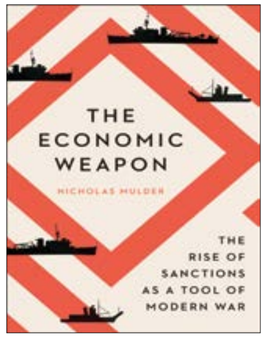

> **استخدمت الكتلة الغربية الرأسمالية قوتها الاقتصادية لطحن النمو الطويل الامد للكتلة الشرقية الاشتراكية**

الديكتاتورية بإفساح المجال للديمقراطية، وخنق البرامج النووية، ومعاقبة المجرمين، والضغط من أجل إطلاق سراح السجناء السياسيين، أو الحصول على امتيازات أخرى. ونظراً إلى أن المعايير الدولية الليبرالية قد تم تحديدها من قبل دول التحالف العابر للاطلسي، فإن أهداف العقوبات هي مؤشر إلى الاهتمامات السياسة الخارجية المتغيرة لهذه الدول. فاستهدفت عقوبات وحصارات الحرب الباردة الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية وكوريا الشمالية وكوبا وفيتنام. كما دفعت الثورة الإسلامية الإيرانية، إلى حملة ضغط اقتصادي أميركي على الجمهورية الإسلامية استمرت أربعة عقود وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، وكان لها تأثير متباين على أهداف وسياسات طهران. بالإضافة إلى دول إسلامية أخرى فُرضت عليها عقوبات دولية وأميركية كبيرة مثل السودان بعد عام 1989 وليبيا بعد عام 1992. شكّلت هذه الجهود جزءاً من تحول أوسع في التسعينيات نحو احتواء وإسقاط «الأنظمة المعارضة».

تنبثق الهيمنة الأميركية بالقدر الأكبر من ريادتها الدولية في الهياكل المؤسسية والتنظيمية والتكنولوجية والمالية، وهي مجموعة من القدرات التي أصبح صانعو السياسات ينظرون إليها على أنها أدوات لـ«فن الحكم الاقتصادي». التمويل، بشكل خاص، هو قناة قوية للضغط. تماماً كما رأى هاوتري، ستراكوش، وكينز مدينة لندن كمركز أساسي للعقوبات في العشرينيات، فإن الدور المحوري لـ«وول ستريت» في النظام المالي العالمي منذ السبعينيات، قد وفّر أدوات ضغط كبيرة أمكن لصانعي السياسات استغلالها. ويعود هذا الأمر لكون الدولار هو العملة الاحتياطية الأولى والوسيلة الأكثر شيوعاً للتجارة العالمية وإصدار الديون، وتندرج شريحة واسعة من الأسواق والشركات الدولية تحت الولاية القضائية الأميركية بطريقة أو بأخرى. وقد تعمّق هذا الاعتماد كسلاح من خلال التدخّلات غير المسبوقة للاحتياطي الفيدرالي منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008. واليوم، أصبحت المصارف العالمية وتمويل الشركات في طليعة أدوات تنفيذ العقوبات. إن حدود استخدام واشنطن لهذه القوّة المالية هي قيود سياسية، ولا تعتمد على بنية تحتية بطبيعتها. وقد أظهر صانعو السياسات في الولايات المتحدة براعة ملحوظة في إتقان العولمة الاقتصادية. لكن التحدّي الذي يواجهونه هو ترجمة هذه المهارة التقنية إلى نتائج مفيدة في العالم الحقيقي.

يقودنا هذا إلى نقطة أخيرة بشأن العقوبات: الفرق بين الآثار الاقتصادية والنتائج السياسية. يتكرّر الجدل السياسي حول العقوبات كل عقد تقريباً، منذ إنشاء عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى. كان في جوهر هذا النّقاش السؤال الدائم: هل العقوبات الاقتصادية مُجدية؟ بينما يختلف معدل النجاح اعتماداً على الهدف، فإن السجل التاريخي واضح نسبياً: معظم العقوبات الاقتصادية لم تنجح. في القرن العشرين، كان استخدام واحد فقط من بين كل ثلاثة استخدامات للعقوبات «ناجحاً جزئياً على الأقل». ويتوضّح أن الأهداف الأكثر تواضعاً للعقوبات كان لديها فرص أفضل للنجاح. ولكن ما توضّحه البيانات المتاحة أيضاً أن تاريخ العقوبات هو إلى حد كبير تاريخ ملء، بخيبات الأمل.

لكنّ التركيز على ما إذا كانت العقوبات لها فعالية في تحقيق أهدافها فذلك سيكون بمثابة إخفاق في التقاط آثارها الهائلة على التاريخ السياسي والاقتصادي للعالم. من الضروري التمييز بين هذه الجوانب. يقدم تاريخ عقوبات ما بين الحربين العالميتين أمثلة ممتازة على التناقضات والعلاقة بين الفعالية والتأثيرات الاقتصادية، غالباً ما اعتبر مراقبو فترة ما بين الحربين التأثير المرعب للحصار على أوروبا الوسطى كدليل على أن هذه السياسة كانت ضرورية لنصر الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. وكانت التأثيرات الاقتصادية تُربط بالفعالية من دون التحقيق في الروابط المعقّدة بينهما. كان الخلط مفيداً سياسياً لأنه عزّز الثقة في قدرة عصبة الأمم على الحفاظ على السلام بسلاحها الاقتصادي. مع ذلك لم تكن التأثيرات الاقتصادية شرطاً مسبقاً للفعالية.

الجانب نفسه من العقوبات الاقتصادية الذي يجعلها جذابة فلسفياً لليبرالية العالمية، أي اعتمادها على المنطق الإنساني الاقتصادي (Homo Economicus)، هذا الجانب نفسه يحد أيضاً من بروزها. العقوبات الاقتصادية لا تعكس القوة المادية فقط. إنها تعرض القيم السياسية والاجتماعية والثقافية. لا شك في أن العقوبات ستعمل بشكل أفضل في عالم يتسم بالعقلانية بشكل تام، ولكن هذا ليس العالم الذي نعيش فيه فعلاً. يتخذ معظم الناس في معظم الأماكن اختيارات جماعية على أساس مجموعة واسعة من الاعتبارات. قد يكون السلاح الاقتصادي شكلاً من أشكال السياسة، لكن بوسائل مختلفة. ولكن في نهاية المطاف، إن غرس العداء في نسيج الشؤون الدولية والتبادل البشري له فائدة محدودة في تغيير العالم.

* من كتاب «السلاح الاقتصادي: صعود العقوبات كأداة للحروب الحديثة»

مقال

في الأجزاء السابقة من سلسلة المقالات بعنوان «التوجّه شرقاً» حاولنا الإجابة على سؤالين: ماذا يعني هذا التوجّه، ولماذا؟ تبيّن أن مفهوم التوجّه شرقاً يعني الجنوب أيضاً وكل بقعة تناهض الهيمنة الأميركية. والمضمون لا يعني فقط الانفتاح على الاستثمارات الآسيوية، بل التشبيكَ مع دول الجوار العربي وفي مقدمها سوريا والعراق والأردن، والتشبيكَ إقليمياً مع إيران وتركيا، بينما آسيوياً، يعني الالتحاق بطريق الحرير ومنظومة منظمة شنغهاي. الحلقة الأخيرة من هذه المقالات تتناول السؤال الآتي: كيف يحصل التشبيكَ وما هي المعوقات أمامه؟

التوجّه شرقاً [3]
استراتيجيّة التشبيك

زياد حافظ *

كيف التوجّه شرقاً؟ رغم بساطة السؤال، إلا أن الإجابة معقّدة ومركّبة. يكمن ذلك في تحديد المشاريع التي ستؤدّي إلى الانفتاح والتشبيك، والآليات التي يجب استحداثها إن لم تكن موجودة، وتجاوز العقبات. ويضاف إلى ذلك، الظرف الاقتصادي والاجتماعي الضاغط في لبنان الذي يفرض إيجاد حلول سريعة تسهم في تخفيف وطأة الأزمة. فالتوجه شرقاً هو خيار يمثل قطيعة مع موروث سياسي وتاريخي أوجده المستعمر وإرساليّاته التربوية والثقافية والحركة الاستشراقية.

هناك محوران متلازمان في هذا التوجّه: الأول، هو تلقّي العروض الشرقية لإعادة تأهيل البنى التحتية في لبنان، سواء كان مصدرها روسياً أو صينياً أو إيرانياً. أما الثاني، فهو التشبيك بمعنى أوسع ضمن مراحل أُولاها سوريا والعراق ثم الأردن، وبعدها مع سائر الدول العربية الراغبة، ثم مع إيران وتركيا، ومع الصين وروسيا وعدد من دول الجنوب.

أولاً: العروض الشرقية

في ما يتعلّق بالعروض الشرقية، فمصدر المعلومات من وسائل الإعلام. وهي تأتي في قطاع النفط والغاز لجهة التنقيب والاستخراج، وفي قطاع الطاقة لجهة إعادة تأهيل ما هو موجود وبناء مصادر جديدة للطاقة الكهربائية، وإعادة تأهيل مصفاة طرابلس وتشغيل أنبوب النفط الآتي من العراق. أما على صعيد شبكة المواصلات فهناك مشاريع لإعادة تأهيل الطرق وخاصة سكك الحديد. كما هناك مشاريع لتدوير النفايات وجعلها مصادر للطاقة. وهناك مشاريع لإعادة تأهيل مرفأَي بيروت وطرابلس ومنها عروض شرقية وغربية في آن واحد. وهناك أيضاً مشاريع لإعادة تأهيل مطار بيروت وإنشاء مطار آخر في الداخل اللبناني ربما في شمال البقاع أو سهل عكار.

جميع هذه المشاريع خارج إطار قدرة الدولة والقطاع الخاص على تمويلها لما يرافقها من استثمارات ثقيلة وطويلة المدى. لكنّ عدداً من العروض الشرقية تتضمن تمويلاً يُسدّد بالليرة اللبنانية ما يخفّف الحاجة إلى العملة الأجنبية. والتسهيلات المعروضة تجعل عبء الدين على الدولة اللبنانية يمتدّ إلى سنوات عدة من دون إرهاق مواردها. وهذه المشاريع يجب أن تُدرس من قبل المختصين التقنيين اللبنانيين ثم عرض النتائج على الحكومة.

وهناك مشاريع تُعرض بناءً ثم تشغيل المرافق وبعد فترة يتم الاتفاق على نقل الإدارة إلى الدولة. طيلة فترة الاستثمار تكون الدولة المالكة ولكن الشركة المستثمرة تكون هي التي تدير وتستعيد استثمارها وتعطي جعالة للدولة. هذا هو فحوى ما يُسمّى بطريقة الـBOT.

كل هذه المشاريع يجب أن يُخطط لها وفقاً لأولويات محدّدة والباقي ضمن خطط رباعية أو خماسية أو سداسية. في رأينا، الأولوية يجب أن تكون لإعادة تأهيل مصادر الطاقة والمياه، ومعها شبكة سكك الحديد. وفي مرحلة لاحقة تتم إعادة تأهيل مرفأ بيروت التي تتلازم مع إعادة تأهيل مرفأ طرابلس الذي تمّ إهماله منذ الاستقلال وهو المرفأ الطبيعي الذي ينعم بعمق المياه لاستقبال البواخر العملاقة.

ثانياً: تمكين التشبيك

التوجّه شرقاً يجب أن ترافقه استراتيجية تمكّنه من تحقيقه، وهي تتضمّن إجراءات فورية وأخرى متوسطة وطويلة المدى؛

- من الإجراءات الفورية إعادة العلاقات مع سوريا وليس ديبلوماسياً فقط، بل سياسياً وأمنياً واقتصادياً وبيئياً في آن واحد. يجب تفعيل مجلس العلاقات اللبنانية السورية للبحث في القضايا الضاغطة التي تخصّ البلدين، كقضية النازحين السوريين إلى لبنان، ومرور الشاحنات اللبنانية على سبيل المثال. وعلى المجلس أن يبحث في تطوير شبكات الطاقة، من الغاز والنفط والكهرباء، لتأمين الحاجات المتبادلة ولتوثيق العلاقات التكاملية التي تسعى إلى تشكيل قاعدة اقتصادية متينة إنتاجية. كما يمكن إعادة إحياء اتفاقيات السوق العربية المشتركة المُقرَّة منذ الستينيات والتي بقيت حبراً على ورق. هذا يعني أن الحكومة اللبنانية الحالية أو المقبلة مدعوّة إلى المبادرة بكسر القطيعة الرسمية مع سوريا وإن كان ذلك القرار سيغضب الحلف الغربي الصهيوني الرجعي العربي.

وفي هذا السياق ندعو إلى إنشاء الهيئة المشتركة للطاقة والغاز والنفط أسوة بما جرى في أوروبا عندما أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية لجنة التعاون في الصلب والفحم (CECA) التي كانت العَمود الفقري لمشروع السوق الأوروبية المشتركة. والهيئة تضمّ كلاً من لبنان وسوريا والعراق والأردن في مرحلة أولى تليها في ما بعد دول الجزيرة العربية ووادي النيل والقرن الأفريقي والمغرب الكبير. إنشاء هذه اللجنة ضروري للتنسيق بين مختلف المشاريع التشبيكية وخاصة في القطاعات المذكورة.

> جمعية المصارف كانت وما زالت رأس حربة للسياسات الأميركية المُجحفة باللبنانيين تحت حجة مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال

انجك بوليغاك ـ المكسيك

- من ضمن الإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل يجب أن يعمل مجلس العلاقات اللبنانية السورية على إعادة ربط سكة الحديد بين لبنان وسوريا وإعداد دراسة جدوى لإعادة تأهيل الشبكة لجهة القطار السريع. هنا تكون التكنولوجيا الصينية مطلوبة خاصة إذا أرادت الأخيرة امتداد طريق الحرير الجديد إلى كل من سوريا ولبنان وللاستفادة من التواصل الفائق السرعة. وهذا يعني ربط لبنان وسوريا والعراق وإيران إلى الشبكة التي امتدت من الصين إلى باكستان.

كما يمكن للمجلس دراسة مشاريع مشتركة على الحدود اللبنانية السورية. من ضمن هذه المشاريع نقترح بناء مدينة نموذجية تكون قطباً اقتصادياً إقليمياً للتنمية والتطور التكنولوجي. أما المشاريع الأخرى فقد تكون مشاريع صناعية مشتركة برأس المال واليد العاملة تتناول الصناعات التحويلية التقليدية إضافة إلى صناعات جديدة تعتمد التكنولوجيا الحديثة.

ومن ضمن المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي بين البلدين، من الضروري إشراك الدول العربية في المشرق العربي ودول وادي النيل والمغرب العربي لإنشاء شبكة عنكبوتية خاصة ومحرّكات استكشاف، أي إنترنت عربي للخروج من السطوة والهيمنة الغربيتيْن، لأن ذلك هو الطريق للاستقلال التكنولوجي والنهوض الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: معوقات التوجّه شرقاً

من الواضح أن المعوقات الأساسية التي ستواجه مروّجي خيار التوجّه شرقاً، ونحن منهم، هي سياسية بالدرجة الأولى. كما أن هناك معوقات ستفرضها مصالح القوى المتضرّرة من هذا الخيار لأنها كانت تنعم بامتيازات احتكارية للوكالات الحصرية ومن ارتباط المصالح الغربية في لبنان وفي المنطقة.

ففي إطار استراتيجية تربوية وتثقيفية جديدة، لا شكّ في أن التوجّه شرقاً سيصطدم بذهنية متجذّرة عند معظم اللبنانيين الذين يعتبرون الغرب مرجعاً لهم، لذا لا بد من إيجاد الأرضية الذهنية لتقبّل ذلك. لن يحصل ذلك إلاّ بعد إعادة النظر في البرامج التربوية السائدة، على الأقل في ما يتعلّق بلغات الدول التي سنتعامل معها وبتاريخها واقتصاداتها وعاداتها. كذلك يجب أن تكون هناك استراتيجية إعلامية ملائمة تفسّر أبعاد ومنافع التوجّه شرقاً وجنوباً.

فالاحتلال الغربي للعقل والإرادة في لبنان جعل الغرب مرجعاً للنخب الحاكمة و/ أو الطامحة إلى الحكم. الموروث الثقافي الغربي كان على حساب الموروث الثقافي الشرقي بشكل عام، والعربي الإسلامي بشكل خاص وبشكل أكثر خصوصية في ما يتعلّق بسوريا والعراق وإيران. الجهل عن قصد أو عن عمد سبب في التردّد في مقاربة الخيار الشرقي.

ليس سهلاً لدوائر القرار في الغرب أن ترى استثماراتها على مدى أكثر من قرن في لبنان تذهب في مهبّ الريح. فهذه الدوائر تعتمد على نخب قامت بتربيتها وتغذيتها وحمايتها لتأمين ديمومة الارتباط بالغرب. كما أنها حرصت على أن يكون الاقتصاد اللبناني اقتصاداً مكشوفاً وتابعاً للغرب، وإن بدت ظواهر عكس ذلك في العقد الماضي. لقد بات واضحاً أن الشريك التجاري الأول للبنان على الصعيد الدولي هو الصين، بينما أوروبا تراجعت إلى المرتبة الثانية، والولايات المتحدة إلى المرتبة السابعة. لكنّ إحصاءات التجارة الخارجية البينية لا تكشف كل شيء لأن لبنان يستورد أكثر من 90% من احتياجاته. فهناك ارتباط عضوي بشرايين المال الغربية التي تفرض الوصاية على النظام النقدي والمالي في لبنان. من هذه الزاوية ندعو إلى إعادة بناء قطاع مصرفي لا يخضع للمشيئة الغربية ويفكّر مليّاً بالتشبيك مع الشرايين الشرقية الصاعدة.

كما أن لبنان اعتمد النظام الريعي لبنيته الاقتصادية ما أدّى إلى الكارثة الاقتصادية والمالية التي يعيشها. وهذه البنية الريعية ما قامت لولا الغرب لأن الأخير لا يريد مجتمعات منتجة بل مجتمعات مستهلكة لبضائعه وخدماته وثقافته. غير أن الغرب لم يعد لديه ما يقدّمه للعالم بشكل عام وللبنان بشكل خاص سواء الوعود الفارغة. ويرى الغرب أن فرص لبنان للنهوض كبيرة مع امتلاكه الثروات الغازية والنفطية، وهو يريد استثمارها بمفرده وليس مع أي شراكة شرقية وحتى عربية. لذلك لا نعتقد أن الغرب سيسلّم بالتوجّه شرقاً ولا سيما أنه يمتلك طابوراً خامساً مكوّناً من النخب الحاكمة، وحتى تلك التي تطمح إلى الحكم ضمن المنظومة القائمة. وأهم مكوّنات هذا الطابور هو القطاع المصرفي المتمثّل بجمعية المصارف وحاكمية مصرف لبنان. جمعية المصارف كانت وما زالت رأس حربة للسياسات الأميركية المُجحفة باللبنانيين تحت حجة مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال بينما في حقيقة الأمر هي محاصرة المقاومة خدمة للكيان الصهيوني.

الدليل على ذلك عدم إقدام النخب الحاكمة على تفحّص العروض التي قُدمت للبنان من قبل إيران وروسيا والصين. لم تتجرّأ هذه النخب على الإدلاء بأي رأي، فلم ترفض العروض المغرية التي تسهم في نهوض لبنان، وهي لا تستطيع قبولها لأنها تغضب الغرب.

عربياً، هناك من يدفع لبنان للاستمرار في التبعية للغرب خدمة لمصالحه السياسية التي لا ترى بعين الرضى تنامي النفوذ الاقتصادي والسياسي للجمهورية الإسلامية في إيران والصين وروسيا. وهذه الدول مرتبطة بدورها بالغرب وتخضع لقراراته وتنفّذ سياساته بل تسهم في محاصرة لبنان اقتصادياً.

إضافة إلى ذلك، هناك معوقات نفعية داخلية (المصالح الخاصة) ستعترض هذا التوجه، وهي تتمثل بشبكة المصالح الخاصة الاقتصادية والمالية وبطبيعة الحال السياسية الضيّقة التي ليس لديها مصلحة واضحة في هذا التوجه. فالبنية الاقتصادية القائمة التي تقوم على الوكالات الحصرية للشركات الغربية على سبيل المثال لا تستطيع التكيّف مع العروض الشرقية حيث لا وكالات حصرية، بل تعامل مباشر مع الدولة. لكن ما يمكن أن يخفّف من حدّة عداء المصالح الخاصة للتوجّه شرقاً هو قدرة النخب على التكيّف مع موازين القوّة الجديدة التي سيفرضها التوجّه شرقاً إذا كانت المعادلة الإقليمية تقضي بذلك. فهذه النخب لا تحكمها المبادئ ولا المصلحة العامة بل مصالحها الخاصة وبالتالي عندما سترى أن آفاق التوجّه شرقاً ستتيح لها فرصاً جديدة فستحمل اللواء لذلك التوجّه!

وإذا كانت المصالح السياسية الغربية والمصالح الذاتية للنخب الحاكمة في لبنان تشكّل معارضة وازنة للتوجّه شرقاً فما يُساعدها هو البعد الثقافي السائد عند النخب تجاه الشرق. فمن جهة هناك موروث ثقافي ناتج عن التغريب المفرط في الثقافة اللبنانية منذ عهد المتصرّفية، وقد بلغ ذروته في حقبة الانتداب الفرنسي. ومن جهة أخرى، هناك جهل موضوعي للشرق وللجنوب متجذّر في التصوّرات النمطية للشرق روّجها المستعمر الغربي. فالغرب استطاع أن يروّج لنمط استهلاكي للحياة والرفاهية لم يقابله نمطٌ شرقي أو جنوبي له. والمفارقة أن الاستهلاك اللبناني كما الاستهلاك الغربي هو للسلع التي يصنّعها الشرق. فالغرب تنازل عن تصنيع السلع ليكرّس جهوده على الخدمات المالية الريعية. الشرق أصبح مصدر الإنتاج، وسخرية القدر تكمن في التوجه إلى الغرب لاستهلاك سلع يصنعها الشرق!

عندما يصبح مقبولاً السفر إلى بيجينغ أو نيودلهي أو موسكو أو طشقند أو كاراكاس أو دار البيضاء أو الجزائر أو ريو دي جانيرو بدلاً من السفر إلى باريس أو روما أو لندن أو نيويورك، فعندئذ يمكن القول إن الشرق أصبح قيمة مستبطنة في الوعي اللبناني!

*** باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي**